

# النظرية الاقتصادية فى الإسلام

## الكتاب الثالث التوظيف الكامل

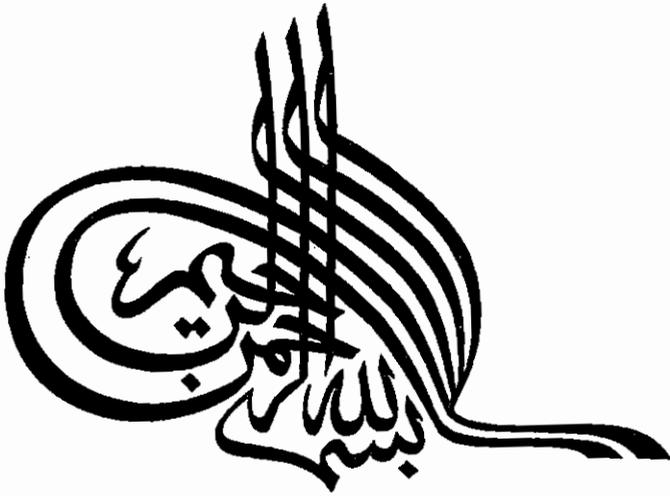
إعداد

**الدكتور محمد عبد المنعم عفر**

أستاذ الاقتصاد الإسلامى

بجامعة أم القرى (سابقاً)







## مقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد، فإن الاقتصاد الكلى يهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية على المستوى الكلى للاقتصاد، هذا ويقوم النشاط الاقتصادي على علاقات متشابكة للوحدات المكونة للاقتصاد القومي فيما بينها، سواء أكانت وحدات إنتاج أم استهلاك، وهناك تدفقات مستمرة للدخل والإنتاج بين مختلف وحدات الاقتصاد بصفة دورية. وهذه التدفقات تأخذ شكل اتجاهين متقابلين يتحقق بتساويهما على المستوى الكلى توازن الاقتصاد القومي.

وبالطبع، فإن الاقتصاد فى مجموعه يقوم على علاقات عديدة متبادلة ومتشابكة بين مختلف طوائفه، فهناك علاقات بين طوائف المستهلكين وبعضهم البعض، وأخرى بين طوائف المنتجين وبعضهم البعض، وثالثة بين المنتجين من جانب والمستهلكين من جانب آخر، ورابعة بين الحكومة وقطاع الأعمال (الوحدات الإنتاجية)، وخامسة بين الحكومة أيضا وأصحاب خدمات عناصر الإنتاج (الوحدات المنزلية أو القطاع العائلى)، وسادسة بين الاقتصاد القومى والعالم الخارجى. وهكذا فإن هذه العلاقات تمثل تيارات مستمرة بين مختلف هذه الوحدات تتخذ شكل تدفقات دائرية فى اتجاهين: أحدهما تيار الدخل والآخر تيار الناتج، وهما متساويان فى الإجمالى العام لكل منهما. فالناتج القومى أو الأهلى لأى مجتمع من المجتمعات بما يشتمل عليه من سلع استهلاكية و سلع إنتاجية يساوى تماماً مجموع دخول أفرادها الذى يوجه للإنفاق على هذه السلع المختلفة.

من الممكن أن نتبين جوانب النشاط المختلفة السالفة الذكر من النموذج المبسط التالى لشكل العلاقات بين مختلف وحدات الاقتصاد القومي.



## أولاً: قطاعات الاقتصاد القومي

يبين الشكل السابق أن قطاعات الاقتصاد هي<sup>(١)</sup>:

١- قطاع الأعمال: ويشمل جميع الوحدات الإنتاجية العاملة بالدولة في إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية المختلفة، بقصد بيعها في الأسواق الداخلية للدولة، والأسواق الخارجية أيضاً من خلال التبادل مع العالم الخارجي. وأن إنتاج هذه السلع والخدمات يتم من خلال الاستفادة من عناصر الإنتاج المتاحة للاقتصاد الوطني، والتي يملكها القطاع العائلي، ثم يتم تسويق هذه السلع والخدمات لكل من القطاع العائلي والقطاع الحكومي باعتبارها تمثل الاستهلاك المحلي للسلع والخدمات النهائية، ويتم تصدير جانب آخر منها من خلال قطاع التجارة الخارجية.

٢- القطاع العائلي: وهو يمثل مختلف طوائف المجتمع الاستهلاكية (عدا الحكومة) ويملك مختلف عناصر الإنتاج، العمل ورأس المال والأرض والتنظيم ويقدم خدماتها لكل من قطاع الأعمال والقطاع الحكومي، كما أنه قد يقدم جانباً من هذه الخدمات للعالم الخارجي.

كما إن هذا القطاع يمثل أهم قطاع استهلاكي في المجتمع، ويشكل إنفاقه على السلع الاستهلاكية أهم مصادر الإنفاق الداخلي.

٣- القطاع الحكومي: ويباشر القطاع الحكومي نشاطاً إنتاجياً واستهلاكياً من خلال هيئاته ومؤسساته المختلفة، كما أنه يؤثر على مختلف قطاعات الاقتصاد الأخرى من خلال السياسات الاقتصادية التي يتبناها في النواحي المالية والنقدية والإنتاجية والتجارية وغيرها.

(١) جامع مصطفي، محمد عفر، صلاح عقدة، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المجمع العلمي، جدة، ١٩٧٩

٤- قطاع العالم الخارجى: وهو يشمل كافة أنواع التعامل مع العالم الخارجى فى مجالات تبادل السلع والخدمات، وتوظيف واستخدام عناصر الإنتاج الوطنية فى الخارج والأجنبية فى الداخل، والتدفقات النقدية عبر الحدود. إذ يتم من خلال هذا القطاع استيراد السلع الاستهلاكية اللازمة للاستهلاك المحلى والسلع الاستثمارية المختلفة للوحدات الإنتاجية وتصدير السلع الاستهلاكية والاستثمارية المحلية إلى الخارج، وتوظيف بعض عناصر الإنتاج الوطنية فى الخارج خاصة العمل ورأس المال، كما يتم الاستفادة من بعض العناصر الأجنبية خاصة العمل ورأس المال فى الإنتاج الداخلى، ويتم كذلك تبادل السلع غير المنظورة وهى خدمات النقل والسياحة وغيرها عبر الحدود، وكل هذه المعاملات يترتب عليها حقوق للاقتصاد الوطنى على العالم الخارجى والتزامات على الاقتصاد الوطنى للخارج يتم تسويتها من خلال التدفقات النقدية وغيرها.

ومن الملاحظ أن هذه القطاعات المختلفة تتبادل مع بعضها البعض التدفقات السلعية والنقدية، فيقدم القطاع العائلى خدمات عناصر الإنتاج التى يملكها لكل من قطاعى الأعمال والحكومة مقابل دخول هذه العناصر نظير مساهمتها فى الإنتاج، ويقوم هذا القطاع العائلى أيضا بتوجيه الدخل فى صورة إنفاق استهلاكى على السلع والخدمات المختلفة التى ينتجها قطاع الأعمال، وضرائب مباشرة تحصل عليها الدولة، ومدخرات توجه للاستثمار من خلال قطاع الأعمال ويتساوى إجمالى ما يستحقه القطاع العائلى من دخول مع جملة ما ينفقه فى المجالات المختلفة.

أما قطاع الأعمال فإنه يقدم السلع والخدمات التى ينتجها إلى كل من القطاع العائلى والقطاع الحكومى مقابل أثمانها، كما أنه يدفع من هذه الأثمان دخول عناصر الإنتاج للقطاع العائلى والضرائب غير المباشرة للدولة، وقد

يحصل من الدولة في بعض الحالات على إعانات. ويحتجز قطاع الأعمال جانباً من هذه الأثمان لتوجيهه للاستثمار مع ما يخصصه القطاع العائلي والقطاع الحكومي لذلك تتساوى جملة الدخل المتحقق لقطاع الأعمال مع جملة الإنفاق الذي يقوم به في المجالات المختلفة.

ويحصل القطاع الحكومي على الضرائب بنوعيتها من القطاع العائلي وقطاع الأعمال، وقد يباشر هذا القطاع بعض الأنشطة الإنتاجية خاصة في مجال الخدمات ويحصل على ثمنها، ومقابل استخدامه لبعض عناصر الإنتاج في أنشطته المختلفة، يدفع دخولاً لها كما يوجه بعض إيراداته للاستثمار، كمعونة لبعض المشروعات الإنتاجية، وتتوازن مدفوعات القطاع ككل مع إيراداته.

ويمكن للدولة من خلال هذا القطاع أن تباشر من السياسات الاقتصادية ما تؤثر به على مستويات النشاط الاقتصادي في القطاعات المختلفة لتحقيق توازن الاقتصاد في مواجهة الظروف المختلفة، والتأثير في توزيع الدخل بين مختلف طوائف المجتمع.

فتباشر الدولة، من خلال السياسات النقدية التي تتبعها، تأثيرها على الإنفاق الاستثماري، بالزيادة أو الخفض لمواجهة التقلبات الاقتصادية تبعاً للتقلب الحادث، وتعمل السياسات المالية على التأثير في توزيع الدخل في المجتمع لتحقيق العدالة التي ينشدها المجتمع في هذا المجال.

كما أن الدولة يمكنها التأثير في التعامل مع العالم الخارجي من خلال السياسات التي تباشرها في مجال التجارة الخارجية بجانبها الاستيراد والتصدير.

ويسير قطاع التجارة الخارجية على نفس نمط التدفقات السالف الإشارة إليها مع كافة القطاعات الأخرى للاقتصاد.

وتمثل التيارات المتبادلة بين القطاعات المختلفة العلاقات المتشابهة بينها، وتكون في مجموعها مجمل التدفقات الداخلية والإنفاقية للمجتمع، ويتساوى التدفق الدخل في مجموعه مع مجموع التدفق الإنفاقي للمجتمع، كما أن كلا منهما يساوي الناتج القومي، وذلك لأن ما يتم إنتاجه من سلع وخدمات وهو يمثل العرض العام، يتم شراؤه من جانب الوحدات الاستهلاكية في المجتمع، أي أنه والأمر كذلك يساوي الطلب العام وما يحصل عليه أصحاب عناصر الإنتاج من دخول يتم إنفاقه بأكمله. ويؤدي ذلك إلى توازن الاقتصاد القومي.

فإنتاج السلع والخدمات أذا يؤدي إلى تحقيق الدخل، ومن ثم يوجه الدخل إلى أوجه الإنفاق المختلفة، ويستمر هذا التدفق في حركة دائرية من غير الممكن التمييز بين بدايتها ونهايتها، إلا أن استمرارها هو الشرط الأساسي لتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي للاقتصاد. ويؤدي توقف هذه الحركة أو تخلف بعض خطواتها إلى الإخلال بالتوازن والحاجة إلى إجراءات علاجية لإعادة التوازن.

### أهمية دراسة الاقتصاد الكلي:

من التعريف السابق للاقتصاد الكلي وطبيعة الدراسة الكلية للاقتصاد، يتبين مدى أهمية هذه الدراسة لما تقوم به من دراسة العوامل والقوى المؤثرة والمحددة للنشاط الاقتصادي الكلي للمجتمع. وتناولها في ذلك للمتغيرات الكلية التي تعبر عن الأداء الاقتصادي وهي الناتج والدخل والإنفاق والمستوى العام للأسعار ومستويات التوظيف (العمالة) والنمو، والمتغيرات الأخرى الفرعية المتصلة بها، كأقسام الإنفاق المختلفة، وتوزيع الدخل (بين عناصر الإنتاج التي ساهمت في تحقيقه) وآثارها المختلفة على بعضها البعض وعلى النشاط الاقتصادي للمجتمع.

علاوة على اهتمامها بكيفية تحقيق التوازن الكلى للاقتصاد وبالنقلبات والنمو فى النشاط الاقتصادى والعوامل المسئولة عنها وما يترتب عليها من مشكلات. والسياسات الاقتصادية التى تتبع فى كل حالة وأثارها. ومن المعلوم أن هذه المجالات المختلفة تهتم كلاً من الدول المتقدمة والنامية على السواء لما تقدمه لهم من معلومات مفيدة لحسن تسيير الاقتصاد والتغلب على العقبات والمشكلات التى تواجهها. وفيما يلى دراسة للتوظيف الكامل وعلاج النقلبات الاقتصادية.

### ثانياً: الناتج القومى والدخل القومى ومكوناتهما

يشير الدخل القومى أو الكلى لأى مجتمع من المجتمعات إلى مجموع عوائد عناصر الإنتاج مقابل اشتراكها فى الإنتاج خلال فترة زمنية معينة عادة سنة.

ويتم تقدير الدخل القومى من خلال عمليات حساب الناتج القومى وهو ذلك الناتج الناجم عن مجموع الأنشطة التى تجرى داخل حدود الدولة لإعداد الموارد للاستخدام.

### ١ - الدخل والثروة والنقود:

يختلف الدخل القومى عن ثروة المجتمع، إذ يمثل الدخل القومى تياراً أو تدفقاً خلال فترة زمنية معينة يتم استهلاك جانب كبير منه والجانب الآخر يدخر لاستثماره، فإذا ما تم توجيهه للاستثمار زادت الموجودات من السلع الاقتصادية لدى المجتمع. ومن المعلوم أن ثروة المجتمع هى الموجودات المادية ذات القيمة الاقتصادية. وهى تقاس فى لحظة زمنية معينة فهى إذاً رصيد وليست تياراً أو تدفقاً، كما أنها لا تضم سوى الأشياء المادية الملموسة فلا تضم الخدمات كما هو الحال فى حساب الدخل الذى يضم إلى مكوناته كلاً من السلع والخدمات. والثروة قابلة للزيادة، كما أوضحنا، إلا أنها قابلة

للتنقص أيضاً إذا ما زاد استهلاك المجتمع عن دخله، إذ تنقص موجودات الثروة بالتعبية. أما الدخل فإنه قابل للتجديد باستمرار لكونه تياراً وليس رصيماً.

وبعكس الدخل فإن بعض عناصر الثروة القومية يصعب - إن لم يكن مستحيلاً- تقدير قيمتها كالطرق والحدائق والغابات والآثار، لذا يتم تقدير قيم تحكومية لها حتى يمكن الوصول إلى تقدير قيمة الثروة القومية عند حساب الناتج القومي. ويحتوى هذا الناتج القومى على العديد من السلع والخدمات ذات الطبيعة المتباينة والتي يجرى تقديرها باستخدام مقاييس مختلفة. فهناك من السلع ما يقاس بالوزن ومنها ما يقاس بالحجم، وهناك من السلع ما يقدر بالأموال، وهكذا، كما أن وحدات الوزن تختلف من سلعة إلى أخرى فقد تقدر بعض السلع بالكيلو جرامات فى الوقت الذى تقدر فيه سلع أخرى بالأرطال أو القناطر أو الأرداب، وهكذا. وينطبق نفس الشيء على وحدات القياس الأخرى من أطوال وأحجام وأعداد وغيرها. كما أن طبيعة السلع مختلفة، ومن ثم فلا يمكن جمعها إلى بعضها فى قياس الدخل أو الناتج إلا باستخدام مقياس موحد للقيم هو النقود، حيث تستخدم القيم النقدية لمختلف المنتجات من سلع وخدمات فى الوصول إلى التقدير المطلوب للدخل أو الناتج.

فالدخل القومى أو الناتج القومى النقدى يشير إذاً إلى هذا الدخل أو الناتج مقدراً بوحدات النقود. ويعادل هذا الدخل مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات التى ينتجها المجتمع خلال الفترة المعينة التى يجرى تقدير الدخل فيها وهى عادة سنة.

ويتم الحصول على هذا الدخل بضرب كمية كل سلعة وخدمة منتجة فى السعر الجارى لها فى السوق ثم جمع حاصل الضرب لجميع السلع والخدمات للوصول إلى الرقم الإجمالى المعبر عن الدخل.

وبالطبع فإن ذلك لا يعنى مساواة الدخل القومى لمجتمع ما لكمية النقود المستخدمة، إذ أن كمية النقود هذه يتكرر استخدامها وتبادلها بين أفراد المجتمع لأكثر من مرة، ويتكون مع كل عملية تبادل للسلع بالنقود دخل لبائع السلعة، دون زيادة كمية النقود، لذا فإن الدخل القومى يكون أكبر من كمية النقود وتشبه العلاقة بين الدخل والنقود تلك العلاقة بين الدخل والثروة، فالدخل يمثل تياراً متدفقاً أما النقود فتتمثل رصيذاً، فيتحقق الدخل بانسياب النقود بين الوحدات الإنتاجية والاستهلاكية نظير السلع والخدمات.

## ٢- الناتج القومى النقدى والناتج القومى الحقيقى:

يشير الناتج القومى النقدى إلى مجموع قيم السلع والخدمات التى ينتجها المجتمع فى سنة معينة، ولا يمثل الدخل النقدى للمجتمع أو للفرد أهمية فى حد ذاته، إذ أنه وسيلة للحصول على السلع والخدمات، وإذ تختلف أثمان السلع والخدمات من وقت لآخر ومن مكان لآخر فإن هذه الاختلافات قد تحدث نتيجة لتغير نوعية السلع أو إنها تحدث دون تغير فى هذه النوعية. لذا فإن الدخل النقدى للمجتمع أو الفرد لا يعبر تعبيراً سليماً عن الدخل الحقيقى لهذا المجتمع أو الفرد. فقد تحدث زيادة فى الدخل القومى النقدى مثلاً إلا أنه نظراً لارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة أعلى من نسبة ارتفاع الدخل القومى فإن ذلك يؤدى إلى انخفاض الدخل الحقيقى للمجتمع أى نقص كميات السلع والخدمات التى تقابل الدخل النقدى. وقد يحدث العكس من ذلك. إذا ما ارتفع الدخل النقدى بمعدل أكبر من ارتفاع الأسعار، إذ أن ذلك يؤدى إلى زيادة الدخل الحقيقى<sup>(١)</sup>.

(١) محمد عبد المنعم عمر، المقارنات الاقتصادية الدولية، معهد التخطيط القومى، القاهرة، يونيو ١٩٧٣

### ٣- دائرة حساب الناتج القومي:

لا تخرج عناصر النشاط الاقتصادي في أي دولة من الدول عن ثلاثة عناصر هي النشاط الإنتاجي والنشاط الاستهلاكي والنشاط الاستثماري. وتختلف الدول في تعريفها وتحديد مفهوم كل نشاط. ويترتب على هذا الاختلاف عدة مشاكل في قياس كل نشاط من هذه الأنشطة، ويوجد هذا الاختلاف بين الدول المتقدمة اقتصادياً والدول النامية كما يوجد بين الدول التي تتبع النظام الرأسمالي في حسابات الدخل القومي وتلك التي تتبع النظام المجتمعي (الاشتراكي) في ذلك.

فبالنسبة للإنتاج فإن دائرة الإنتاج تشمل العمليات الإنتاجية التي تؤدي إلى زيادة المنافع الاقتصادية، وهي في هذا تشمل الإنتاج المسوق وغير المسوق. إلا أن القياس الفعلي لهذا الإنتاج يختلف تبعاً للنظام الاقتصادي والاجتماعي السائد، ودرجة التقدم الاقتصادي للدول.

ففي الدول المتقدمة اقتصادياً يشمل الإنتاج المقدر كافة العمليات الإنتاجية نظراً لأن الإنتاج غير المسوق لا يمثل إلا حصة ضئيلة من جملة الإنتاج، كما وإن الإحصائيات عنه متوافرة ودقيقة. أما في الدول النامية فإن الإنتاج غير المسوق يمثل حصة هامة من الإنتاج كما وإن الإحصائيات عنه غير متوافرة وغير دقيقة، كما وإن طرق حسابه متباينة.

وتثور عند حساب قيمة الإنتاج مشكلة المنتجات غير المسوقة التي يستهلكها منتجوها استهلاكاً ذاتياً. ومثال ذلك استخدام بعض المنتجات الزراعية في المزارع كغذاء للعائلة المزرعية أو كغذاء لماشية المزرعة. وبالطبع فإن قيمة هذه المنتجات تزداد كثيراً في الدول النامية وبخاصة الزراعية منها، بعكس الحال في الدول المتقدمة التي يقوم الإنتاج فيها أساساً

على أساس الإنتاج للسوق بما يجعل حجم الناتج في الدول المتخلفة أقل من حقيقته بالنسبة لما عليه الحال في الدول المتقدمة.

وبالنسبة لتقدير الخدمات، فإن الأمر يختلف في حالة الخدمات الحكومية عنه في حالة خدمات الأفراد، وإذ يعد حساب قيمة هذه الخدمات غير ميسور بصفة عامة فإن هناك محاولات لحساب قيمتها. فبالنسبة للخدمات الحكومية فإنها تدخل دائرة حساب الإنتاج بسعر التكلفة وهي قيمة الإنفاق الحكومي الكلي في مجال مرتبات وأجور موظفي الحكومة، أما بالنسبة لخدمات الأفراد فإن مشاكلها متعددة خاصة فيما يتعلق بخدمات ربات البيوت وخدم المنازل، وتواجه مشكلة تقدير خدمات ربات البيوت وخدم المنازل بالطبع بعض الدول النامية على عكس الحال في الدول المتقدمة اقتصادياً التي يسود فيها توظيف النساء في الوحدات الإنتاجية والهيئات المختلفة في مقابل أجر، واستخدامهم للقيام بأعمال الخدم المنزلية مقابل أجر وإرسال الأطفال إلى دور الحضانة وهكذا. ففي هذه الدول إذاً لا نشور المشكلة أصلاً لأن هذه الخدمات ذات قيمة سوقية ويجري احتسابها ضمن الناتج القومي، أما في هذه الدول النامية فإن دائرة حساب الناتج القومي أضيق لعدم توظيف نسبة من النساء واشتغالهن بالأعمال المنزلية وعدم وجود قيمة سوقية لهذه الخدمات لأنها غير مسوقة.

وفي مجال الخدمات أيضاً هناك مشكلة تباين طريقة احتساب خدمات السلع الاستهلاكية المعمرة التي يستخدمها مالكوها بأنفسهم ولا يدفعون لهذا الاستخدام مقابلاً. ولا تدخل الكثير من الدول في حساب نواتجها القومية سوى خدمات المنازل السكنية التي يشغلها مالكوها بتقدير قيمة لها وإضافتها للناتج. أما غيرها من خدمات هذه السلع المعمرة فعادة ما يترك دون إضافة.

ولا تقتصر هذه الاختلافات المذكورة في دائرة حساب الناتج القومي على دائرة النشاط الإنتاجي فقط، بل إنها تنعكس أيضاً على كل من الاستهلاك والاستثمار، إن عدم إدراج بعض النواتج في دائرة النشاط الإنتاجي يؤثر على قيمة كل من الاستهلاك والاستثمار، لأن الناتج القومي يساوي الإنفاق القومي (أى الاستهلاك + الاستثمار) فمحدودية نطاق أحدهما تؤدي إلى محدودية نطاق الآخر، فعلى سبيل المثال يؤدي استبعاد جزء من الإنتاج غير المسوق أو الإنتاج الخدمي من حسابات الإنتاج إلى نقص الاستهلاك أو الاستثمار بهذا القدر لتساوى طرفي المعادلة.

#### ٤ - قياس الدخل والناتج:

يقاس الناتج القومي أو الكلى أو الأهلئ عادة باستخدام أدائين أو لاهما هى سعر السوق، وهو السعر الذى يدفعه المستخدم النهائئ، ويشير هذا الناتج إلى الناتج القومي بسعر السوق، أما الأداة الثانية فهى تكلفة عناصر الإنتاج وهى مجموع عوائد هذه العناصر من الإنتاج. وهذه العناصر كما هو معلوم أربعة هى الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم والإدارة، وعوائدها هى على الترتيب: الربح وهو عائد الأرض، الأجور وهى عائد عنصر العمل، وعائد رأس المال (أو ما يسمى فى الكتب الاقتصادية بالفائدة على رأس المال)، والربح كعائد للتنظيم والإدارة. ويشير الناتج فى هذه الحالة إلى الناتج القومي بسعر التكلفة، ويزيد الناتج القومي بسعر السوق عنه بتكلفة عناصر الإنتاج بقيمة الضرائب غير المباشرة منقوصاً منها قيمة الإعانات المدفوعة لقطاع الأعمال كما تبين ذلك المعادلة التالية:

الناتج القومي بسعر السوق = الناتج القومي بسعر التكلفة + الضرائب غير المباشرة - الإعانات.

كذلك فإن الناتج القومي إما أن يقاس فى صورة إجمالية فىكون إجمالى الناتج القومى، أو أن يقاس فى صورة صافية وهو الناتج القومى الصافى. ويزيد الناتج القومى الإجمالى عن الناتج القومى الصافى بقيمة اهتلاك رأس المال الثابت حيث:

إجمالى الناتج القومى = صافى الناتج القومى + قيمة اهتلاك رأس المال الثابت.

هذا ويعيب حساب الناتج القومى بسعر السوق أن أسعار السوق تتأثر بالتدخل الحكومى فى الأسعار إما بفرض ضرائب غير مباشرة أو تقديم إعانات للمنتجين، مما يؤثر بالزيادة أو بالنقص فى هذه الأسعار. فإذا ما استخدمت هذه الأسعار فى تقدير الناتج لا يكون معبراً عن النشاط الإنتاجى للمجتمع بالدقة الكافية، بل إنه قد يضخم من حجم هذا النشاط فى حالة فرض ضرائب، أو يخفض منه فى حالة منح إعانات لخفض الأسعار.

لذا، فإن تقديرات الناتج القومى بسعر التكلفة تعد أكثر دلالة فى التعبير عن حجم النشاط الإنتاجى للدولة من تقديرات الناتج القومى بسعر السوق.

وبنفس الطريقة أيضاً فإن صافى الناتج القومى يعد منفصلاً عن إجمالى الناتج القومى فى التعبير عن حجم النشاط الإنتاجى للمجتمع. وذلك لأن إجمالى الناتج القومى يشمل من بين مكوناته أقساط إهلاك رأس المال التى لا تعد إنتاجاً جديداً، بل إنها تقابل استهلاك رأس المال المستخدم فى الإنتاج.

أما الدخل القومى فإنه يتساوى مع صافى الناتج القومى بسعر التكلفة حيث الدخل القومى = صافى الناتج القومى بسعر التكلفة.

وكما سبق القول فإن:

جملة الناتج القومي بسعر التكلفة = صافى العوائد المستحقة لعناصر الإنتاج مقابل مساهمتها فى النشاط الإنتاجى.

ويشمل النشاط الإنتاجى لعناصر الإنتاج لهذه كلاً من النشاط الإنتاجى المحلى والنشاط الإنتاجى الخارجى، وحيث قد يستخدم المجتمع بعض عناصر الإنتاج الأجنبية ويدفع لها عوائد فى مقابل هذا الاستخدام، فإن الوصول إلى الأرقام الفعلية لقيمة جملة الناتج القومى بسعر التكلفة تتطلب إضافة العوائد المتحصل عليها من الخارج إلى العوائد المتحققة فى الداخل، وخصم العوائد المدفوعة لعناصر الإنتاج الأجنبية المشتركة فى نشاط إنتاجى داخلى وذلك على النحو التالى:

جملة الناتج القومي بسعر التكلفة = العوائد المستحقة لعناصر الإنتاج مقابل مساهمتها فى النشاط الإنتاجى + العوائد المكتسبة من اشترك هذه العناصر فى النشاط الإنتاجى خارج الدولة - عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية المشتركة فى نشاط محلى.

أى أن الناتج القومى الإجمالى بسعر التكلفة يساوى الناتج المحلى الإجمالى (أو إجمالى القيمة المضافة) مضافاً إليها صافى التعامل مع العالم الخارجى<sup>(١)</sup>.

وعادة ما تكون بيانات الناتج المحلى الإجمالى هى المتوفرة فى الإحصائيات المنشورة عن تلك الخاصة بالناتج القومى الإجمالى. إلا أنه من السهل الوصول من أحدهما إلى الآخر كما فى المعادلة. هذا وتنتشر بيانات الناتج المحلى الإجمالى إما بسعر السوق أو بتكلفة عناصر الإنتاج.

(١) محمد عبد النعم عفر، المرجع السابق.

## الباب الأول

### نظريات التوظيف فى المدارس الاقتصادية المختلفة

مقدمة:

يعنى التوازن فى الدراسات الكلية للاقتصاد تحقق التوازن أى التعادل بين الطلب الكلى والعرض الكلى فى المجتمع.

ويقصد بالطلب الكلى مجموع قيم السلع والخدمات المطلوبة وهو بذلك يشمل كل أنواع الطلب الاستهلاكى والاستثمارى فى الاقتصاد أما العرض الكلى فإنه مجموع قيم السلع والخدمات المعروضة من قبل المنتجين المختلفين.

وقد كان الاقتصاديون التقليديون يرون أن التوازن الكلى للاقتصاد يتحقق عندما يصل المجتمع إلى مستوى التوظيف الكامل، فإذا لم يصل التوظيف إلى مستوى التوظيف الكامل عانى الاقتصاد من الاختلال وعدم الاستقرار. وأن الطلب الكلى يتعادل بصفة مستمرة مع العرض الكلى لما يفترضونه من أن العرض يخلق الطلب عليه (قانون ساي)، فإنهم يفترضون التوظيف الكامل دائماً.

وجاء كينز بعد ذلك فقال بأنه ليس من الضرورى أن يكون التعادل بين الطلب الكلى والعرض الكلى عند مستوى التوظيف الكامل، بل قد يحدث هذا التعادل عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل. وقد كان اهتمام كينز منصباً على التوازن فى الأجل القصير وليس الأجل الطويل.

وقد عرف كينز التوازن بأنه تعادل الطلب الكلى مع العرض الكلى مع الوصول إلى أسعار توازنية لكل السلع والخدمات في جميع الأسواق في نفس الوقت، وأن يؤدي السعر في سوق العمل إلى تحقيق العمالة الكاملة أى التوظيف الكامل، وتمثلها الحالة جـ من الجدول رقم (١) ويرى كينز أن الطلب الكلى أى الإنفاق الكلى هو الذى يحدد مستوى التوظيف. لذا فإن تحقيق التوظيف الكامل يستلزم تحقيق المعدل المناسب للإنفاق الكلى للمجتمع.

حيث أنه إذا زاد الطلب الكلى عن العرض الكلى فإن ذلك يؤدي إلى التوسع في الإنتاج مصحوباً بزيادة في الأسعار، أو قد يقتصر الأمر على زيادة المستوى العام للأسعار إذا تخلف الإنتاج عن تلبية الزيادة في الطلب، فإذا استمرت الأسعار في الارتفاع حدث التضخم وذلك كما هو موضح بالحالتين (أ)، (ب) في الجدول رقم (١).

أما نقص الطلب الكلى عن العرض الكلى فإنه يؤدي إلى زيادة المخزون ونقص الإنتاج واتجاه الأسعار للانخفاض وحدث البطالة، كما في حالتى (د)، (هـ). وتأخذ هذه التقلبات في النشاط الإقتصادي أشكالاً مختلفة. كما يختلف في حدتها باختلاف الظروف. ومثالها التقلبات الموسمية والعرضية والدورية وغيرها.

## جدول (١)

حالات التوازن وعدم التوازن في الاقتصاد الكلى<sup>(\*)</sup>

### الإنفاق القومي (الطلب الكلى)

الدخل القومي	الاستهلاك	الاستثمار	مجموع الإنفاق	حالة الاقتصاد
٤٠٠٠ (أ)	٣٠٠٠	١٢٠٠	٤٢٠٠	توسع
٥٠٠٠ (ب)	٣٨٠٠	١٣٠٠	٥١٠٠	توسع
٦٠٠٠ (ج)	٤٥٠٠	١٥٠٠	٦٠٠٠	توازن
٧٠٠٠ (د)	٥٠٠٠	٦٨٠٠	٦٨٠٠	انكماش
٨٠٠٠ (هـ)	٥٧٠٠	٢٠٠٠	٧٧٠٠	انكماش

لذا فإن من المرغوب فيه أن يكون التوازن مستقراً. ولا جدال في أهمية الاستقرار للاقتصاد، إذ كلما تحقق استقرار أكبر للاقتصاد كلما قلّ الفقد في الدخل الحقيقي للمجتمع، إذ أن عدم استقرار الإنتاج الكلى يتسبب في سوء توجيه الموارد مما يعمل على نقص الإنتاج النافع عن الحدود الممكنة للاقتصاد. وحين يأخذ عدم الاستقرار هذا شكل التضخم أو الانكماش فإن عدم الاستقرار يتسبب في نقص الكفاءة وعدم العدالة حيث إن التضخم أو الانكماش يعمل على سوء توزيع الدخل بين المقرضين والمقترضين، وأصحاب الدخل الثابتة (العاملين بأجور معينة وثابتة) وأصحاب الدخل غير الثابتة من التجار وأصحاب الأراضي والعقارات وغيرهم، بعكس الحال

(\*) أرقام افتراضية

فى أوقات استقرار الأسعار<sup>(١)</sup>، حيث يتم توزيع الدخل بالعدالة نسبياً بين أصحاب الدخل المذكورين.

ويعد استقرار التوازن أحد معانى الاستقرار فى النظرية الاقتصادية، والاستقرار مطلوب فى الأجلين القصير والطويل، إلا أنه يتركز فى الأجل القصير على علاج التقلبات فى النشاط الاقتصادى، أما فى الأجل الطويل فإنه يعنى تحقيق العمالة الكاملة واستقرار الأسعار والنمو المستقر للاقتصاد فى الإطار الممكن لهذه الأهداف مع تحاشى التضخم والركود الطويل الأجل فى الاقتصاد.

وتقوم أدوات الاستقرار الاقتصادى على محاولة تفضى كافة الأزمات بأنواعها وأجالها الزمنية المختلفة لتحقيق الأهداف السابقة، وتتلخص الأدوات فى السياسات المالية والسياسات النقدية وسياسات الأجور والأسعار. فتعدى السياسات المالية والنقدية من أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار الاقتصادى، ويرى بعض الاقتصاديين أنه لا بد للدولة من أن تباشر الرقابة على الأسعار والأجور حتى لا يتجه الاقتصاد للتضخم عند المستويات العليا من التوظيف.

وإذ يعد تحقيق التوازن الكلى للاقتصاد القومى لب مشكلة الاقتصاد فى الأجل القصير، فسوف ندرس فى هذا الباب كيف يتحقق هذا التوازن، والآراء المختلفة التى قيلت فى هذا المجال. والعوامل العديدة التى تؤثر فى

---

(١) - أحمد جامع، النظرية الاقتصادية ج٢: التحليل الاقتصادى الكلى، دار النهضة العربية، القاهرة،

١٩٧٦.

- صقر أحمد صقر، النظريات الاقتصادية الكظرية، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٧.

- أحمد حافظ الجموعى، التحليل الاقتصادى الكلى، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٤.

تحقيقه أو الإخلال به، بالإضافة إلى بعض الدوال والنظريات التي تفسر أو تشرح أثر بعض هذه العوامل، والعلاقات المتبادلة بينها.

ولأهمية السياسات الاقتصادية ودورها في الحد من التقلبات الاقتصادية خاصة الدورات، فسنفرد لها دراسة مستقلة فيما بعد.

هذا ويتعلق الاستقرار التام للاقتصاد (فى المعنى الحركى أو الديناميكى له) بالنمو المستقر، وهو ما قد يعنى معدلاً ثابتاً للنمو فى الناتج الإجمالى مع معدلات مناسبة لنمو القوة العاملة وإنتاجية العمل ورأس المال والادخار والاستثمار.

إلا أن النمو بمعدل ثابت فى الناتج الكلى لا يحدث غالباً. وإن حدث يكون لفترة قصيرة، ويعد النمو المناسب بدرجة معقولة من الاستقرار شيئاً آخر.

ومن المفيد فى هذا المستوى من الدراسة التعرف على بعض الجوانب المتعلقة بالنمو والتنمية لأهميتها لكافة الدول سواء المتقدمة أو النامية.



## الفصل الأول

### النظرية الكينزية فى العمالة والنقود وسعر الفائدة

#### مقدمة:

قدم كينز نظريته العامة فى العمالة وسعر الفائدة والنقود مستنداً على عدم صلاحية النظرية التقليدية للظروف المتغيرة فى الاقتصاد، إذ أنها تبحث حالة واحدة فقط هى حالة العمالة الكاملة. ولا تصلح لتفسير غيرها من الحالات. كما أنها تقول بتلقائية حدوث العمالة الكاملة، وهو أمر لا يتحقق فى الاقتصاد القائم على الحرية الفردية دون التدخل من قبل الحكومة فى عمل هذا الاقتصاد من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة خاصة السياسة المالية (بالتحكم فى كل من الإنفاق الحكومى والضرائب) التى تعد أداة فعالة فى التغلب على البطالة. كذلك يرى كينز أن النقود ليست محايدة فى تحديد حجم النشاط الاقتصادى، بل تلعب دوراً هاماً فى ذلك، حيث يمكن عن طريقها التأثير على حوافز الأفراد وقراراتهم بالاستهلاك والادخار والاستثمار، ومن ثم التأثير فى حجم الناتج القومى والعمالة. لذا فالتوازن فى سوق النقد أثر كبير على التوازن فى الأسواق الأخرى (سوق السلع والخدمات وسوق العمل) عن طريق تأثير كمية النقود والطلب عليها على سعر الفائدة فى سوق النقد. وتستطيع السلطات النقدية من خلال تغيير سعر الفائدة وغيرها من أدوات السياسة النقدية التأثير على حجم النشاط الاقتصادى. فكل سعر للفائدة يحقق التوازن فى سوق النقد يقابله حجماً معيناً من الاستثمارات، ومن ثم حجماً معيناً من الدخل يترتب عليه حجم من المدخرات يعادل هذه

الاستثمارات. أى أن للتوازن فى سوق النقد تأثيره فى التوازن فى سوق السلع من خلال سعر الفائدة. ويستثنى من ذلك الحالات التى يصل فيها سعر الفائدة إلى أدنى مستوى وهى ما تسمى مصيدة أو فخ السيولة فى حالات البطالة المزمنا والكساد، حيث يفقد أثره وتعجز السياسات النقدية عن معالجة المشكلة، ويكمن الحل فى هذه الظروف فى السياسات المالية التى تؤثر فى سوق السلع والتوازن فيها. أما دور سوق العمل فغير جوهري لجمود الأجور بعكس الحال فى النظرية التقليدية التى تركز على سوق العمل فى تحقيق التوازن<sup>(1)</sup>. كما ركز كينز اهتمامه على الأجل القصير فقط فى حين كان اهتمام التقليديين بتوازن الأجل الطويل. وقد ركز اهتمامه أيضا على الإنفاق كوسيلة لتحقيق التوازن والتوظيف بعكس الادخار الذى يقلل من فرص التوظيف ويزيد من الكساد.

وقد كانت آراء كينز مناسبة لظروف الاقتصاد الرأسمالى الذى كان يعانى من الكساد فى ذلك الوقت. ولا زالت كذلك فى الظروف الحالية أيضاً لدى الكثير من الاقتصاديين، لصحة مبادئها التى قامت عليها وخطواتها الرئيسية والتى يمكن تطبيقها فى علاج مشكلات الاقتصاد القومى عندما يبلغ الدخل القومى فى توازنه مستوى العمالة الكاملة وعندما يتجاوز هذا المستوى، إلا أن هذه الحالات الأخيرة، تحتاج إلى بعض التعديلات والإضافات اللازمة فى آراء كينز لتنتمشى مع حالات الرواج والنمو المستمر، أو التضخم الركودى الحالى فى الدول الرأسمالية وهو الذى يجمع بين كل من التضخم والركود معاً.

---

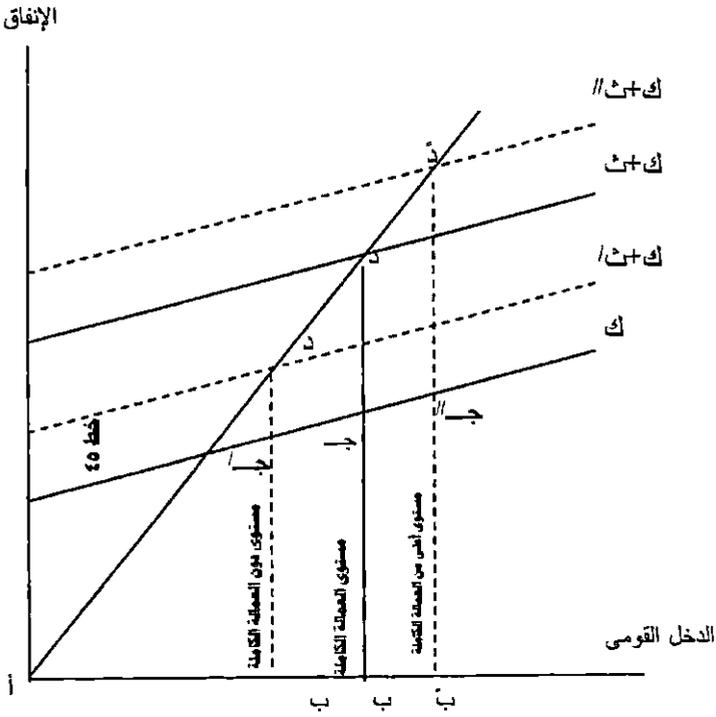
(1) - Ackley G., Macroeconomic Theory, The Macmillan Company, New York, 1961.

- Brooman F., and Jacoby H., Macroeconomics, Aldine Publishing Company, 1970.

ومن المفيد قبل دراسة التوازن العام فى النظرية العامة لكينز التعرف على أدوات التحليل الكلى للاقتصاد وشرح مفاهيمها والعوامل المؤثرة فيها حتى يمكن استيعاب التحليل الكينزى ومناقشته.

### أولاً: التوازن والعمالة

يتحقق التوازن الكلى للاقتصاد بتعادل كل من الطلب الكلى والعرض الكلى. (يشير الطلب الكلى إلى مجموع قيم السلع والخدمات المطلوبة، وهو بذلك يشمل كل أنواع الإنفاق الاستهلاكي والاستثمارى فى الاستثمار وهى الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومى والاستثمار كما يشمل إنفاق العالم الخارجى. أما العرض الكلى فهو مجموع قيم السلع والخدمات المعروضة من قبل المنتجين المختلفين) وأن يتحقق مع الحالة التى يتساوى عندها كل من الطلب الكلى والعرض الكلى أى التوازن، الوصول إلى أسعار توازنية لكل السلع والخدمات فى جميع الأسواق فى نفس الوقت، وأن السعر فى سوق العمل يؤدي لتحقيق العمالة الكاملة، وذلك لأن التوازن قد يحدث دون مستوى العمالة الكاملة أو عندها أو عند مستوى يجاوز العمالة الكاملة. إلا أنه غالباً - فى ظروف الاقتصاد الرأسمالى الحر وعدم تدخل الدولة - يكون عند مستوى أقل من مستوى العمالة الكاملة، وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (1) بالنسبة لاقتصاد مغلق ليس له علاقات خارجية.



شكل بياني رقم (١)

### توازن الاقتصاد عند مستويات مختلفة من العمالة

حيث يمثل خط الإنفاق الاستهلاكي في المجتمع.

ك + ث خط الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري أي الإنفاق الكلي.

أي أن المسافة الرأسية بين ك، ك+ ث وهي ج د تمثل الإنفاق الاستثماري، وهو يساوي الادخار الكلي عند مستوى العمالة الكاملة.

أ ب هو الدخل القومي عند مستوى العمالة الكاملة، أ ب الدخل عند مستوى أقل من العمالة الكاملة، أ ب يمثل الدخل عند مستوى أعلى من العمالة الكاملة.

، ك ت يمثل الإنفاق الكلى عند مستوى أقل من العمالة الكاملة.

، ك ت يمثل الإنفاق الكلى عند مستوى أعلى من العمالة الكاملة.

، أ هـ يمثل خط ٤٥ درجة الذى يتساوى عنده الدخل مع الإنفاق

من هذا الشكل يتضح أن العمالة الكاملة تمثل إحدى حالات العمالة الممكنة فى الاقتصاد، وهى حالة خاصة لا تحدث إلا فى ظروف معينة، حيث يتساوى كل من الادخار والاستثمار، مع المسافة جـ د، ويكون الإنفاق الكلى ك+ ت مساوياً للدخل أ ب محققاً للتوازن عند مستوى العمالة الكاملة أى عند النقطة د.

فإذا ما حدث ما يغير من نظرة المنظمين وجعلها تشاؤمية فإن ذلك يؤدي إلى نقص الاستثمار فى المجتمع إلى المسافة د جـ مما يترتب عليه انخفاض الإنفاق الكلى إلى ك + ت، ومن ثم نقص الدخل إلى أ ب والوصول إلى وضع توازنى أقل مما يخفض العمالة الكاملة بمقدار ب ب، ولا توجد قوة تلقائية فى الاقتصاد فى مثل هذه الأحوال للعودة إلى المستوى السابق للعمالة الكاملة. ويتطلب تحقيق العمالة الكاملة فى هذه الحالة إما زيادة الاستثمار أو زيادة الاستهلاك ليعوض النقص فى الاستثمار.

فإذا ما حدث ما يغير من نظرة المنظمين وجعلها تشاؤمية فإن ذلك يؤدي إلى نقص الاستثمار فى المجتمع إلى المسافة د جـ مما يترتب عليه انخفاض الإنفاق الكلى إلى ك + ت، ومن ثم نقص الدخل إلى أ ب والوصول إلى وضع توازنى أقل مما يخفض العمالة الكاملة بمقدار ب ب، ولا توجد قوة تلقائية فى الاقتصاد فى مثل هذه الأحوال للعودة إلى المستوى السابق للعمالة الكاملة. ويتطلب تحقيق العمالة الكاملة فى هذه الحالة إما زيادة الاستثمار أو زيادة الاستهلاك ليعوض النقص فى الاستثمار.

أما إذا كانت نظرة المنظمين تفاعلية بالنسبة للمستقبل فسيعملون على زيادة الإنفاق الاستثمارى إلى مستوى جـ د ، فيرتفع خط الإنفاق الكلى إلى ك + ث. ويرتفع الدخل القومى إلى مستوى أ ب ليتحقق التوازن عند النقطة د على خط ٤٥ درجة. وهذا المستوى التوازنى أكبر من ذلك الذى يحقق العمالة الكاملة. وسيستمر ذلك الوضع طالما لم يطرأ ما يغير من الاستهلاك والاستثمار فى المجتمع. وسيكون أثر ذلك ارتفاع مستوى الأسعار. ولكى يعود الوضع إلى مستوى التوازن عند العمالة الكاملة فإما أن ينخفض الاستثمار إلى جـ د أو ينخفض الاستهلاك بما يساوى الزيادة فى الاستثمار، وهو ما لا يحدث تلقائياً فى الاقتصاد.

### ثانياً: الإنفاق الكلى

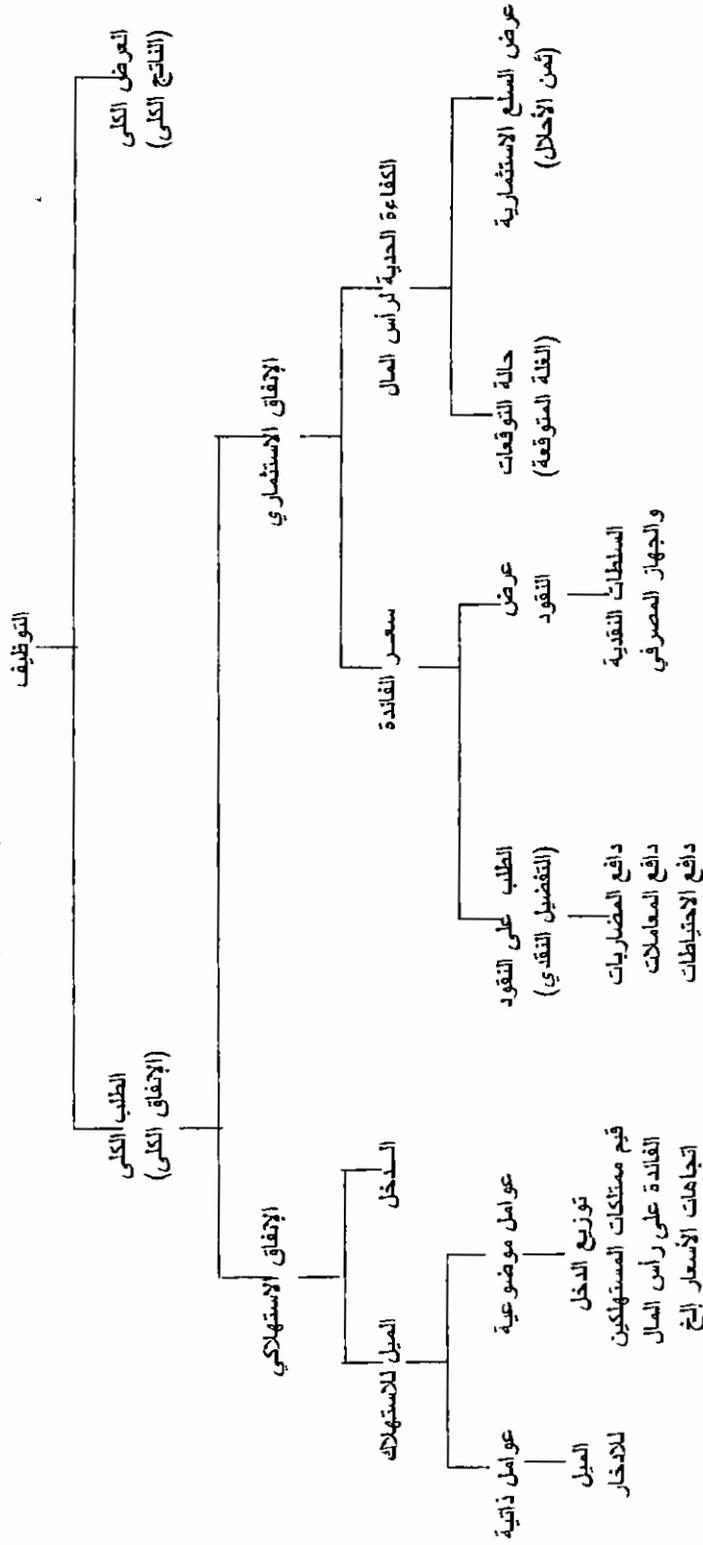
يتحقق التوازن كما سبق القول بتبادل كل من الطلب الكلى مع العرض الكلى. وقد كان التقليديون يرون أن هذا التوازن يحدث عند مستوى العمالة الكاملة كما سبق، وأنه لا مجال لحدوث البطالة الإجبارية فى الاقتصاد. إلا أن كينز يرى بأنه قد يزيد الطلب الكلى عن العرض الكلى وأنه قد يقل عنه، وتؤدى زيادة الطلب الكلى عن العرض الكلى إلى التوسع فى الإنتاج مصحوباً بزيادة فى الأسعار، أو قد يقتصر الأمر على زيادة فى المستوى العام للأسعار إذا تخلف الإنتاج عن تلبية الزيادة فى الطلب. فإذا استمرت الأسعار فى الارتفاع حدث التضخم. أما نقص الطلب الكلى عن العرض الكلى، فإنه يؤدى إلى زيادة فى المخزون السلعى ونقص الإنتاج واتجاه الأسعار للانخفاض وحدث البطالة. فتحدث البطالة إذا بنقص الطلب الكلى، ومن ثم قصور الإنفاق الكلى عن السلع والخدمات عن توفير فرص عمل كافية لجميع أفراد القوة العاملة، أى أن الطلب الكلى (الإنفاق الكلى)

والأمر كذلك هو الذى يحدد مستوى التوظيف. لذا فإن تحقيق التوظيف الكامل يستلزم تحقيق القدر المناسب للإنفاق الكلى للمجتمع، وهو ما يستدعى البحث عن العوامل المحددة للطلب الكلى والتأثير فيها لعلاج التقلب فى هذا الطلب، ومن ثم فى مستوى التشغيل (التوظيف) فى الأجل القصير. أما العرض الكلى فيفترض عدم تغيره فى الأجل القصير للثبات النسبى فيه.

هذا ويشمل الإنفاق الكلى كلا من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثمارى والإنفاق الحكومى، وإنفاق الخارج. لذا فإن التأثير فى هذه الأنواع من الإنفاق يتطلب البحث عن العوامل المحددة لها وتكييفها ومن ثم الوصول إلى التوظيف الكامل.

وبين الشكل رقم (٢) العوامل المؤثرة فى الإنفاق الكلى فى المجتمع وفى اقتصاد مغلق ليس له تعامل خارجى.

# العوامل المؤثرة في الإفراق الكلي (لدى كينز)



شكل رقم (٢)

ومنه يتضح أن العوامل المسؤولة عن الإنفاق متعددة. ومن بين هذه العوامل يرى كينز أن العوامل المؤثرة في الميل للاستهلاك (العوامل الموضوعية والعوامل الذاتية) تتصف بالثبات في الفترة القصيرة. وأن الإنفاق الاستثمارى هو مجال التأثير في الإنفاق، وأنه بدون التدخل الحكومى فمن غير الممكن التأثير فيه بدرجة فعالة تعالج التقلبات وتحقق التوازن عند مستوى التوظيف.

وفيما يلى ندرس الأقسام المختلفة للإنفاق والعوامل المؤثرة فيها.

### ثالثاً: الإنفاق الاستهلاكى

يعد الإنفاق الاستهلاكى أهم مكونات الإنفاق. ويتأثر الإنفاق الاستهلاكى للمجتمع بعدة عوامل لعل من أهمها مستوى الدخل (الدخل الممكن التصرف فيه) والميل للادخار، وتوزيع الدخل فى المجتمع، وممتلكات المستهلكين واتجاهات الأسعار، ومعدل الفائدة على رأس المال.

ومن بين العوامل المذكورة فإن العلاقة بين الدخل والإنفاق الاستهلاكى تعد أكثرها أهمية، لذا فقد نالت حظاً أكبر من الدراسة، فقد درس كينز دالة الاستهلاك وهى العلاقة بين الدخل القومى والاستهلاك القومى. حيث درس تأثير الدخل على الاستهلاك فى الأجل القصير:

هذه العلاقة فى الأجل القصير، فإن الإحصاءات تبين أن اتجاه نسبة الاستهلاك للنقص مع زيادة الدخل غير صحيح فى الأجل الطويل، وهناك بعض النظريات فى تفسير ذلك مثل نظرية دوزنبرى، وهى تقوم على أن العلاقة بين الدخل والاستهلاك (أو الادخار) لا تتوقف على الدخل الجارى فقط، بل على العلاقة بين الدخل الجارى وأعلى دخل حققه المستهلكون من قبل، وأن الميل المتوسط للاستهلاك لا يتغير بالنسبة للاقتصاد ككل مادام

توزيع الدخل ثابتاً. وقد توصل مودجيلياني إلى نتيجة مقاربة، كما قدم فريدمان نظرية الدخل الدائم لتفسير التساوى بين الميل الحدى والميل المتوسط للاستهلاك فى الأجل الطويل.

وبصفة عامة فإن كل هذه النظريات والدراسات لا تناقض أهمية الدخل بالنسبة للإنفاق، وأن العلاقة بينهما متبادلة.

هذا والعلاقة بين الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للاذخار علاقة عكسية، حيث أن مجموعهما معاً يساوى الواحد الصحيح. والزيادة التى تتحقق فى الدخل إما أن تتفق على الاستهلاك أو يتم ادخارها.

### ١ - دالة الاستهلاك فى الأجل القصير:

توضح هذه الدالة تأثير الدخل على الاستهلاك، وصورتها كالتالى:

$$س = د ( ل )$$

حيث س تمثل الاستهلاك القومى.

، ل تمثل الدخل القومى.

وتشير الدالة إلى أن الاستهلاك القومى يعتمد على الدخل القومى ومعادلتها:

$$س = أ + ب ل$$

وهى تقيس العلاقة بين الاستهلاك والدخل بفرض ثبات

العوامل الأخرى المؤثرة على الاستهلاك.

ويطلق على نسبة الاستهلاك إلى الدخل بالميل المتوسط للاستهلاك،

أما نسبة التغير فى الاستهلاك إلى التغير فى الدخل فتعرف بالميل الحدى

للاستهلاك.

$$\frac{س}{ل} = \text{الميل المتوسط للاستهلاك} ، \quad \frac{\Delta س}{\Delta ل} = \text{الميل الحدى للاستهلاك}$$

ويميل الاستهلاك للزيادة بزيادة الدخل إلا أنه يتخلف فى معدلات

زيادته عن معدلات الزيادة فى الدخل. لذا فإن الميل الحدى للاستهلاك ينخفض بارتفاع الدخل. ويكون هذا الميل الحدى للاستهلاك مرتفعاً لدى الطبقات الفقيرة وفى الأقاليم والدول الفقيرة، ومنخفضاً لدى الطبقات الغنية وفى الأقاليم والدول الغنية.

ويرى كينز أن الميل المتوسط للاستهلاك ينخفض أيضاً بارتفاع الدخل لسببين هما:

١- انخفاض الميل الحدى للاستهلاك بارتفاع الدخل.

٢- أن جزءاً من الاستهلاك فى المجتمع يعد استهلاكاً تلقائياً. أى أنه مستقل عن الدخل، فهو يحدث حتى لو كان الدخل صفراً، إما اعتماداً على مدخرات سابقة أو الاقتراض أو بيع بعض الممتلكات، ويعنى ذلك انخفاض الميل المتوسط للاستهلاك مع ارتفاع الدخل حتى لو استمر الميل الحدى للاستهلاك ثابتاً بلا تغيير.

والعلاقة السابقة بين الدخل والاستهلاك التى تقوم على اتجاه الاستهلاك إلى التناقص مع زيادة الدخل صحيحة بالنسبة للأجل القصير.

ويوضح الشكل البيانى رقم (٣) دالة الاستهلاك القومى:

ويوضح هذا الشكل دالة الاستهلاك من النوع الخطى، أى أن معادلتها من الدرجة الأولى، لذا يمثلها خط مستقيم كالتالى:

$$س ق = س١ + س٢ ل ق$$

حيث س ق الاستهلاك الحقيقى.

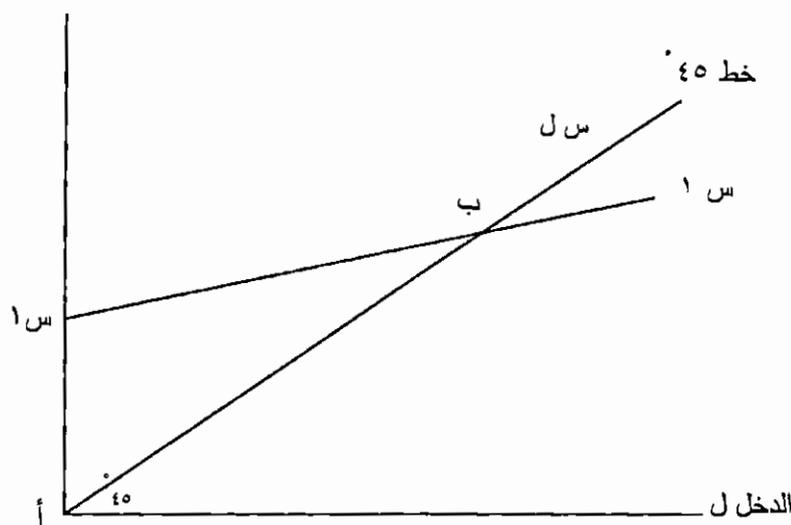
س١: المسافة بين نقطة الأصل أ، س١ فى الشكل وهى تمثل

الاستهلاك التلقائى أو الذاتى.

س٢: الميل الحدى للاستهلاك وهو ميل منحنى أو دالة الاستهلاك.

ل ق: الدخل الحقيقى.

الاستهلاك س



شكل بياني رقم (٣)

دالة الاستهلاك القومي

ومن هذا الشكل يتضح أن منحنى الاستهلاك س ١ س ١ يقطع خط ٤٥ درجة وهو خط التعادل بين الدخل والإنفاق عند النقطة ب . وهذه النقطة يتساوى بينها كل من الدخل والاستهلاك، أما قبل هذه النقطة فإن الاستهلاك يكون أكثر من الدخل، ويكون ذلك في حالة إذا كان الدخل لا يكفي الاحتياجات الاستهلاكية، وتغطي الاحتياجات الاستهلاكية في هذه الحالة بالاستدانة أو غيرها كما سبق. أما بعد هذه النقطة أي بعد تحقق مستوى من الدخل يكفي لتغطية الاحتياجات الاستهلاكية فإن الاستهلاك يقل عن الدخل بما يسمح بتكوين مدخرات تزداد مقاديرها كلما زاد الدخل. ويقاس الادخار بالمسافة الرأسية بين منحنى الاستهلاك وخط ٤٥ درجة.

وقد ظهر لدالة الاستهلاك كما قدمها كينز أهمية كبيرة فيما بين الحربين العالميتين، حيث أثبتت الدراسات التطبيقية صحتها سواء أكانت هذه الدراسات معتمدة على متسلسلات زمنية أو تحليل ميزانية الأسرة (بيانات مقطعية). ولكن ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية عدة دلائل عملية ألقّت الشك في دلالات العلاقة بين الدخل القومي والاستهلاك القومي تبعاً للتحليل الكينزى.

### (أ) الميل الحدى والميل المتوسط للاستهلاك:

قبل التعرف على ما تلى الحرب العالمية الثانية من دراسات، نبين فيما يلى كيف يمكن قياس دالة الاستهلاك، وكل من الميل الحدى والميل المتوسط للاستهلاك. وذلك بالاستعانة بالأرقام الافتراضية فى الجدول رقم (٢). حيث عند نقطة الأصل على المحور الأفقى الذى يقيس الدخل فى الشكل السابق، حيث الدخل يساوى الصفر، يكون الاستهلاك عند حده الأدنى وهو ٩٥ ، ويمول هذا الاستهلاك إما من مدخرات سابقة أو ببيع بعض الأصول، أو بالافتراض، ويكون الميل الحدى للاستهلاك مساوياً للصفر.

$$\infty = \frac{95}{0} = \frac{س}{ل} \quad \text{أما الميل المتوسط للاستهلاك}$$

وبزيادة الدخل يمكن تغطية جانب أكبر من الاستهلاك الضرورى فيزيد الاستهلاك من ٩٥ إلى ١١٠، مقابل زيادة فى الدخل قدرها ٥٠ .

$$.30 = \frac{150}{50} = \frac{\Delta س}{\Delta ل} \quad \text{ويكون الميل الحدى للاستهلاك}$$

$$2.2 = \frac{110}{50} = \frac{س}{ل} \quad \text{أما الميل المتوسط للاستهلاك}$$

وبزيادة الدخل بدرجة أكبر إلى أن يصل إلى ١٥٠ ، وهى مقابل النقطة ب على خط ٤٥ السابق فى الرسم الذى يلتقى عنده خط الاستهلاك.

## جدول (٢)

دالة الاستهلاك القومى (\*) فى الأجل القصير

الميل المتوسط للاستهلاك س $\frac{س}{ل}$	الميل الحدى للاستهلاك س $\Delta$ $\frac{\Delta س}{\Delta ل}$	التغير فى الاستهلاك س $\Delta$	التغير فى الدخل ل $\Delta$	الاستهلاك (س)	الدخل (ل)
∞	٠	٠	٠	٩٥	٠
٢,٢	٠,٣٠	١٥	٥٠	١١٠	٥٠
١,٢	٠,٢٠	١٠	٥٠	١٢٠	١٠٠
١,١	٠,٦٠	٣٠	٥٠	١٥٠	١٥٠
٠,٩٩	٠,٩٦	٤٨	٥٠	١٩٨	٢٠٠
٠,٩٨	٠,٩٤	٤٧	٥٠	٢٤٥	٢٥٠
٠,٩٦٧	٠,٩٠	٤٥	٥٠	٢٩٠	٣٠٠
٠,٩٤٣	٠,٨٠	٤٠	٥٠	٣٣٠	٣٥٠
٠,٩١٣	٠,٧٠	٣٥	٥٠	٣٦٥	٤٠٠
٠,٨٧٨	٠,٦٠	٣٠	٥٠	٣٩٥	٤٥٠
٠,٨٤	٠,٥٠	٢٥	٥٠	٤٢٠	٥٠٠

س ١ مع خط الدخل (خط ٤٥) حيث يمكن تغطية كافة

الاحتياجات الضرورية. وبعد هذا الخط يمكن توجيه جانب صغير من الدخل إلى الادخار يزداد كلما زاد الدخل.

(\*) أرقام افتراضية

فعند دخل ٢٠٠ يكون الاستهلاك مساوياً لـ ١٩٨ .

$$\Delta \text{ س} \quad 150-198 \quad 48$$

$$\Delta \text{ ل} \quad 150-200 \quad 50$$

$$\text{س} \quad 198$$

$$\text{ل} \quad 200$$

$$0,96 = \frac{48}{50} = \frac{150-198}{150-200}$$

$$0,99 = \frac{198}{200}$$

ويكون الميل الحدى للاستهلاك

والميل المتوسط للاستهلاك

وبعد ذلك يكون هناك إمكانية أكبر لتحقيق مدخرات أكبر، ويتجه كل من الميل الحدى والميل المتوسط للاستهلاك إلى النقص التدريجي. فعند دخل ٣٠٠ يكون الميل الحدى للاستهلاك ٠,٩٠، والميل المتوسط ٠,٩٦٧ . وعند دخل ٥٠٠ يكون الميل الحدى للاستهلاك ٠,٥٠ أما الميل المتوسط فيكون ٠,٨٤ .

### (ب) الميل للاستهلاك في الدول الإسلامية:

بدراسة الميل المتوسط للاستهلاك في بعض الدول الإسلامية عن عام ١٩٧٩ يتضح أن الميل المتوسط عال جداً في تشاد، حيث يزيد عن إمكانية الدخل المتاح، فيبلغ ١,١٤، لذا يغطي الزيادة في الاستهلاك بالتمويل من الخارج، وربما كان ذلك لظروف الحرب الداخلية آنذاك. أما الدول الأخرى فيمكن تقسيمها إلى الأقسام التالية تبعاً لمقدار الميل المتوسط للاستهلاك:

أولاً: دول ذات ميل استهلاكي عال (أكثر من ٠,٧٠):

( أ ) دول ذات ميل استهلاكي ٠,٩٠ فأكثر وهي باكستان، والسودان، والصومال، وسوريا، والمغرب، وسيراليون.

(ب) دول يتراوح الميل المتوسط للاستهلاك فيها بين ٠,٨-٠,٩ وهى أفغانستان، تركيا، مصر، ويقترب متوسط الاستهلاك الخاص بمصر وتركيا من مثيله فى الولايات المتحدة الأمريكية.

(ج) دول يتراوح متوسط الاستهلاك فيها بين ٠,٧-٠,٨ وهى الأردن، أندونيسيا، تونس، وهى تشبه فى ذلك كلاً من ألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة، وكل من الدول الصناعية الاشتراكية.

ثانياً: دول ذات ميل استهلاكى متوسط ٠,٥-٠,٧ :

وهى الجزائر، ماليزيا، نيجيريا، ويمثل متوسط الاستهلاك فى نيجيريا تقريباً متوسط الاستهلاك فى اليابان والنرويج.

ثالثاً: دول ذات ميل استهلاكى منخفض

وهى السعودية والعراق والكويت وليبيا.

وهذا التقسيم ذو الثلاثة أقسام يتفق فى تدرجه مع إمكانيات هذه الدول المالية، ويبين بوضوح الميل للاستهلاك فى الأجل القصير لهذه الدول معاً كمجموعة، حيث يزيد الاستهلاك بزيادة الدخل، ولكن بمعدلات كبيرة فى الدول الأكثر فقراً، عن المعدلات المنخفضة التى تسود الدول الأكثر غنى، من بين الدول الإسلامية.

ومع ذلك فمن الملاحظ كقاعدة عامة أن كثيراً من الدول الإسلامية فى الفرع ج من أولاً، وفى ثانياً، وفى ثالثاً، يقل فيها الميل المتوسط للاستهلاك عن مثيله فى الدول الصناعية الغربية والاشتراكية على السواء. وربما كان ذلك لمنع استهلاك السلع والخدمات المحرمة والضارة من خمر

وخنزير وأصنام وأدوات لهو وغيرها ومنع الإسراف والتزام كثير من المسلمين بصفة عامة لذلك.

هذا عن دالة الاستهلاك والتي توضح أثر الدخل على الاستهلاك. أما تأثير العوامل الأخرى على الاستهلاك، فهذه العوامل تسمى بظروف الاستهلاك وتغيرها يؤدي إلى انتقال منحني الاستهلاك من موضعه إلى أعلى أو إلى أسفل تبعاً لما إذا كانت هذه العوامل تؤدي إلى زيادة الاستهلاك عند نفس المستوى من الدخل أو إلى نقصه.

### ٣- العوامل الأخرى المؤثرة في الاستهلاك:

وهي تلك العوامل التي يفترض ثباتها عند دراسة دالة الاستهلاك، وهي تؤثر في ميل أو وضع دالة الاستهلاك، هذه العوامل هي:

الميل للادخار: يتناسب الميل للاستهلاك لدى الأفراد تناسباً عكسياً مع الميل للادخار لديهم، ويؤثر في ميل الأفراد للادخار عدة عوامل حددها كينز في تكوين احتياطي للطوارئ غير المتوقعة. والتوفير لاحتياجات مستقبلية متوقعة، وتوجيه الأموال للحصول على الفائدة، وتحقيق مستوى معيشي أفضل في المستقبل، والشعور بالاستقلال وعدم الحاجة للغير، استخدام الأموال في مشاريع استثمارية أو في المضاربة (في معناها الاقتصادي المتداول وليست المضاربة المشروعة في الإسلام)، وتكوين تركة لورثته، البخل. فكلما زاد تأثير هذه العوامل لدى الأفراد كلما أثر ذلك على إنفاقه الاستهلاكي.

توزيع الدخل: نظراً لارتفاع الميل للاستهلاك لدى الطبقات الفقيرة لمحدودية ما تستهلكه من السلع والخدمات بالنسبة للطبقات الأخرى في المجتمع، فإن

إعادة توزيع الدخل لصالح هذه الطبقات يعمل على زيادة الإنفاق الاستهلاكي، ويؤدي إلى رفع مستوى دالة الاستهلاك وقد يزيد من انحدارها أيضاً، إلا أن ذلك لم يتأكد إحصائياً بعد، لذا فهناك خلاف بين الاقتصاديين في الأثر النهائي لإعادة توزيع الدخل على وضع وميل دالة الاستهلاك.

**ممتلكات المستهلكين:** وهذه تشمل كلاً من الأصول المالية أى السائلة من نقود وودائع مصرفية وسندات وأسهم وغيرها، والمادية والعينية أى السلع المعمرة، فزيادة ممتلكات المستهلكين أو زيادة قيمتها نتيجة لارتفاع أسعارها يؤدي بالتالي إلى زيادة إنفاقهم الاستهلاكي، إلا أنه لا يوجد دليل إحصائي للعلاقة بين قيمة الأصول والإنفاق الاستهلاكي. ويرى جون لويس أن الإنفاق الاستهلاكي مرتبط بمستوى المعيشة، وأنه لا يمكن تحديد علاقة بين قيم الأصول والإنفاق الاستهلاكي<sup>(1)</sup>.

**سعر الفائدة:** لاتجاهات سعر الفائدة أثرها في اتجاه الأفراد نحو الاستهلاك أو الادخار من ناحية تأثيره على قيم الأصول التي يملكها المستهلكون أو عوائدهم من إيداع أموالهم في المصارف لقاء الفائدة عليها، فقد يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى نقص قيم الأصول المالية وأثره السابق ذكره، كما أنه قد يؤدي إلى زيادة حصيللة المدخرات في البنوك ويدفع إلى عكس أثر انخفاض قيمة الأصول، وعموماً فليس هناك دليل إحصائي يؤكد أثر سعر الفائدة على الاستهلاك. وهناك دراسات كثيرة تشير إلى أن الاستهلاك والادخار الخاص

---

(1) Kenna J. Mr., Aggregate Economic Analysis, 3<sup>rd</sup>. ed., 1969.

- Smith W.L., Macroeconomics, Richard D. Irwin Inc., 1970.

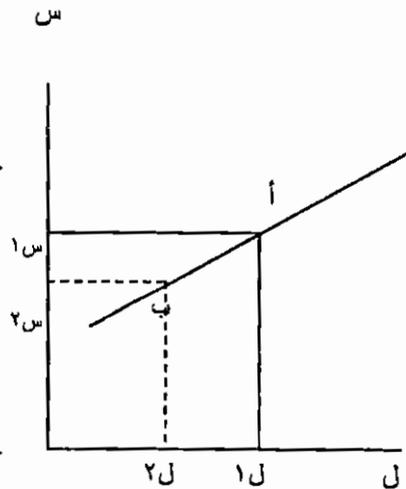
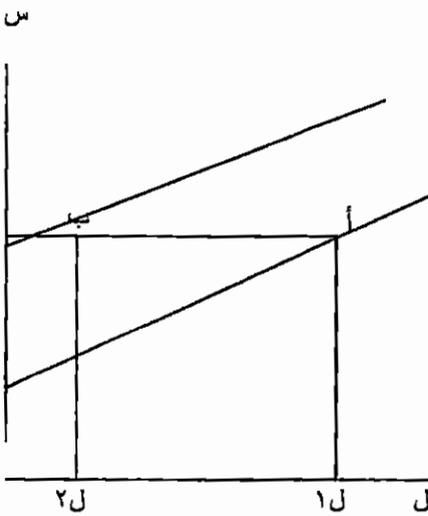
غير حساسين لتغيرات سعر الفائدة، وأن افتراض المستهلكين يتوقف على مدى وطبيعة القيود على عرض الائتمان.

**اتجاهات الأسعار:** والمقصود به اتجاهات المستوى العام للأسعار حيث قد يأخذ اتجاه الإنفاق الاستهلاكى شكل العلاقة الطردية مع اتجاهات الأسعار.

فيزيد الميل المتوسط للاستهلاك بارتفاع الأسعار -فى حالة ثبات الدخل النقدي- إذ مع زيادة الأسعار وثبات الدخل النقدي ينخفض الدخل الحقيقى وتزداد معه نسبة الاستهلاك إلى الدخل الحقيقى. وقد يزداد الاستهلاك الحقيقى بذلك أو قد يثبت عند مستواه السابق، وهو ما يبينه الرسم التالى بقسميه:

ب- ثبات مستوى الاستهلاك الحقيقى

أ- انخفاض مستوى الاستهلاك الحقيقى



شكل بيانى رقم (٣)

فى القسم الأول من الشكل أذى انخفاض الدخل الحقيقى من ل ١ إلى ل ٢ إلى تغير مستوى الاستهلاك من س ١ إلى س ٢ على نفس دالة الاستهلاك وهو يعنى تغير المستوى المطلق للاستهلاك بالانخفاض. على الرغم من ارتفاع نسبة س ٢ : ل ٢ عن س ١ : ل ١ وهو الذى يشير إلى ارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك بالنسبة للدخل.

أما القسم الثانى فقد ترتب على انخفاض الدخل الحقيقى من ل ١ إلى ل ٢ إلى عدم تغيير المستهلكين لنمط استهلاكهم واحتفاظهم بنفس المستوى السابق للاستهلاك الحقيقى لذا تنطبق س ١ على س ٢ ، لذا فإن الارتفاع فى الميل المتوسط للاستهلاك يكون أكبر بكثير مما فى القسم الأول.

ومن الممكن التمييز بين اتجاهات ثلاث لأثر تغير الأسعار على الاستهلاك فى المجتمع تبعاً لكيفية توزيع الدخل فى هذا المجتمع وهى:

فى حالة توزيع الدخل لصالح الطبقات الغنية فإن زيادة الأسعار تؤدى إلى زيادة الميل المتوسط للاستهلاك والعكس بالعكس. أما إذا زادت نسبة ذوى الدخل المنخفض فى المجتمع فإن زيادة الأسعار لا تؤثر على الميل المتوسط للاستهلاك، كما لا يؤثر الانخفاض فى الأسعار أيضاً.

وثالث الحالات هى أن يسود المجتمع ذوو الدخل المتوسط مما يؤدى بارتفاع الأسعار إلى انخفاض الميل المتوسط للاستهلاك، والعكس بالعكس.

وربما كان لتوقعات الأسعار المستقبلية تأثيره أيضاً حيث قد يؤدى توقع المستهلكين لاتجاه الأسعار للزيادة فى المستقبل إلى زيادة الاستهلاك الحالى، والعكس بالعكس.

وقد يكون لتوقعات المستهلكين بشأن الدخل فى المستقبل أيضاً أثرها فى إنفاقهم الاستهلاكى، ولكن لم يثبت ذلك بصورة قاطعة بعد.

كذلك فللسياسة الضريبية والمدفوعات التحويلية الحكومية وسياسة توزيع الأرباح الخاصة بالشركات أثرها أيضاً على الاستهلاك حيث أن خفض الضرائب وزيادة المدفوعات التحويلية والأرباح الموزعة تزيد من الاستهلاك.

هذا ويضيف بعض الاقتصاديين إلى ذلك عائد رأس المال كمتغير يؤثر على الادخار وبالتالي على الاستهلاك، وعادات وميول المستهلكين التي تختلف وتؤثر على نمط تصرفهم في الإنفاق الاستهلاكي. والخصائص الطبيعية للسكان (كالعمر والمهنة والحالة الاجتماعية وحجم الأسرة وتكوينها ودرجة التعليم والجنس وغيرها) والتي حاول ليندال وكلاين وغيرهما قياس مدى تأثيرها على الاستهلاك لاستبعاد هذا التأثير حتى يمكن التعرف على أثر المتغيرات الاقتصادية الهامة على نمط الاستهلاك. ومن ثم اتخاذ سياسات اقتصادية أكثر مناسبة وملاءمة.

#### ٤- دالة الادخار:

يطلق لفظ دالة الادخار على العلاقة بين الادخار الكلي والدخل الكلي. ودالة الادخار شأنها شأن دالة الاستهلاك في تأثرها بالزمن لذا يوجد دالة للادخار في الأجل القصير، وأخرى في الأجل الطويل، وحيث يمثل الميل الحدى للادخار ما يوجه من الزيادة في الدخل إلى الادخار بعد الإنفاق الاستهلاكي من هذه الزيادة، لذا فإن الميل الحدى للادخار يساوي

١- الميل الحدى للاستهلاك. وهو يقاس من المعادلة:

الميل الحدى للادخار = ١ - الميل الحدى للاستهلاك

$$\text{أو} = \frac{\Delta د}{\Delta ل} = \frac{\text{التغير في الادخار}}{\text{التغير في الدخل}}$$

والعلاقة بين الدخل وبين الادخار علاقة طردية خطية حيث يزيد الادخار فى المجتمع بزيادة الدخل، إلا أن الادخار يكون سالباً فى المستويات الدنيا من الدخل، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٣).

ويقاس الميل المتوسط للادخار نسبة المدخرات الإجمالية إلى جملة الدخل، وليس الإضافات إلى كل منهما كما هو فى الميل الحدى للادخار. وتقاسه المعادلة الآتية:

$$\frac{\text{الادخار}}{\text{الدخل}} = \frac{د}{ل} = \text{الميل المتوسط للادخار}$$

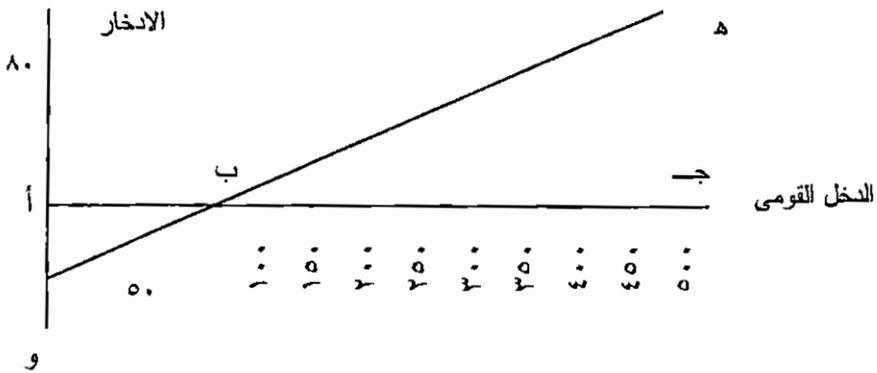
ويبين الجدول رقم (٣) كيفية حساب كل من الميل الحدى للادخار والميل المتوسط له عند مستويات مختلفة من الدخل القومى. كما يبين الرسم البيانى رقم (٥) اتجاه دالة الادخار.

فعند نقطة الأصل على المحور الأفقى أ ج الممثل للدخل، يكون دخل المجتمع صفراً، وهى حالة افتراضية، ولكن الاستهلاك يتم فى المجتمع لوجوب إشباع الحاجات الضرورية، ويكون ذلك بالاستدانة أو ببيع بعض الأصول أو من مدخرات سابقة، مما يعنى أن المجتمع يحقق ادخاراً سالباً مقداره ٩٥ وحدة نقدية هو قيمة الاستهلاك. ويكون الميل الحدى للادخار صفراً. أما الميل المتوسط فيقدر بما لا نهاية، لأن خارج قسمة ٩٥ (قيمة الادخار السالب) على الدخل وهو صفر، هو ما لا نهاية، وذلك كما هو موضح بالجدول، وبزيادة الدخل بمقدار ٥٠ وحدة، يزيد الاستهلاك إلى ١١٠، مما يعنى تحقق ادخار سالب قيمته ٦٠، وعند هذا الحد يكون الميل الحدى للادخار مساوياً:

جدول رقم (٣)  
دالة الادخار القومي (\*) في الأجل القصير

الميل المتوسط للاذخار د ل	الميل الحدى للاذخار د Δ ل Δ	التغير في الاذخار د Δ	التغير في الدخل ل Δ	الاذخار د	الدخل ل
∞ -	٠			٩٥ -	٠
١,٢ -	٠,٧٠			٦٠ -	٥٠
٠,٢ -	٠,٨٠	٤٠	٥٠	٢٠ -	١٠٠
صفر	٠,٤٠	٢٠	٥٠	صفر	١٥٠
٠,٠١	٠,٠٤	٢	٥٠	٢	٢٠٠
٠,٠٢	٠,٠٦	٣	٥٠	٥	٢٥٠
٠,٠٣٣	٠,١٠	٥٠	٥٠	١٠	٣٠٠
٠,٠٥٧	٠,٢٠	١٠	٥٠	٢٠	٣٥٠
٠,٠٨٨	٠,٣٠	١٥	٥٠	٣٥	٤٠٠
٠,١٢٢	٠,٤٠	٢٠	٥٠	٥٥	٤٥٠
٠,١٦٠	٠,٥٠	٢٥	٥٠	٨٠	٥٠٠

(\*) أرقام افتراضية مبنية على بيانات دالة الاستهلاك القومي في الأجل القصير السابقة.



شكل بياني رقم (٥)

دالة الادخار في الأجل القصير

$$\Delta \frac{د}{ل} = \frac{٣٥}{٥٠} = \frac{(٩٥ - ٦٠)}{٥٠} = \frac{٣٥}{٥٠}$$

أما الميل المتوسط للادخار فيكون:

$$\frac{د}{ل} = \frac{٦٠}{٥٠} = ١,٢$$

وبزيادة الدخل يمكن تغطية الاحتياجات الاستهلاكية الضرورية بدرجة أكبر وتتناقص المدخرات السالبة، إلى أن يصل الدخل إلى ١٥٠، وهو المقدار الكافي لتغطية كافة الاحتياجات. وعند هذا المستوى يصل الميل المتوسط للادخار إلى أدنى حد له وهو الصفر، وذلك عند النقطة ب على دالة الادخار وهـ. ويبدأ مع المستويات الأعلى من الدخل تحقق ادخار موجب، يبدأ قليلاً فيكون كل من الميل الحدى والميل المتوسط للادخار ضعيفاً ثم يزدان معاً باتجاه الزيادة في الدخل، فالعلاقة طردية بين الدخل والادخار، وتزداد إمكانية الادخار كلها إذا زاد الدخل.

أى أن الميل الحدى للادخار يكون صغيراً عند المستويات الدنيا من الدخل، وفي المناطق، والأقاليم، والدول الفقيرة، ويزداد عن ذلك عند المستويات العليا من الدخل، وفي المناطق، والأقاليم، والدول الغنية. الميل للادخار في الدول الإسلامية:

بدراسة الميل المتوسط للادخار في بعض الدول الإسلامية، يتضح كما هو بالجدول رقم (٤) أن هذه الدول عدا تشاد تنقسم إلى ثلاثة أقسام تبعاً لمقدار الميل للادخار لديها على النحو التالي:

أولاً: دول ذات معدلات ادخار عالية وهي السعودية والعراق والكويت وليبيا يزيد فيها معدل الادخار عن ٥٠% .

ثانياً: دول ذات معدلات ادخار متوسطة وهي الجزائر وماليزيا ونيجيريا ويتراوح فيها معدل الادخار بين ٣٢,٠ - ٤١,٠% .

ثالثاً: دول ذات معدلات ادخار منخفضة تقل عن ٣٠% وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

(أ) دول يتراوح فيها معدل الادخار بين ٢,٠-٣,٠ وهي الأردن وأندونيسيا وتونس.

(ب) دول يتراوح فيها معدل الادخار بين ١,٠-٢,٠ وهي أفغانستان وتركيا ومصر.

(ج) دول يقل فيها معدل الادخار عن ١٠% وهي باكستان والسودان والصومال وسوريا والمغرب.

أما تشاد فالادخار فيها سالب، نظراً لمحدودية الدخل عن الوفاء بالاحتياجات الأساسية، وربما كان لظروف الحرب الأهلية، وتأثر الإنتاج الداخلى فيها.

ومن الملاحظ ارتفاع معدلات الادخار في الدول الإسلامية في أولاً وثانياً

وبعض الدول في (ج) من ثالثاً عن مثيلاتها في كافة الدول الصناعية الغربية والاشتراكية على السواء، للأسباب السابق ذكرها عند دراسة دالة الاستهلاك فيما يتعلق بمتوسط الاستهلاك في هذه الدول. ويعد ذلك في صالح التنمية في الدول وتحقيق معدلات استثمار (تكوين رأسمال) مناسبة لدعم وتطوير اقتصادياتها لو توفرت السبل والوسائل المعينة على ذلك.

### جدول رقم (٤)

الميل المتوسط للادخار في الأجل القصير في بعض الدول الإسلامية  
(عام ١٩٧٩)

الدولة	الميل المتوسط للادخار $\frac{د}{ل}$
الأردن	٠,٢٦
أفغانستان	٠,١١
أندونيسيا	٠,٣٠
باكستان	٠,٦
تركيا	٠,١٦
تشاد	٠,١٤
تونس	٠,٢٣
الجزائر	٠,٤١
السعودية	٠,٥١
السودان	٠,٥٥
سوريا	٠,١٠
الصومال	٠,٠٢
العراق	٠,٥٩
الكويت	٠,٦٩

الدولة	الميل المتوسط للانحار $\frac{د}{ل}$
ليبيا	٠,٥٢
ماليزيا	٠,٣٤
مصر	٠,١٦
المغرب	٠,٠٩
سيراليون	٠,٠٤
نيجيريا	٠,٣٢
المملكة المتحدة	٠,٢٠
اليابان	٠,٣١
الولايات المتحدة	٠,١٨
النرويج	٠,٣١
ألمانيا الاتحادية	٠,٢٥
الاتحاد السوفيتي	٠,٢٦
تشيكوسلوفاكيا	٠,٢٦
بولونيا	٠,٢٣

المصدر: التقرير السنوي السادس للبنك الإسلامي للتنمية

## رابعاً: الإنفاق الاستثمارى

### الكفاءة الحدية لرأس المال:

تتركز أهمية الإنفاق الاستثمارى فى تكوينه لنسبة هامة من الطلب الكلى، وأن التغيرات فى مستوى الدخل والتوظف ترجع فى الغالب إلى تغير الإنفاق الاستثمارى وليس إلى الإنفاق الاستهلاكى (لأن التغير فى الإنفاق الاستهلاكى يتبع التغير فى مستوى الدخل وليس العكس). وأن الإنفاق الاستثمارى أكثر عرضة للتقلب من الإنفاق الاستهلاكى لذا فإنه هو الذى يبدأ التقلب فى مستويات الدخل والتوظف ويضخمه. ليس هذا فحسب، بل إن الإنفاق الاستثمارى هو المحدد للطاقة الإنتاجية المستقبلية للاقتصاد وبالتالي النمو الاقتصادى. وبالطبع فإن الاستثمار المذكور هنا هو الاستثمار الحقيقى فى السلع المادية الجديدة (الآلات والمعدات والمباني وغيرها من السلع الاستثمارية) وليس الاستثمار المالى فى شراء أسهم وسندات.

ويتم الإنفاق الاستثمارى للمشروعات الإنتاجية الفردية بغية تحقيق الربح، ولذا فإن توقعات المستثمرين للربح هى المحرك الأساسى لقراراتهم المتعلقة بالاستثمار. وقد قال كينز بأن قرار الاستثمار يتوقف على العلاقة بين الكفاءة الحدية لرأس المال (نسبة العائد المتوقع من رأس المال إلى تكاليف إنتاجه) والفائدة الجارية على رأس المال، باعتبار أن الكفاءة الحدية لرأس المال هى معدل الخصم الذى يحقق تساوى القيمة الحالية للعائد المتوقع من رأس المال طول سنوات عمره الافتراضية وبين سعر عرضه (تكاليف إنتاجه). وإن سعر الفائدة الجارية على رأس المال يمثل تكاليف الفرصة البديلة بالنسبة لاستخدام رأس المال.

وقد سبق القول بأن الاستثمار المقصود هنا يتعلق بتوسعة الطاقة الإنتاجية القائمة أى بالاستثمار الجديد، وليس الاستثمار فى أصول مستعملة

أو قديمة، ولا الاستثمار في أوراق مالية مختلفة لأنها لا تزيد من الإنتاج وبالتالي لا تؤثر في التشغيل (العمالة)، وهو بذلك يشير إلى الاستثمار الجديد وليس الإحلالى، كما أنه يشمل الاستثمار فى الأصول الإنتاجية فضلاً عن التغيير فى المخزون.

ويقصد كينز قرارات المنظمين والمستثمرين فى مجالات الإنفاق الاستثمارى على ما يستهدف الربح، وإن كانت هناك اختلافات فى وقاع الأمر عن ذلك حيث قد تتعدد أهداف المنشآت الفردية كما تختلف عن بعضها البعض، ليس هذا فحسب بل إن الاستثمار موضع الاهتمام فى النظرية هو الاستثمار التابع أو المستحث، وليس الاستثمار التلقائى أو الذاتى، فتركز الدراسة اهتمامها على الاستثمار الذى يتبع الدخل إزاء، وليس الاستثمار المستقل فى قراراته عن الدخل، والذى يعد متغيراً خارجياً ثابتاً لا يتحدد داخل نموذج هذه النظرية. وبصفة عامة فإن التفرقة بين هذين القسمين من الاستثمار غير ممكنة فى الحياة العملية، حيث لا يمكن معرفة ما هو تابع وما هو تلقائى من الاستثمار، وبناء على ذلك فإنه يصعب التعرف على العلاقة الحقيقية بين الاستثمار الفعلى بقسميه والدخل.

هذا ومن الممكن شرح فكرة كينز عن قرارات المنظمين بالإنفاق الاستثمارى (التابع) على النحو التالى:

يتخذ المنظمون قرارهم بالاستثمار بناء على توقعاتهم عن ربحية المشاريع الاستثمارية المختلفة، حيث إن الهدف من الاستثمار هو تعظيم الأرباح، لذا فهم يقارنون بين ما يتوقعون الحصول عليه من إيرادات كلية من الاستثمار، وما يتحملونه من تكاليف فى مقابل ذلك.

أما الإيرادات فتمثل مجموع إيرادات المشروع طوال عمره الإنتاجي الافتراضى، وهى تساوى مجموع المبيعات المتوقعة من الناتج مضروبة فى أثمان البيع المتوقعة لها.

$$R = K \times E - C$$

حيث R الإيرادات الكلية المتوقعة.

K الكميات المباعة من المنتجات

E الأسعار المتوقعة

C سنوات العمر الإنتاجي الافتراضى

وتتمثل التكاليف المقابلة فى التكاليف المباشرة المتوقعة للتشغيل والإنتاج بالإضافة إلى تكاليف شراء الآلات والمعدات وكل السلع الاستثمارية اللازمة لإنشاء المشروع، والفائدة على رأس المال المستخدم فى ذلك الغرض (شراء السلع الاستثمارية).

أما التكاليف الخاصة بالتشغيل والإنتاج فتشمل أجور العمال وثمان المواد الخام وتكاليف التشغيل والصيانة والضرائب وغير ذلك من نفقات بما فى ذلك من ربح عادى للمنظم.

وبخضم هذه التكاليف المباشرة من الإيرادات الكلية يتم التوصل إلى صافى الإيرادات المتوقعة من المشروع أو ما يسميه بالعوائد أو الغلات المتوقعة.

$$V = R - C - T$$

حيث V صافى الإيرادات الصافية

T التكاليف المباشرة

وتقارن بعد ذلك هذه الإيرادات الصافية بكل من سعر العرض والفائدة عليه.

وتتمثل تكاليف الشراء في سعر عرض رأس المال العيني الموظف في هذا المشروع (آلات ومعدات ومباني... الخ) أو ما يمكن تسميته بتكاليف إنتاج هذه الأصول. إلا أن المقصود بها هنا هو تكاليف توفير وحدة إضافية أخرى منها (لإحلال محل الوحدة المستخدمة في المشروع حين يتم استهلاكها) مستقبلاً. فهي ليست تكاليف الإنتاج الحالية التي يتحملها المنتج في الفترة الزمنية الخاصة بإنشاء المشروع ولكنها تكاليف متوقعة في المستقبل لتوفير مثل هذه الأصول الإنتاجية.

أما الفائدة على رأس المال فتشير إلى سعر الفائدة الجاري على القروض في سوق النقد. وهي تمثل تكاليف على رأس المال المستخدم في المشروع، حيث يمكن للمشروع الحصول على هذه الفائدة (الربوية) إذا ما وجه رأسماله للإقراض بدلاً من الاستثمار في المشروع، لذا فإنه لن يتخذ المنظم قراره بالاستثمار إلا إذا كان هذا الاستثمار يغطي على الأقل كافة التكاليف التي يتحملها من سعر عرض الأصول الإنتاجية (تكلفة الإحلال) بالإضافة إلى الفائدة عليه كحد أدنى للإيرادات الصافية المتوقعة منه.

#### الكفاءة الحدية واختيار مشروعات الاستثمار:

هذا ويطلق كينز لفظ الكفاءة الحدية لرأس المال على معدل العائد المتوقع من الأصل الإنتاجي طوال فترة عمره الإنتاجي. وهو يمثل النسبة بين العائد على رأس المال المستثمر (صافي الإيرادات السابق) وسعر عرضه.

$$\text{ح} = \frac{\text{ر ص}}{\text{س}}$$

حيث ح الكفاءة الحدية أو معدل العائد الحدي

، ر ص الإيرادات أو العوائد الصافية

، س سعر عرض الأصل الإنتاجي (تكلفة إحلال جديد مماثل له محله)  
ويتعين أن تتساوى ح مع ف (الفائدة الجارية على رأس المال) على الأقل  
لاتخاذ قرار بإنشاء المشروع. فنقص ح عن ف يؤدي إلى تفضيل المنظم  
لإقراض أمواله بالفوائد الربوية على استثمارها في مجال يقل العائد منه  
عنها، وتساوى ح ، ف يجعل الأمر سيان لديه في الاستثمار الحقيقي أو  
الإقراض، وزيادة ح على ف تجعله يفضل الاستثمار على الإقراض.  
وكما سبق القول فقد عرف كينز الكفاءة الحدية لرأس المال بأنها معدل  
الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للإيرادات الصافية المتوقعة مستوية تماما  
لسعر عرض الأصل الإنتاجي أو تكلفة الإحلال محله وطالما كان المقصود  
بسعر هذا العرض هو سعر عرض أصل جديد إضافي مطابق للمستخدم فهو  
إذا يشير إلى سعر آخر وحدة جديدة لذا أطلق عليها بالكفاءة الحدية.  
وتمثل المعادلة التالية هذه العلاقة:

$$r \text{ ص } 1 + \frac{r \text{ ص } 2}{1 + r} + \dots + \frac{r \text{ ص } n}{(1 + r)^n} = r \text{ ص } ع$$

حيث س ع سعر العرض أو تكلفة الإحلال باستخدام معدل الخصم في حسابها.

ر ص 1...ن فهي العوائد الصافية المتوقعة خلال السنوات 1-ن

ح الكفاءة الحدية لرأس المال أي سعر الخصم

ولا يتوقع أن تتساوى العوائد الصافية السنوية المتوقعة خلال العمر  
الافتراضي للأصل الإنتاجي إلا أن سعر خصم معين هو الذي يحقق التساوى  
بين جانبي المعادلة. لذا فإن:

ر ص ١

\_\_\_\_\_ هي القيمة الحالية للعائد السنوى المتوقع للأصل الإنتاجى  
١ + ح فى نهاية السنة الأولى من استخدامه

ر ص ٢

\_\_\_\_\_ هي القيمة الحالية للعائد السنوى المتوقع لهذا الأصل فى نهاية  
(١+ح)<sup>٢</sup> السنة الثانية.....وهكذا

فالكفاءة الحدية لرأس المال إذاً هي النسبة المئوية للعائد الذى يحققه  
رأس المال المستثمر. ومقارنتها بسعر الفائدة الجارى هو الإجراء الذى يسبق  
قرار المنظم بتوجيه المال المتاح لديه إما للاستثمار الحقيقى أو الإقراض.  
هذا وتحدد العلاقة بين الكفاءة الحدية لرأس المال وسعر عرض  
الأصل الإنتاجى على النحو التالى:

أن معدل الخصم (الكفاءة الحدية لرأس المال) يتناسب عكسياً مع  
سعر عرض الأصل الإنتاجى المستثمر فيه المال بفرض ثبات الإيرادات  
السنوية المتوقعة.

فزيادة سعر العرض تؤدي إلى نقص معدل الخصم

ونقص سعر العرض يؤدي إلى زيادة معدل الخصم.

أما العلاقة بين الكفاءة الحدية لرأس المال والإيرادات السنوية  
المتوقعة بفرض ثبات سعر عرض الأصل الإنتاجى فإنها طردية حيث أن  
زيادة الإيرادات السنوية المتوقعة يؤدي إلى زيادة معدل الخصم، ونقص  
الإيرادات المذكورة يصاحبه نقص فى معدل الخصم.

ويتعلق قرار المستثمر هنا بالمقارنة بين معدل الخصم هذا وسعر  
الفائدة الجارى فى السوق على القروض (الربوية). إذاً زيادة معدل الخصم  
أى الكفاءة الحدية لرأس المال عن معدل الفائدة الجارى يستحثه على  
الاستثمار، إذ أن معدل الفائدة الجارى يمثل كما سبق تكلفة الفرصة البديلة فى

استخدام رأس المال المتاح لديه. ويتطلب ذلك مقارنة سعر عرض الأصل بسعر طلبه.

ويرتبط ذلك بما يراه كينز من أن سعر الطلب على هذا الأصل الإنتاجي يتم الحصول عليه بخصم العوائد السنوية المتوقعة بسعر الفائدة الجارى بدلا من الكفاءة الحدية لرأس المال التى تستخدم فى تقدير سعر العرض، وتبين المعادلة التالية كيفية حساب سعر الطلب على الأصل الإنتاجي:

$$س\ ط = \frac{ر\ ص\ ١}{ف + ١} + \frac{ر\ ص\ ٢}{(ف + ١)^٢} + \dots + \frac{ر\ ص\ ن}{(ف + ١)^ن}$$

حيث ف هي سعر الفائدة الجارى

س ط سعر الطلب باستخدام معدل الفائدة فى حسابها.

ويقارن المنظم نتيجة هذه المعادلة بالنتيجة المتوصل إليها من المعادلة السابقة.

ويعنى تساوى القيمة المحسوبة لسعر العرض وسعر الطلب للأصل الإنتاجي من المعادلتين تساوى الكفاءة الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة الجارى. وهو يشير إلى تحقيق الاستثمار للربح العادى وهو الذى تم حسابه ضمن التكاليف.

أما اختلاف القيمتان فإن زيادة قيمة س ط على قيمة س ع تعنى أن الكفاءة الحدية للاستثمار أكبر من الفائدة الجارية وهو ما يؤدي إلى زيادة الربح المتوقع عن الربح العادى الجارى، أى أن المشروع يحقق أرباحا إضافية من جراء هذا الاستثمار فيستحث ذلك المنظم على القيام بالاستثمار.

وبالعكس من ذلك فإن نقص قيمة س ط عن س ع يعنى نقص قيمة الكفاءة الحدية لرأس المال عن الفائدة الجارية مما يعنى نقص الربح المتوقع

من المشروع عن الربح العادي، فيؤدي ذلك إلى خسارة المشروع فلا يكون هناك حث أو استمالة للمنظم نحو الاستثمار في المشروع.

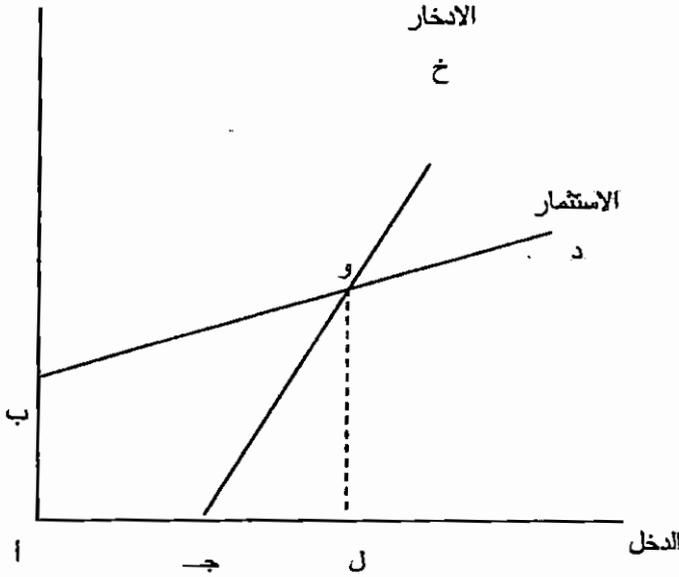
### الاستثمار وتوازن الدخل:

تشرح دالة الاستثمار الدخلية العلاقة بين الدخل والاستثمار. وهي تشبه دالة الاستهلاك السابق الإشارة إليها. فالاستثمار جزءان أحدهما تلقائي يتم مستقلاً عن الدخل ويتأثر بقرارات المنظمين والتقدم الفني والنمو السكاني إلى غير ذلك من العوامل، والثاني تبعي يتأثر بالدخل القومي، ويشكل معه علاقة دالية تدرس من خلال دالة الاستثمار. ويبين ذلك الشكل البياني رقم (٦).

## شكل بياني رقم (٦)

### دالة الاستثمار

الادخار والاستثمار



من هذا الشكل يتضح أن المسافة أ ب تمثل الاستثمار الذاتي أو التلقائي في الاقتصاد والذي لا يتأثر بالدخل. أما المنحنى ب د فيمثل دالة الاستثمار وهو يتجه للزيادة بزيادة الدخل. ويمثل المنحنى ج هـ دالة الادخار. ويتلاقى المنحنيان عند النقطة (و) وهي تمثل نقطة التوازن للاقتصاد، حيث يتساوى عندها كلا من الاستثمار المخطط والادخار المخطط. ويتحدد عندها المستوى التوازني للدخل أ ل.

فقبل النقطة (و) يزيد الاستثمار على الادخار وهو يعنى زيادة الطلب الكلى عن العرض الكلى مما يؤدي إلى زيادة الدخل واتجاهه نحو نقطة

التوازن. وبعد النقطة (و) يزداد الادخار عن الاستثمار ويعنى ذلك زيادة العرض الكلى عن الطلب الكلى مما يؤدي إلى انخفاض الدخل والعودة به إلى مستوى التوازن.

هذا وتعتمد العلاقة بين الدخل والاستثمار التابع على نوع الدخل المؤثر في قرارات الاستثمار هل هو الدخل الجارى أو الدخل السابق أو أن التأثير يرجع إلى التغير في الدخل الجارى أو السابق. لذا من الصعب الحصول على مؤشرات دقيقة عن العلاقة بين مستوى الدخل والاستثمار. إلا أن للتغيرات في الدخل في الفترة السابقة أثرها على الاستثمار الجارى. وهو ما يمكن استيضاحه من دراسة مبدأ المعجل.

### الادخار والاستثمار والتوازن:

أ- تساوى الادخار والاستثمار: نظراً لتساوى الإنفاق في مجموعه مع الدخل في مجموعه، وأن الإنفاق يتكون من الاستهلاك والاستثمار، وأن الدخل يتكون من الاستهلاك والادخار، فإن الاستثمار والادخار متساويان بحكم التعريف. إلا أن التساوى بين الاستثمار والادخار ينسحب على الادخار والاستثمار المتحققين فعلاً فقط. أما الادخار المرغوب أو المخطط والاستثمار المرغوب أو المخطط فإنهما قد لا يتساويان. وتساويهما شرط لحدوث التوازن.

### الإنفاق وتوازن الدخل:

هذا ومن الممكن التعبير عن توازن الدخل بصورة أخرى باستخدام كلا من الإنفاق الاستهلاكى والإنفاق الاستثمارى بالإضافة إلى ما سبق عن طريق العلاقة بين الادخار والاستثمار.

ويعتمد هذا التوازن على افتراضات هي:

- أن الاقتصاد يتكون من قطاعين فقط هما القطاع العائلي وقطاع الأعمال، ولا وجود لقطاع حكومي، في هذه الحالة لا توجد ضرائب مباشرة ولا ضرائب غير مباشرة.

- أن قطاع الأعمال لا يحتجز أرباحاً عن التوزيع لذا يتساوى الدخل القومي مع الدخل الشخصي.

- استبعاد الإهلاك من قياسات الإنفاق الاستثماري.

لذا وفي ظل هذه الافتراضات فإن:

الناتج القومي الصافي = الدخل القومي

كما أن الدخل القومي = الدخل الشخصي القابل للتصرف

الناتج القومي الصافي = الدخل الشخصي

الاستهلاك + الاستثمار = الاستهلاك + الادخار

أي أن الادخار = الاستثمار

والتعبير الرمزي فإن

ل = س + ث

ل = س + خ

خ = ث

حيث ل تشير إلى الناتج القومي الصافي وكذلك إلى الدخل الشخصي

المتاح

، س الاستهلاك

، خ الادخار

، ث الاستثمار

ومن ذلك يتبين أنه من الممكن تحديد مستوى الدخل أو الإنتاج بأى من المعادلتين ١ أو ٢ حيث أنهما يوصلان إلى معرفة الدخل التوازنى والناتج التوازنى.

ولتحديد الدخل التوازنى نستخدم الأشكال البيانية فى توضيح ذلك.

ويوضح الشكل البيانى رقم (٧) رقم أ كلا من الإنفاق الاستهلاكى والإنفاق الاستثمارى بقسميه (التابع ث ع ، التلقائى ث م).

وهو يوضح أن كلا من الإنفاق الاستهلاكى والإنفاق الاستثمارى التابع يزيدان بزيادة الدخل. فبين الخط س دالة الاستهلاك، أما الخط س+ث م فهو يبين مجموع الإنفاق الاستهلاكى والإنفاق الاستثمارى التلقائى. وتبين المسافة الرأسية بين خط الاستهلاك (س)، والخط (س+ث م) فهى تبين مقدار الاستثمار التلقائى. وتبين المسافة الرأسية بين هذا الخط (س+ث م) والخط (س+ث ع+ث م) مقدار الاستثمار التابع الذى يتبع الدخل، والذى يكون صفرأ عند دخل صفر.

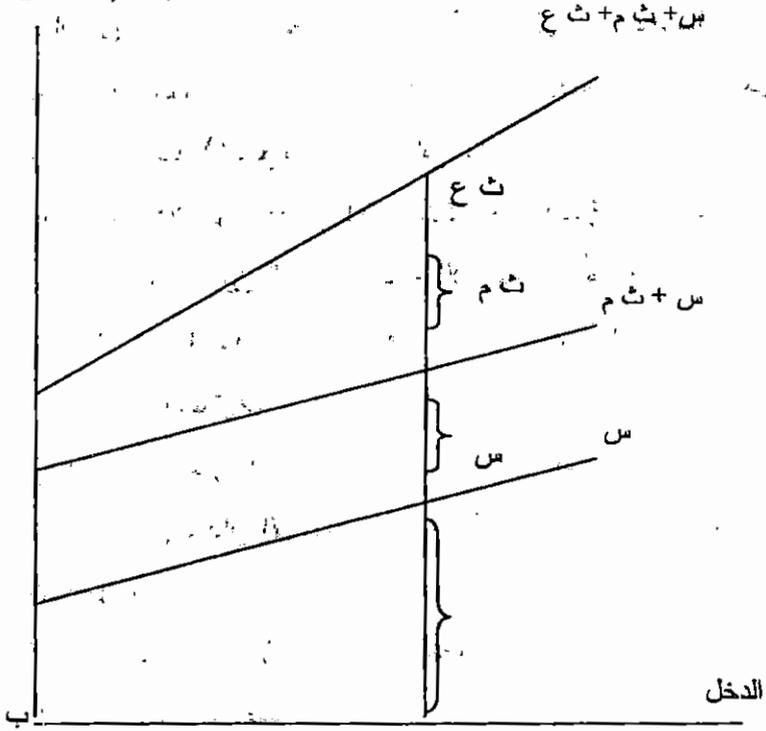
أما الاستثمار التلقائى والاستهلاك فكلاهما لا يبدأ من الصفر بل يتحقق جزء منه حتى عند دخل صفر.

فإذا أدخلنا فى الاعتبار كلا نوعى الاستثمار فإنهما يكونان معا دالة استثمار تشبه دالة الاستهلاك فى الأجل القصير. حيث يكون هناك إنفاق استثمارى.

شكل بياني رقم (٧)

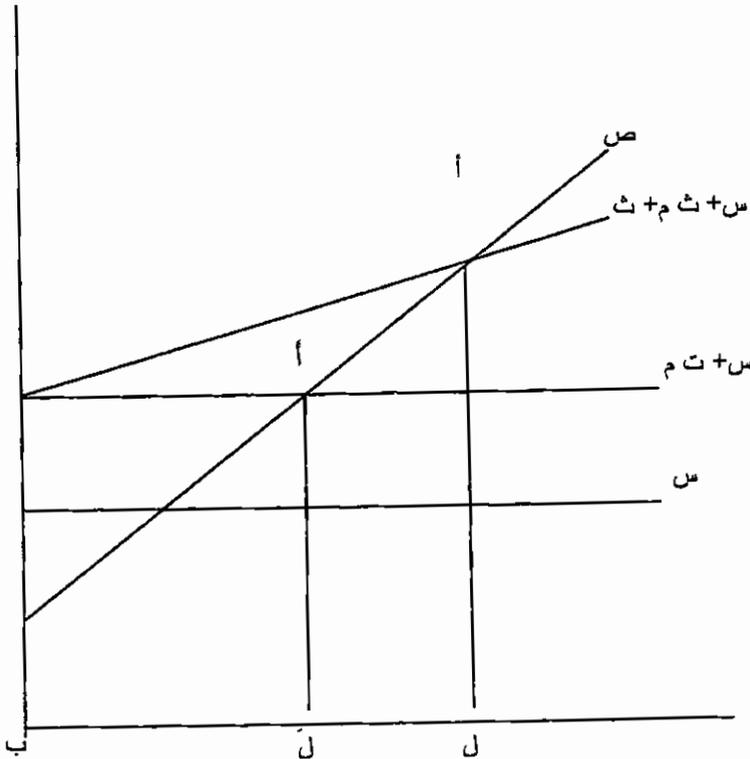
أ- أقسام الإنفاق المختلفة وعلاقتها بالدخل

الإنفاق (الاستهلاكي والاستثماري)



ب- الدخل التوازني:

الإنفاق



حتى عند دخل صفر، ثم يتزايد الاستثمار تدريجياً بزيادة الدخل. ونظراً لأن الاستثمار يرتبط طردياً بمقدار الأرباح وأن الأرباح ترتبط طردياً مع الدخل الجاري، فإن الاستثمار يميل للاتجاه إلى أعلى مع زيادة الدخل بميل يحدده ميل دالة الطلب على الاستثمار. فزيادة الدخل يؤدي إلى زيادة مقدار الربح مما يشجع على الاستثمار. وهذه العلاقة أكثر وضوحاً وواقعية من العلاقة بين الاستثمار ومعدل الفائدة الجاري، السابق دراستها.

ويعرف ميل منحني الاستثمار الكلي (تابع وتلقائي) بالميل الحدي للاستثمار. وهو يقاس من المعادلة:

د ث

الميل الحدي للاستثمار =  $\frac{\text{د ث}}{\text{د ل}}$  أي نسبة التغير في الاستثمار إلى التغير في الدخل.

وهذا الميل موجب يوضح العلاقة الطردية بين الدخل والاستثمار.

ويوضح الشكل البياني (٧ قسم ب) كيفية توازن الدخل. بإضافة دالة الاستثمار إلى دالة الاستهلاك يتم الحصول على دالة الطلب الكلي الذي يشمل كلا قسمي الاستثمار التابع والتلقائي بالإضافة إلى الاستهلاك، والتي يمثلها الخط (س+ ث م+ ث ع). وتوازن الدخل يتحقق في هذه الحالة بتساوي دالة الطلب الكلي مع دالة العرض الكلي. هذا ويساوي العرض الكلي الناتج الكلي من السلع والخدمات المختلفة، وتمثل دالة العرض الكلي هنا بالخط ض، وعند نقطة التقاء دالة الطلب الكلي مع دالة العرض الكلي يتحدد الدخل التوازني ب ل .

وواضح من هذا الشكل أن الاستثمار التابع يزيد من مستوى الدخل التوازني عما لو كان هذا الاستثمار غير مأخوذ في الاعتبار عند تحديد مستوى الدخل التوازني. حيث يتحدد الدخل التوازني (بدون إدخال الاستثمار التابع في الاعتبار) عند المستوى ل وهي أقل من مستواه الأول ل .

هذا ويعرف ميل دالة الطلب الكلي أي الخط (س+ ث م+ ث ع)، بالميل الحدي للإتفاق وهو يساوي المجموع الجبري لكلا من الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستثمار.

## نظرية المضاعف

يشير المضاعف أو المكرر إلى النسبة بين التغير في الدخل القومى إلى التغير في الإنفاق القومى. وهو يحسب من المعادلة الآتية:

$$\text{المضاعف} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدى للاستهلاك}}$$

$$= \frac{1}{\text{الميل الحدى للاادخار}}$$

أى أنه يتناسب طردياً مع الميل الحدى للاستهلاك فى المجتمع فيزيد بزيادته وينقص بنقصه، ويتناسب عكسياً مع الميل الحدى للاادخار فيزيد بنقصه، وينقص بزيادته. وذلك لاعتبار أن الادخار، ومثله الضرائب، والاستيراد من الخارج أيضاً تسربات من دائرة الدخل الوطنية تقلل من حجم الزيادة فى الدخل التى تنتج عن الإنفاق الاستثمارى. وسيأتى لذلك مزيد من التفصيل.

وقد أدخل كينز فكرة المضاعف فى دراسته للإنفاق، حيث أن المضاعف هو المقياس الذى يحدد مدى استجابة الناتج القومى للتغير فى الإنفاق الذى ينشأ مستقلاً عن الدخل، أى الإنفاق التلقائى. ويعرف المضاعف المذكور بالمضاعف البسيط تمييزاً له عن أنواع أخرى من المضاعف ستذكر فى مواضعها.

هذا وتستند فكرة المضاعف إلى أن الميل الحدى للاستهلاك يقل عن الواحد الصحيح، إذ لو زاد الميل الحدى للاستهلاك عن الواحد الصحيح لأصبح المضاعف سالباً، وأصبح تطبيقه غير ممكن. لذا فإن استقرار الاقتصاد يستلزم نقص الميل الحدى للاستهلاك عن الواحد الصحيح. وأن

زيادة الإنفاق تكون مستمرة مضطربة، ولا تقتصر على الزيادة لمرة واحدة لأن الزيادة لمرة واحدة لا تحدث إلا تأثيراً مؤقتاً على الدخل. أما التأثير المستمر على الدخل فلا يكون إلا بالزيادة المنتظمة المستمرة في الإنفاق، علماً بأن للزيادة في الإنفاق الاستهلاكي الخاص والحكومي والاستثماري نفس هذا التأثير. كما أن فكرة المضاعف لا تعمل إلا إذا كان الاستثمار الصافي (الإجمالي - الإحالي) موجباً.

أما الفكرة الأساسية للمضاعف فهي أن زيادة الإنفاق التلقائي يترتب عليها زيادة الدخل القومي بكمية مضاعفة تتوقف على الميل الحدي للاستهلاك. فتزيد زيادته وتقل بانخفاضه. ويعنى ذلك أن كلاً من الاستهلاك والاستثمار يزيدان معاً فكلما زاد الاستهلاك زاد الاستثمار وذلك حتى مستوى معين هو ذلك المستوى الذى تمثله العمالة الكاملة، وبعد هذا الحد فإن الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي تؤدي إلى التضخم وليس إلى زيادة حقيقية في الاستثمار.

وفيما يلي نتبين بالتصوير البياني العلاقة بين المضاعف والميل الحدي للاستهلاك بفرض حالات مختلفة من دالة الاستهلاك تختلف فيما بينها في انحدار الدالة أى الميل الحدي للاستهلاك. ويبين الشكل البياني رقم (٨) بأقسامه الثلاثة ذلك.

ففى القسم أ دالة استهلاك خطية عبارة عن خط أفقى مستقيم موازى للمحور الأفقى، لذا فإن الميل الحدي للاستهلاك يكون صفراً، وطالما أن الميل الحدي للاستهلاك هو الذى يحدد مقدار الزيادة فى الدخل التى تترتب على زيادة الإنفاق الاستثمارى، أو بمعنى آخر قيمة المضاعف، فإن بالتعويض فى معادلة المضاعف.

$$1 = \frac{1}{1} = \frac{1}{0.9} = \text{المضاعف}$$

أى أن المضاعف فى هذه الحالة يكون واحداً صحيحاً، لذا فإن التغيير فى الدخل يكون مساوياً تماماً للتغيير فى الاستثمار.

$$\text{حيث المضاعف} = \frac{\text{التغيير فى الدخل}}{\text{التغيير فى الاستثمار}}$$

$$1 = \frac{\Delta \text{ الدخل}}{\Delta \text{ الاستثمار}}$$

لذا فإن المسافة الرأسية من س إلى س+ ث وهى مقدار  $\Delta$  ث تساوى المسافة الأفقية  $\Delta$  ل (أ س)، حيث كان التوازن بين الاستهلاك والدخل عند النقطة أ، وترتب على الإنفاق الاستثمارى (ث+ ث) زيادة الدخل من ل إلى ل، وأصبحت نقطة التوازن الجديدة عند أ.

أما القسم ب فيبين أثر ميل حدى قليل على المضاعف، حيث يزيد المضاعف فى هذه الحالة عن الواحد الصحيح، وترتب على ذلك زيادة مقدار التغيير فى الدخل الناشئ عن زيادة الإنفاق الاستثمارى عما هو عليه الحال فى القسم أ.

ويبين القسم ج دالة استهلاك ذات ميل أكبر، لذا فإن قيمة المضاعف تكون أكبر، ويزداد الأثر على الدخل عما هو عليه فى القسمين السابقين.

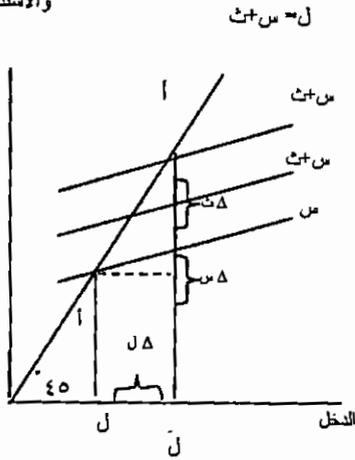
وفيما يلي مثالاً عددياً يبين كيف يتم حساب المضاعف باستخدام معادلته السالفة الذكر. ويوضح الجدول (٥) بياناته. وكيفية تكرار أثره في الاقتصاد في دورات متتالية من الدخل والإنفاق، بفعل إنفاق استثماري أولى. بفرض زيادة في الاستثمار قدرها ١٠ ملايين جنيه، أو زيادة في الرواتب للعاملين بنفس القدر في بداية السنة. فإن هذه الزيادة في الإنفاق تمثل دخولاً لمن تسلمها سواء منتجي السلع والخدمات الاستثمارية أو العاملين بها. ويتسلم هؤلاء للدخل فإنهم ينفقون منها نسبة تتحدد بالميل الحدي للاستهلاك لديهم على إشباع حاجتهم من السلع والخدمات المختلفة، ويمثل هذا الإنفاق بدوره دخلاً لمنتجي هذه السلع، والعاملين بمشروعاتها ينفقون منه أيضاً تبعاً للميل الحدي للاستهلاك لديهم. وهكذا تتكرر مرات الحصول على الدخل وإنفاقه، وفي كل مرة يقل الإنفاق فيها عن الدخل الإضافي المتحقق حتى يتلاشى تقريباً ما دام الميل الحدي للاستهلاك ثابتاً في هذا المجتمع. كما في الجدول عند الدورة ٣٢ فيه.

وبفرض أن هذا الميل يقدر بحوالي ٠,٨ فإنه من الممكن الوصول إلى الزيادة الإجمالية في الدخل القومي المترتبة على الإنفاق الإضافي والمقدر بعشرة ملايين ريال كالتالي:

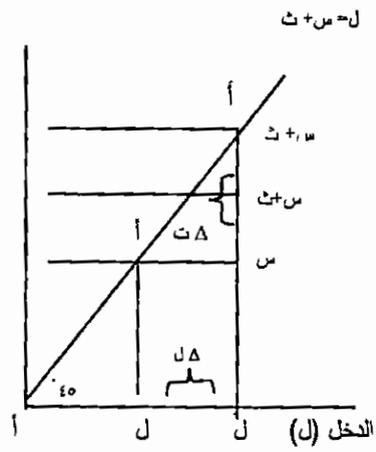
## شكل بياني رقم (٨)

### المضاعف والميل الحدى للاستهلاك

الاستهلاك  
والاستثمار



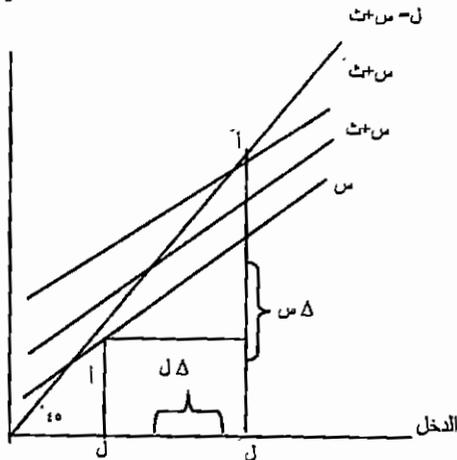
الاستهلاك (م)  
والاستثمار (ث)



ب- دالة الاستهلاك ذات ميل منخفض

أ- دالة الاستهلاك الخطية ذا الميل الحدى صفر

ج- دالة الاستهلاك ذات ميل مرتفع  
الاستهلاك  
والاستثمار



الزيادة الإجمالية في الدخل =

$$\begin{aligned} & \text{الإنتفاق الأولي الإضافي} + \text{الإنتفاق الأولي} \times ٠,٨٠ \\ & \text{الإنتفاق الأولي} \times ٠,٨٠ + \text{الإنتفاق الأولي} \\ & \text{الإنتفاق الأولي} \times ٠,٨٠ + \text{الإنتفاق الأولي} \times ٠,٨٠ + \dots \text{الخ} \\ & = ٥٠ \text{ مليون جنيه.} \end{aligned}$$

جدول رقم (٥)

أثر المضاعف على الدخل

(أرقام افتراضية)

دور الدخل	الزيادة الأولية في الإنتفاق الاستثماري $\Delta$ ت والتي حدثت مرة واحدة فقط	الزيادة في الإنتفاق الاستهلاكي $\Delta$ س	الزيادة في الدخل $\Delta = \Delta ت + \Delta س$
١	١٠	٠	١٠
٢	١٠	٨	١٨
٣	١٠	٦,٤	٢٤,٤
٤	١٠	٥,١٢	٢٩,٥٢
٥	١٠	٤,١٠	٣٣,٦٢
٦	١٠	٣,٢٨	٣٦,٩٠
٧	١٠	٢,٦٢	٣٩,٥٢
٨	١٠	٢,١٠	٤١,٦٢
٩	١٠	١,٦٧	٤٣,٢٩
١٠	١٠	١,٣٤	٤٤,٦٣
١١	١٠	١,٠٧	٤٥,٧٠
١٢	١٠	٠,٨٦	٤٦,٥٦
١٣	١٠	٠,٦٩	٤٧,٢٥
١٤	١٠	٠,٥٥	٤٧,٨٠

يتبع

تابع جدول (٥)

دور الدخل	الزيادة الأولية فى الإنفاق الاستثمارى $\Delta$ ت والتسى حدثت مرة واحدة فقط	الزيادة فى الإنفاق الاستهلاكى $\Delta$ س	الزيادة فى الدخل $\Delta = \Delta + \Delta$ س
١٥	١٠	٠,٤٤	٤٨,٢٤
١٦	١٠	٠,٣٥	٤٨,٥٩
١٧	١٠	٠,٢٠١	٤٨,٨٧
١٨	١٠	٠,٢٣	٤٩,١٠
١٩	١٠	٠,١٨	٤٩,٢٨
٢٠	١٠	٠,١٤	٤٩,٤٢
٢١	١٠	٠,١١	٤٩,٥٣
٢٢	١٠	٠,٠٩	٤٩,٦٢
٢٣	١٠	٠,٠٧	٤٩,٦٩
٢٤	١٠	٠,٠٦	٤٩,٧٥
٢٥	١٠	٠,٠٥	٤٩,٨٠
٢٦	١٠	٠,٠٤	٤٩,٨٤
٢٧	١٠	٠,٠٣	٤٩,٨٧
٢٨	١٠	٠,٠٢	٤٩,٨٩
٢٩	١٠	٠,٠٢	٤٩,٩١
٣٠	١٠	٠,٠١٥	٤٩,٩٢٥
٣١	١٠	٠,٠١٢	٤٩,٩٣٧
٣٢	١٠	٠,٠١	٤٩,٩٥

أى أن المضاعف فى هذه الحالة =  $\frac{\text{الزيادة الإجمالية فى الدخل}}{\text{الزيادة فى الإنفاق الدولى}}$

$$0 = \frac{0.}{1.} =$$

$$0 = \frac{1}{0.2} = \frac{1}{0.8-1} = \text{أو أن المضاعف}$$

وبهذا يمكن التعرف على أثر الزيادة في الإنفاق على الدخل بمعرفة الإنفاق الإضافي في الاقتصاد، والميل الحدى للاستهلاك في المجتمع ومنه بحسب المضاعف. ومن تقدير هذا المضاعف يمكن الوصول إلى الأثر الإجمالى لهذا الإنفاق على الدخل.

حيث الزيادة في الدخل = المضاعف × الزيادة في الاستثمار

ومن الممكن تصوير أثر المضاعف على الدخل بيانيا كما هو موضح بالشكل البياني رقم (٩).

وهو يوضح أثر المضاعف البسيط (أى مضاعف الاستثمار) على الدخل من خلال قسميه ١، ٢  
 أما القسم ١ فيوضح أثر المضاعف على الدخل من خلال دالة الاستهلاك ودالة الاستثمار، أما القسم ٢ فيوضح هذا الأثر باستخدام دالتى الادخار والاستثمار.

وفى القسم ١ يبين الخط ٤٥ الدخل = الاستهلاك + الادخار وهو يمثل العرض الكلى، أما الخط س + ث فهو يوضح الطلب الكلى فى الاقتصاد. ويتقاطع المنحنيان معا عند النقطة أ ١ محددين للدخل التوازنى ل ١. ويقابل ذلك فى القسم ٢ تقابل دالة الادخار (خ) مع دالة الاستثمار (ث) عند النقطة أ ١ وهى نقطة التوازن، والدخل التوازنى هنا نفس الدخل التوازنى فى القسم أ وهو ل ١.

وزيادة الإنفاق الاستثمارى من  $\Delta$  إلى  $\Delta$  يترتب عليها انتقال منحنى الطلب الكلى إلى الوضع  $S + \Delta$  فى القسم (١) ويتقابل مع منحنى العرض الكلى عند النقطة  $A$  محددا للدخل التوازنى الجديد  $L_2$ . وبالمقابل فإن المنحنى  $\Delta$  ينتقل إلى الوضع الجديد  $\Delta$  ويتقابل مع منحنى الادخار (خ) عند النقطة  $A$  محدداً لنفس الدخل التوازنى الجديد  $L_2$ .

ومن الملاحظ أن  $\Delta$  ل تزيد عن  $\Delta$   $\Delta$  بفعل المضاعف. هذا ويشمل الشكل البيانى أيضاً توضيحاً لأثر الإنفاق الاستثمارى  $\Delta$  على الدخل إذ أن اقتصار الإنفاق على الاستهلاك فقط (فرضاً) يجعل الدخل التوازنى المحقق أقل بكثير من  $L_1$  وهو واضح من الرسم حيث نقطة التوازن فى هذه الحالة  $B$  الدخل  $L_2$ . وحدث الإنفاق الاستثمارى يزيد الدخل من هذا المستوى إلى المستوى  $L_1$ .

ومن الممكن استخدام هذه الفكرة فى توضيح أثر انخفاض الاستثمار على الدخل حيث أن انخفاض الاستثمار من  $\Delta$  إلى صفر إنفاق استثمارى فى القسم (١) فإن منحنى الطلب الكلى يكون ممثلاً بالمنحنى  $S$  فقط، ويكون الدخل التوازنى هو  $L_1$  المذكور. وبالمثل يمكن تصوير ذلك فى القسم (٢) كما سبق.

وهو يعنى أن انخفاض الإنفاق الاستثمارى بمقدار معين يؤدي إلى انخفاض الدخل بمقدار أكبر طالما أن المضاعف يزيد على الواحد الصحيح. ويعرف هذا بالأثر الخلفى للمضاعف، أما أثر المضاعف حين يزيد الاستثمار فيعرف بالأثر الأمامى.

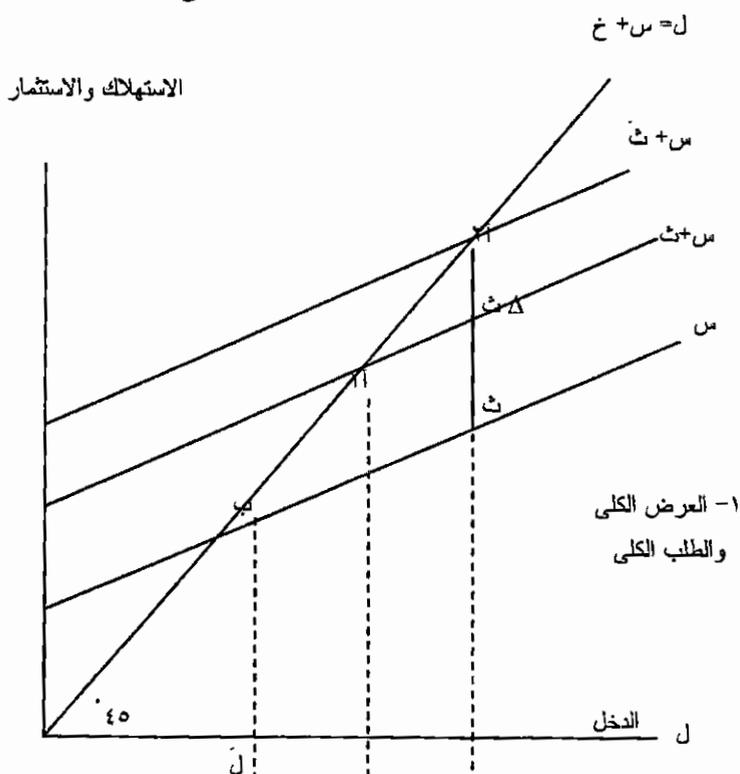
لذا فإن مصلحة الاقتصاد القومى ودواعى استقراره واتجاه النشاط الاقتصادى فيه للتوسع أن يكون الميل الحدى للاستهلاك أقل من الواحد

الصحيح حتى يسمح بمخدرات توجه للإنفاق الاستثمارى لتوسعة الطاقة الإنتاجية وزيادة الدخل والمحافظة على التوظيف.

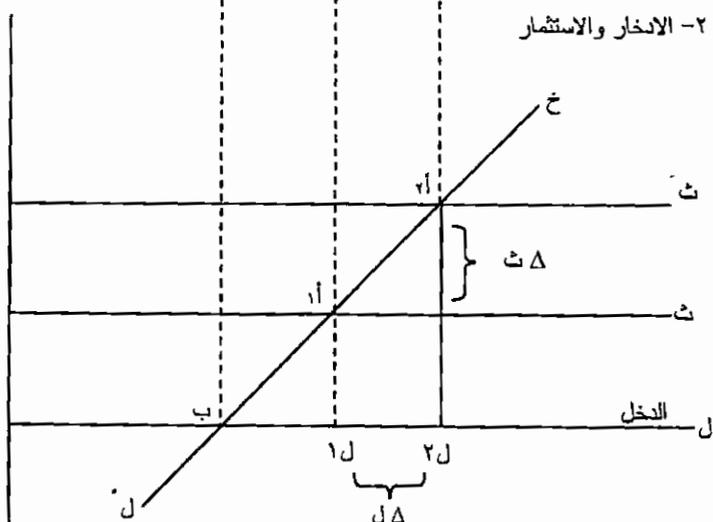
ويرى كينز أن ارتفاع قيمة المضاعف - نتيجة لارتفاع الميل الحدى للاستهلاك تؤدي إلى التقلب الكبير فى مستوى النشاط الإقتصادى وفى مستوى الدخل والتوظيف نتيجة للتغير الذى يحدث فى الاستثمار.

وتعد هذه الفكرة غير صائبة لأن درجة التقلبات تتوقف ليس فقط على الميل الحدى للاستهلاك بل على الميل المتوسط أيضاً. فارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك يقلل من الأثر الكبير للإنفاق الاستثمارى على الدخل عندما يكون الميل الحدى مرتفعاً. وطالما أن الدول النامية تتصف بارتفاع كلا الميلين فإن المضاعف فى هذه الحالة يكون كبيراً ومع ذلك فأثره على الدخل والتوظيف أقل مما لدى الدول الصناعية المتقدمة التى يعد فيها الميل المتوسط والميل الحدى للاستهلاك منخفض نسبياً، والتى يعد فيها أثر المضاعف أكبر بكثير، وذلك بفرض أن الإنفاق الاستثمارى فى الدول المتقدمة يمثل نسبة أكبر من الدخل الحقيقى أو الجارى فى هذه المجتمعات.

## شكل بياني رقم (٩) أثر مضاعف الاستثمار على الدخل



الادخار والاستثمار



## المضاعف والتسربات

هناك عوامل تقلل من أثر المضاعف على الدخل، حيث أن الاستثمار الجديد لا يتضاعف أثره بهذه الصورة سائلة الذكر إلا إذا افترضنا ثبات الظروف المختلفة على ما هي عليه بدون تغيير. وهو ما قامت عليه فكرة المضاعف من تثبيت الميل الحدى للاستهلاك ومن ثم الميل الحدى للادخار، وهو ما يحدث فى اقتصاد ساكن فقط، فى حين أن الحياة الواقعية تشهد تغييراً فى الميل الحدى للاستهلاك وكذلك الميل الحدى للادخار، كما أن هناك عوامل أخرى عدا ذلك تتغير وتحدث أثرها بالتالى على المضاعف فتقلل من أثره. ويطلق عموماً على العوامل المقللة لأثر مضاعف الاستثمار بالتسربات أو عوامل التسرب، وهى التى تقلل من أثر المضاعف على الدخل نتيجة لتسرب أجزاء من الإضافات إلى الدخل خارج تيار الدخل فلا يتضاعف بالقدر الذى تصوره فكرة المضاعف المذكورة<sup>(1)</sup>.

وفيما يلى أهم هذه العوامل:

- ١- الانخار: حيث أن زيادة الادخار تقلل من حجم الزيادة فى الدخل الناتجة عن الإنفاق الاستثمارى، لحجب جزء من الدخل بعيداً عن دائرة الدخل مما يقلل من تيار الدخل فى كل مرة من مرات استلام الدخل وإنفاقه.
- ٢- سداد الديون: حيث أن سداد الديون السابقة من الزيادة فى الدخل سيحجب جانباً من الدخل عن تيار الدخل.

---

(1) - Dern beurg T., and Dougall D., Mc., Macroeconomics, Mc, Graw Hill, Inc., 1972.

- Hicks J.R., «Mr. Keynes and The Classics», Econometric a, Vol. 5., 1937.

٣- الاكتناز: تعمل زيادة التفضيل النقدي لدى الأفراد إلى تجنّب جانب من الدخل بعيداً عن دائرة التكرار، وتقلل من أثر المضاعف.

٤- الاستثمار المالى: يؤدى الاستثمار المالى فى أصول قديمة أسهم وسندات أو أى صورة أخرى من صور الاستثمار المالى إلى قرب جانب من الدخل بعيداً عن التيار.

٥- الإنفاق الخارجى: تؤدى زيادة الإنفاق فى الخارج إلى تسرب جانب من الدخل من دائرة الدخل المحلى، وبالطبع فإن الإنفاق الخارجى الصافى أى الفرق بين الاستيراد والتصدير هو المقصود هنا، إذ أن زيادة الاستيراد على التصدير هى التى تؤدى إلى تسرب الدخل بعكس الحال فيما لو كان التصدير أكبر من الاستيراد حيث يزيد هذا من تيار الدخل المحلى.

زيادة الميل الحدى للاستيراد تعنى نقصاً فى الميل الحدى للاستهلاك المحلى مما يقلل من قيمة المضاعف وأثره بالتالى. ويعرف أثر الاستيراد على الدخل بمضاعف التجارة الخارجية.

٦- التضخم: يؤدى التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات. وحين ترتفع أسعار السلع الاستهلاكية فإن ارتفاع الأسعار سوف يمتص جانباً من زيادة الدخل بدلاً من اتجاهها نحو زيادة مقدار الاستهلاك ومن ثم الدخل والتوظيف فى الاقتصاد.

ومن الممكن أن يضاف إلى هذه العوامل الضرائب. إلا أن الأثر الفعلى للضرائب يتوقف على كيفية استخدامها من قبل الحكومة لو أنفقتها الحكومة وحقن بها تيار الدخل مرة أخرى بعد اقتطاعها من دائرته لما قللت من دائرة الدخل المتجدد فى الاقتصاد إذ يعوض مضاعف الإنفاق الحكومى النقص فى مضاعف الإنفاق الخاص. أما إمساكها عن الإنفاق فسوف يجعل أثر هذه

الضرائب مثل غيرها من عوامل التسرب السابقة. ويشبه ذلك الأثر أيضا الأرباح المحتجزة (غير الموزعة) من قبل قطاع الأعمال، حيث أن احتجازها عن حملة الأسهم أو أصحاب رؤوس الأموال سيقلل من الدخل المتاح لهم، وسيقلل بالتالي من إنفاقهم الاستهلاكي وأثره واضح كتسرب من دائرة الدخل يقلل من أثر المضاعف.

### انتقادات المضاعف:

تعددت الانتقادات لفكرة المضاعف واجتمعت رغم ذلك على كونها نظرية غريبة على واقع الحياة، وأنها لا تستند إلى أرضية ثابتة، وأنها تقوم على تحليل خاطئ فهي ضعيفة التكوين، وغريبة النتائج بالتالي. وفيما يلي أهم هذه الانتقادات<sup>(١)</sup>.

١- ذكر هابرلير أن نظرية المضاعف إنما هي فروض ليس لها إثبات. وأنها قامت على بعض المشاهدات غير المفصلة، ولم تقم على دراسات ميدانية لذا فهي علاقة جبرية عقيمة ليس لها ما يؤيدها من الواقع.

٢- يقول هازليت بأن فكرة المضاعف خرافة أحدث بها أتباع كينز جلبه لا داعى لها. إذ لا توجد علاقة ميكانيكية مسبقة بين الاستثمار والدخل.

---

(١) - صقر أحمد صقر، النظريات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق

- أحمد جامع، النظرية الاقتصادية ج٢: التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق.

- أحمد حافظ الجعوبى، التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق.

٣- أن مضاعف الاستثمار فكرة بنيت على اقتصاد ساكن لذا فإنها لا تناسب الاقتصاد الحركي، فنتائجها لا تتحقق في اقتصاد حركي كما هو واقع الحياة.

٤- أنه لو سلّم جدلاً بوجود علاقة بين الدخل والاستهلاك والاستثمار فإنه تكون هناك فترة زمنية بين الحصول على الدخل وإنفاق هذا الدخل من جديد على أوجه الإنفاق المختلفة، لذا فإن أثر المضاعف لا يحدث فوراً بل يتطلب وقتاً.

٥- يرى جوردون أن تركيز النظرية على الاستهلاك فقط وعلى الميل الحدي الثابت للاستهلاك يعد أكبر نقاط الضعف فيها. إذ أنه يتعين أخذ الآثار المترتبة على الإنفاق الاستثماري على كلاً من الاستهلاك والاستثمار الخاص والإنفاق الحكومي، كما أنه ليس من المحتمل ثبات الميل الحدي للإنفاق في اقتصاد حركي، لذا فليس من المعقول ولا المقبول التنبؤ بأثر المضاعف الذي ينتج عن إنفاق استثماري خاص أو إنفاق حكومي عبر مراحل الدورة الاقتصادية.

٦- أن النظرية تهتم بأثر الاستهلاك التابع على الدخل دون أن تأخذ في الاعتبار أثر هذا الاستهلاك التابع على الاستثمار التابع أيضاً. رغم وجود علاقة بين طلب السلع الرأسمالية وطلب السلع الاستهلاكية، فما طلب السلع الرأسمالية إلا طلب مشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية.

٧- أن العلاقة بين الاستهلاك الكلي والدخل أكثر تعقيداً مما اعتبرته النظرية من وجود علاقة خطية بينهما. فقد أوضحت الدراسات الميدانية أن هذه العلاقة غير خطية. كما أن الاستهلاك في حقيقته ليس بدالة في الدخل، كما أن الميل الحدي للاستهلاك ليس ثابتاً.

ومع ذلك فللنظرية بعض الفوائد في تفهم الدورات الاقتصادية وفي تحليل أثر التقلبات في معدلات الاستثمار على كلا من الدخل والتوظيف، كما أنها تفيد في توجه الحكومة للإنفاق في حالات الكساد على المشروعات الاستثمارية العامة للخروج بالاقتصاد من الكساد.

**المضاعف المركب:** لحساب المضاعف الخاص بالاستثمار التلقائي فإن الأمر هنا يختلف عما يتبع لحساب المضاعف البسيط السابق ذكره، وذلك لأن الاستثمار التلقائي لا يعتمد فقط على الميل الحدى للإدخار (ميل منحنى أو دالة الإدخار) بل يعتمد أيضاً على الميل الحدى للاستثمار (ميل منحنى أو دالة الاستثمار) ويسمى المضاعف في هذه الحالة بالمضاعف المركب ويقدر من المعادلة بـ

$$\frac{1}{\text{الميل الحدى للإدخار} - \text{الميل الحدى للاستثمار}} = \text{المضاعف المركب}$$

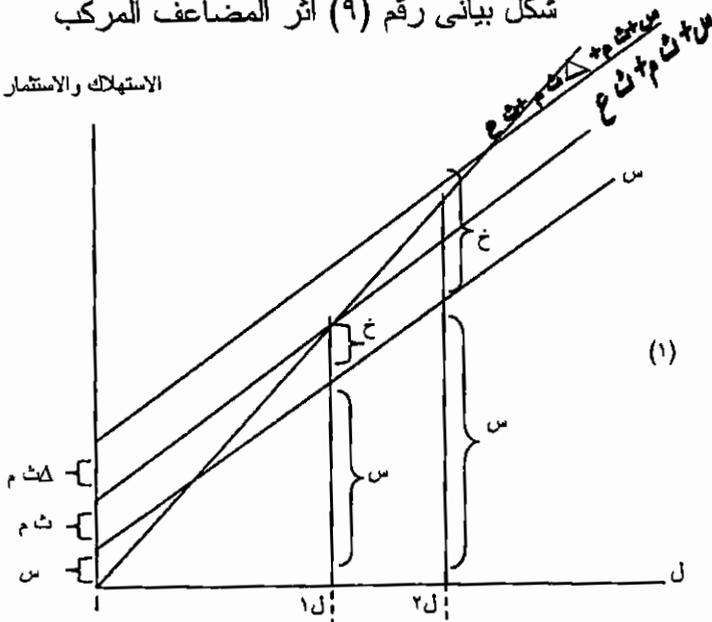
$$\text{أو} = \frac{1}{\text{الميل الحدى للاستهلاك} - \text{الميل الحدى للاستثمار}}$$

وزيادة الميل الحدى للإدخار عن الميل الحدى للاستثمار تؤدي إلى استقرار التوازن. أما لو زاد الميل الحدى للاستثمار عن الميل الحدى للإدخار فسيؤدي ذلك إلى عدم استقرار التوازن.

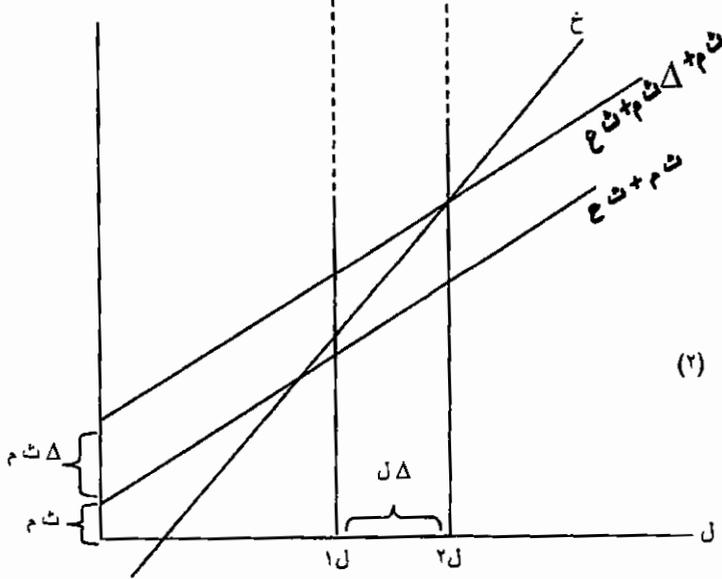
والمضاعف المركب أكبر من المضاعف البسيط لوجود الميل الحدى للاستثمار في المقام وبفرض أنه موجب. وذلك لأن زيادة الاستثمار التلقائي سينتج عنها أثران هما زيادة الإنفاق الاستهلاكي (التابع للدخل)، وزيادة الإنفاق الاستثماري (التابع للدخل) أيضاً. لذا يكون أثرها على الدخل أكبر مما لو اقتصر أثرها على زيادة الاستهلاك فقط.

شكل بياني رقم (٩) أثر المضاعف المركب

الاستهلاك والاستثمار



الاستثمار والادخار



وحيث قد سبق تعريف الميل الحدى للإنفاق بأنه مجموع الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للاستثمار، فإنه يمكن وضع صيغة معادلة المضاعف المركب على النحو التالي:

١

$$\frac{\text{المضاعف المركب}}{\text{١-الميل الحدى للإنفاق}} =$$

أى أن المضاعف المركب والأمر كذلك يكون مساوياً لمقلوب الفرق بين الواحد الصحيح والميل الحدى للإنفاق.

ويبين الشكل البياني التالى رقم (٩) أثر المضاعف المركب على الدخل. ويشتمل الشكل على قسمين (١)، (٢) يبينان كيف أن انتقال دالة الاستثمار بزيادة الاستثمار التلقائى الذى لا يتبع الدخل بالقدر  $\Delta$  ث م يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل التوازنى من ل ١ إلى ل ٢ .

ويشتمل القسم (١) على بيان الأثر باستخدام دالة العرض الكلى (خط ٤٥) ودالة الطلب الكلى (س+ ث م+ ث ع). أما القسم (٢) فيبين ذلك الأثر باستخدام دالة الادخار (خ) مع دالة الاستثمار (ث م+ ث ع) التى تشمل كلا نوعى الاستثمار التلقائى والتابع.

ومن الواضح أن الزيادة فى الدخل تزيد كثيراً عن الزيادة فى الاستثمار التلقائى  $\Delta$  ث م للأثر المزدوج سالف الذكر.

### نظرية المعجل:

ماهية المعجل: يبين المضاعف، كما سبق، تأثير التغير فى الإنفاق على الدخل. أما المعجل فيبين تأثير التغير فى الدخل على الإنفاق الاستثمارى.

ومن المعلوم كما سبق القول أن الاستثمار يتحدد بعوامل كثيرة سبق ذكرها كالنمو السكاني والتقدم الفني وتوقعات المستثمرين لعائد رأس المال والدخل القومي وغيرها. وأغلب هذه المؤثرات مستقلة عن الدخل القومي، لذا يسمى الاستثمار الناتج عنها بالاستثمار التلقائي. وبصفة عامة فإن الاستثمار لا يتأثر بالدخل إلا في حالات معينة عندما يزداد الدخل فيزداد الطلب الاستهلاكي بالتالي مما يستدعي زيادة في حجم الاستثمار.

ونتخلص فكرة المعجل أو المسرع في أن الاستثمار يتناسب مع حجم التغير في الدخل أو الاستهلاك. وأن زيادة الطلب الاستهلاكي بمقدار معين يترتب عليها زيادة أكبر منها بكثير في الاستثمار. ونقص الطلب الاستهلاكي بمقدار معين يترتب عليه نقص أكبر منه بكثير في الاستثمار. فالمعجل إذاً يشير إلى النسبة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الدخل أو الطلب الاستهلاكي. وتعرف هذه النسبة بمعامل المعجل أو معامل رأس المال للإنتاج أو معامل رأس المال.

$$\text{وتحسب من المعادلة م} = \frac{\text{قيمة الاستثمار الصافي}}{\text{قيمة الزيادة في الإنتاج}} = \frac{\text{ث}}{\text{ل}}$$

ومن هذه المعادلة فإن ث = م ل أي أنه بمعرفة الإنتاج الإضافي المطلوب فإنه باستخدام معامل رأس المال يمكن الوصول إلى مقدار الاستثمار اللازم.

هذا وتعتمد قيمة المعجل على طول الفترة الزمنية المأخوذة في الاعتبار. وذلك لأن المشروعات الإنتاجية تحتاج لفترة زمنية تطول وتقصّر تبعاً لاعتبارات عديدة (تسمى الفترة الزمنية اللازمة لإقامة المشروعات بفترة

الاستثمار أو التفريخ). فكلما طالَّت الفترة الزمنية المأخوذة في الاعتبار لحساب المعجل كلما قلت قيمة معاملهِ، والعكس بالعكس.

هذا واسم المعجل مشتق من أن التغير على السلع النهائية يستدعي التعجيل بتغيرات أكبر منها بكثير في الطلب على السلع الإنتاجية اللازمة لإنتاج هذه المنتجات النهائية.

ومن ملاحظ أن المعجل يقتصر على قياس أثر التغير في الدخل أو الطلب الاستهلاكي على الاستثمار التبعي فقط، وليس له صلة بالاستثمار التلقائي الذي يعتمد على عوامل أخرى.

وبين الجدول رقم (٦) مثلاً رقمياً توضيحياً لكيفية عمل المعجل وأثره. فبفرض فترات زمنية متتالية  $z$ ،  $z + ١$ ،  $z + ٢$  وهكذا، وأن مستويات الإنتاج المختلفة في هذه الفترات هي المبينة بالعمود الثاني من الجدول مقابل هذه الفترات. وبفرض ثبات نسبة رأس المال للإنتاج عند مقدار (٣) فإنه يمكن معرفة مقدار الاستثمار الصافي المطلوب بضرب الزيادة في الناتج في كل فترة في معامل رأس المال للإنتاج. فإذا فرض أن هناك استثماراً إحصائياً مطلوباً أيضاً للمعدات الرأسمالية المستهلكة نسبته ١٠% من رأس المال القائم في أول فترة زمنية وافترضنا - للتبسيط - ثبات هذه النسبة. فإنه من الممكن جمع هذا الاستثمار الإحصائي إلى الاستثمار الصافي (الجديد) معرفة إجمالي الاستثمار المطلوب في كل فترة من هذه الفترات.

وحيث يبين عمود الإنتاج أن الإنتاج المطلوب كما يزيد فإنه قد ينقص فإن ذلك ينعكس على الاستثمار الصافي الجديد المطلوب ومن ثم على إجمالي الاستثمار كما هو موضح بالجدول. وقد افترض أيضاً بيان كل الاحتمالات الممكنة أن الفترة الزمنية  $z + ١$  لا يختلف فيها الإنتاج المطلوب عن الفترة الزمنية السابقة  $z$ . حتى يتبين أن ذلك لا يتطلب استثماراً إضافياً

لذا فإن مبدأ المعجل لا يعمل في هذه الحالة. إذ يقتصر عمله على التغيير في حجم الاستثمار الناشئ عن تغيير في حجم الإنتاج المطلوب.

ومن الواضح أن التغيير في مقدار الاستثمار الصافي المطلوب تكون أكبر بكثير من التغيير المطلوب في الإنتاج لما ينطوي عليه مبدأ المعجل من تضعيف.

جدول (٦) أثر المعجل

إجمالي الاستثمار	الاستثمار الصافي	الاستثمار الإجمالي	رأس المال المطلوب	الإنتاج	الفترة الزمنية
٢٠٠	—	٢٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠	ز
٣٠٠	—	٣٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠	١+ز
٦٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٢٣٠٠	١١٠٠	٢+ز
٧٥٠	٤٥٠	٣٠٠	٢٧٥٠	١٢٥٠	٣+ز
٦٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٤٠٥٠	١٣٥٠	٤+ز
٤٥٠	١٥٠	٣٠٠	٤٢٠٠	١٤٠٠	٥+ز
١٥٠	١٥٠ -	٣٠٠	٤٠٥٠	١٣٥٠	٦+ز
—	٣٠٠ -	٣٠٠	٣٧٥٠	١٢٥٠	٧+ز
١٥٠	١٥٠ -	٣٠٠	٣٦٠٠	١٢٠٠	٨+ز

هذا وقد وجهت لهذا المبدأ انتقادات كثيرة لعل من أهمها قيامه على افتراض عدم وجود طاقات عاطلة غير مستغلة في الإنتاج إذ في هذه الحالة لا يتطلب الأمر مواجهة الطلب الإضافي باستثمار جديد، بل يقتصر الأمر على تشغيل هذه الطاقات العاطلة.

كذلك فإنه يفترض ثبات العلاقة بين رأس المال والعمل في الإنتاج وعدم الإحلال بين رأس المال والعمل، وهو افتراض غير واقعي لإمكان حدوث هذا الإحلال. وبإدخال ذلك الأمر في الاعتبار فإن الطلب على السلع الإنتاجية لن يكون بالصورة المبسطة التي بينها المعجل.

كذلك فإن المنظمين لن يزيدوا من استثماراتهم إلا إذا تأكد لهم استمرار الزيادة في الطلب وأنها ليست مؤقتة، إذ أنهم في الحالة الأخيرة يواجهون الزيادة في الطلب إما من المخزون السلعي لديهم أو بتشغيل الطاقات العاطلة أو بزيادة ساعات العمل أو تكرار وريدياته، وما إلى ذلك من إجراءات لا تحتاج إلى استثمارات جديدة.

كما أن المنظمين قد لا يجدوا التمويل اللازم للقيام بالاستثمار الجديد أو قد يواجهوا بارتفاع أسعار السلع الإنتاجية كما قد يجدوا أن الاستثمار الجديد غير محقق للأرباح التي يرغبون فيها مما يجعلهم يحجمون عن الاستثمار أو يقللوا منه عن الحد الذي يقرره المعجل.

لذا فإن مبدأ المعجل لا يجد له أرضية من الواقع، ولا يفيد في تحديد حجم الاستثمار أو مدى علاقته الكمية بالتغير في الدخل.

### المضاعف والمعجل:

يؤدي المضاعف في صورته السابقة إلى زيادة الدخل القومي بدرجة أكبر مما حدث من زيادة في الإنفاق الاستثماري، وذلك من خلال زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وتسبب زيادة الدخل هذه زيادة الاستثمار بمعامل المعجل، وهي زيادة مضاعفة، تؤدي إلى أن يبدأ هذا الإنفاق الاستثماري الجديد عمله من جديد في توليد دخل إضافي جديد، وهكذا.

فكأن المضاعف والمعجل معا يسببان زيادة في الإنفاق الاستثماري ومن ثم الإنفاق الاستهلاكي وبالتالي زيادة في الدخل والتوظيف يليها دورة جديدة أخرى من زيادة الاستثمار ومن ثم الاستهلاك فالدخل والتوظيف وهكذا حتى يتحقق التوظيف الكامل لطاقة موارد الاقتصاد، وبالتالي يمتنع الزيادة الحقيقية في أي من الاستثمار والاستهلاك والدخل. ويعمل المعجل على تلافى أثر زيادة الميل الحدي للاختار على المضاعف.

وقد أوضح الاقتصاديون بعد كينز أن المضاعف والمعجل معا يكونان المضاعف المزدوج أو المركب وهما العاملان الأساسيان في تحليل الدخل والتوظيف وفي تفسير الدورة الاقتصادية، وقد بنى هيكس كلا من نظريته في النمو المتوازن ونظريته في الدورة الاقتصادية على المعجل. ولمعرفة أثر المضاعف المزدوج فإنه يتعين قسمة الزيادة النهائية في الدخل على الزيادة الأولية في الإنفاق.

وكما سبق فإن توقف عمل المضاعف المزدوج يحدث عند حد التوظيف الكامل. وقد قال هيكس بأن هذا الحد يرتبط بالتوظيف الكامل لقوة العمل والموارد الطبيعية. ويقول هارود بأنه هو التوظيف الكامل للموارد الطبيعية، أما هانس فيراه التوظيف الكامل لقوة العمل ورأس المال. فإذا تحقق التوظيف الكامل يقل معدل زيادة الإنتاج ويلى انخفاضه انخفاضاً في الاستثمار يستتبعه اتجاهها نحو الانكماش، ولا يمكن الخروج منه إلا بزيادة الاستثمار التلقائي ليولد حركة توسعية جديدة كما سبق.

### خامساً: الإنفاق الحكومي

الإنفاق الحكومي والمضاعف: يمثل الإنفاق الحكومي أحد بنود الإنفاق الكلى في المجتمع، وينقسم إلى قسمين هما الإنفاق الحكومي، والإنفاق الحكومي الاستثمارى. ولهذا الإنفاق دوره الهام في تحقيق التوازن الاقتصادى. هذا ويتأثر الإنفاق الحكومي بطبيعة النظام الاقتصادى للمجتمع ولفلسفته فى تدخل الحكومة فى الحياة الاقتصادية، ومدى هذا التدخل وأساليبه، كما أنه يتأثر باعتبارات سياسية واجتماعية وغيرها.

كما أن الدولة بما تفرضه من ضرائب أو تقدمه من إعانات وغيرها من المدفوعات التحويلية تباشر التأثير فى النشاط الاقتصادى.

هذا وتباشر الدولة دورها عادة في تحقيق التوازن الإقتصادي من خلال السياسات النقدية والمالية وغيرها التي يمكنها مباشرتها والتأثير بها في النشاط الإقتصادي.

ولكى ندرس دور الإنفاق الحكومي في تحقيق التوازن، فإنه من المفيد التعرف أولاً على بعض الجوانب الهامة في ميزانية الدولة في جانبي الإيرادات والإنفاق وأثرها على النشاط الإقتصادي.

هذا وتشتمل الميزانية العامة للدولة على ثلاثة مكونات أساسية:

١- الضرائب: وهي تمثل جانب الإيرادات الذي لا يقابله حصول دافعها على مقابل أو عائد مادي مباشر.

٢- الإنفاق الحكومي: وهو يمثل المدفوعات الحكومية لشراء السلع والخدمات المختلفة.

٣- المدفوعات التحويلية: وهي المدفوعات التي تقدمها الحكومة للأفراد والمشروعات بدون مقابل أو عائد مادي كتعويضات البطالة والتأمينات وغيرها.

هذا وللإنفاق الحكومي دور مباشر في التأثير على الطلب الكلي في الاقتصاد، أما دور الضرائب والمدفوعات الحكومية فإنه غير مباشر.

وسندرس فيما يلي أثر هذه الجوانب على توازن الدخل والتوظيف، وسيتم في مكان آخر من هذه الدراسة، دراسة السياسات المالية والنقدية والآثار المترتبة عليهما على الاقتصاد في حالات مختلفة.

هذا ويتطلب التعرف على أثر هذه الجوانب المختلفة على التوازن، التعرف أولاً على المضاعفات المختلفة المرتبطة بها، فهناك مضاعف المشتريات الحكومية من السلع والخدمات، وهناك مضاعف المدفوعات

التحويلية، ومضاعف الضرائب، ثم مضاعف الميزانية المتوازنة أو ما يعرف بمضاعف الوحدة.

١- أما مضاعف المشتريات الحكومية فإنه يوضح مقدار التغير في الطلب الكلي المترتب على إنفاق وحدة نقدية واحدة من الإنفاق الحكومي على مشترياتها من السلع والخدمات. وهو يماثل مضاعف الاستثمار (المضاعف البسيط، سالف الذكر. حيث يبين علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والدخل،

$$\text{مضاعف الإنفاق الحكومي} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدى للاستهلاك}} = \frac{1}{\text{الميل الحدى للادخار}}$$

$$م ك = \frac{1}{1 - م ح س} = \frac{1}{م ح خ}$$

٢- مضاعف المدفوعات التحويلية: أصغر من مضاعف المشتريات الحكومية بمقدار الواحد الصحيح.

$$م ت = م ك - 1 = \frac{1}{1 - م ح س} - \frac{1}{1 - م ح س} = \frac{1 - م ح س}{1 - م ح س} = \frac{م ح س}{1 - م ح س}$$

$$= \frac{\text{الميل الحدى للاستهلاك}}{\text{الميل الحدى للادخار}}$$

أى أن المشتريات الحكومية أكبر أثراً على الدخل من المدفوعات التحويلية. وذلك لأن مشتريات الحكومة تمثل إضافة مباشرة للدخل تليها سلسلة من الإنفاق وتكوين الدخل. أما المدفوعات التحويلية فيتسلمها أربابها ثم

ينفقون منها على احتياجاتهم الاستهلاكية فلا يدخل ما تسلموه أولاً فى دائرة الإضافات إلى الدخل بل يدخل منها ما دفعوه هم فقط. فبذلك يقل أثر المدفوعات التحويلية عن المشتريات الحكومية فى تكوين الدخل بمقدار الإنفاق الأولى.

٣- مضاعف الضرائب يساوى مضاعف المدفوعات التحويلية إلا أنه يختلف عنه فى الإشارة. فالمدفوعات التحويلية تزيد من الدخل، فى الوقت الذى تنقص فيه الضرائب الدخل.

$$\text{مضاعف الضرائب م ص} = \frac{\text{م ح س}}{\text{م ح س}^{-1}} = \frac{\text{م ح س}}{\text{م ح خ}}$$

٤- مضاعف الميزانية المتوازنة: يساوى هذا المضاعف مجموع مضاعف المشتريات الحكومية ومضاعف الضرائب، ولذا فهو يساوى الواحد الصحيح، وذلك بفرض تساوى الميل الحدى للاستهلاك (وبالتالى الميل الحدى للادخار) لكل أفراد المجتمع، أما إن اختلف الميل بين الأفراد فإن مضاعف الميزانية سيختلف عن الواحد الصحيح.

$$\text{م م} = \text{م ت} + \text{م ص}$$

$$1 = \frac{1}{\text{م ح س}^{-1}} = \left( \frac{\text{م ح س}}{\text{م ح س}^{-1}} - \right) + \frac{1}{\text{م ح س}^{-1}} =$$

الإنفاق الحكومى والضرائب وتوازن الدخل:

مما سبق يتضح أن مشتريات الحكومة ومدفوعاتها التحويلية ذات أثر موجب على الدخل حيث تزيد منه بفعل المضاعف الخاص بكل منهما، وإن

كانا معا يمثلان الإنفاق الحكومي، إلا أنه لاختلاف أثرهما فقد ميّزا. أما الضرائب فإنها تمثل تسربا من الدخل يقلل من تياره في الاقتصاد. وتعمل الحكومة .. خلال الإنفاق والضرائب في التأثير في النشاط الاقتصادي تبعاً لظروف الاقتصاد كما سيأتى في السياسات المالية.

وفيما يلي نوضح أثر الإنفاق الحكومي بقسميه المشتريات والمدفوعات التحويلية والضرائب على الدخل مستعينين بالتصوير البياني لهذا الأثر كما هو مبين بالشكل البياني رقم (١٠).

ويشمل هذا الشكل على قسمين لتوضيح الأثر التوازني للإنفاق الحكومي والضرائب باستخدام دالتي الاستهلاك والاستثمار في القسم (١). وباستخدام دالتي الادخار والاستثمار في القسم (٢).

ففي القسم ١- يتحدد التوازن في الاقتصاد (في حالة عدم إنفاق الحكومة) بين الاستثمار والاستهلاك من جهة (الطلب الكلي) مع العرض الكلي عند النقطة ١ و يكون الدخل التوازني في هذه الحالة ل ١ .

وإذا ما أنفقت الحكومة على مشترياتها بحيث أصبحت دالة الطلب الكلي س + ث + ك ، فإن نقطة التوازن ستكون هي ٢ ، والدخل التوازني ل ٢ .

وفي حالة وجود الضرائب فإنها ستقلل من الطلب الكلي عن المستوى السابق (س + ث + ك) بمقدار الضرائب حيث يصبح [س + ث + ك - م ح س (Δ ص) ] ، وتصبح نقطة التوازن أ والدخل التوازني ل .

ومن الواضح أن زيادة الطلب الكلي بفعل المشتريات الحكومية يكون أكبر من مقدار هذه المشتريات بفعل مضاعف المشتريات الحكومية الذي يماثل في أثره أثر مضاعف الاستثمار. أما أثر مضاعف الضرائب فيكون أقل نسبياً وفي الاتجاه المعاكس حيث لو حصلت الحكومة على ضرائب تماثل



قيمة ما أنفقته على مشترياتها فإن محصلة الإنفاق على المشتريات -  
الضرائب ستكون بزيادة الطلب الكلى عما كان عليه بدون إنفاق حكومى  
وضرائب. لذا فإن توازن الطلب الكلى (مع الإنفاق والضرائب) مع العرض  
والطلب سيكون عند النقطة أ<sup>١</sup> المذكورة وهى أعلى من نقطة التوازن الأولى  
أ<sup>٢</sup> وسيكون الدخل التوازنى أ<sup>١</sup> أعلى من الدخل التوازنى الأول أ<sup>١</sup>.

وبتبيين ذلك بدرجة أوضح فى القسم ٢ من الشكل، حيث يوضح  
الشكل توازن الدخل فى الحالات الثلاث أى بدون إنفاق أو ضرائب،  
وبالإنفاق وبدون ضرائب، وبالإنفاق مع الضرائب، حيث يشتمل الشكل على  
دالتى الادخار (خ) والاستثمار (ث) اللتين بتوازنهما يتوازن الاقتصاد،  
ويتحدد الدخل التوازنى عند نقطة التقائهما. فيحدد الدخل التوازنى فى الحالة  
الأولى عند النقطة أ<sup>١</sup> والدخل ل<sup>١</sup>. حيث عند هذه النقطة تتساوى دالة  
الاستثمار وهى تمثل الإنفاق أو الحقن فى تيار الدخل مع دالة الادخار التى  
تمثل التسرب من تيار الدخل فى هذه الحالة.

ووجود الإنفاق الحكومى (أو زيادته) يترتب عليه ارتفاع دالة الإنفاق  
إلى ث + ك وهى تتقابل مع دالة التسرب (الادخار) عند أ<sup>٢</sup> محددة للدخل  
التوازنى ل<sup>٢</sup>. وحين تفرض الضرائب (أو تزيد) ترتفع دالة التسرب إلى  
الوضع الجديد (خ + ص) وتتقابل مع دالة الإنفاق (ث + ك) عند النقطة أ<sup>٣</sup>  
ويصبح الدخل ل<sup>٣</sup>.

ومن الواضح أن التسرب لا يزداد بفرض الضرائب بنفس قيمة  
الضرائب بل بحاصل ضرب الضرائب المفروضة (أو الإضافية)  $\times$  الميل  
الحدى للاستهلاك لذا فإن دالة التسرب لا تزيد (أى ترتفع) بنفس مقدار  
الزيادة فى دالة الإنفاق نتيجة للإنفاق الحكومى على المشتريات الذى يساوى  
مقدار الضرائب، ولهذا فإن أثر الإنفاق الحكومى والضرائب متساويان فى

المقدار يكون بزيادة الدخل، وإن كان بدرجة أقل مما يحدثه الإنفاق الحكومي وحده، إلا أنه يكون في مستوى أعلى منه قبل إدخال الإنفاق والضرائب فسي نموذج التوازن.

أما أثر المدفوعات التحويلية فيبينه الشكل (١٠) في القسم (١) منه أيضاً. فإذا كانت نقطة التوازن بين الطلب الكلى (س+ث) والعرض الكلى هي أ، فإنه في حالة المدفوعات التحويلية يتحدد وضع التوازن بين دالة الطلب الكلى الجديد [س+ث+م ح س (Δ ت)] ودالة العرض الكلى عند أ ويكون دخل التوازن ل، ومن الواضح أن المدفوعات التحويلية التي بنفس مقدار المشتريات الحكومية تحدث زيادة في الإنفاق وفي الدخل التالي أقل مما تحدثه المشتريات الحكومية. حيث نقطة التوازن الجديدة أ عند مستوى أقل من نقطة التوازن الخاصة بدالة الطلب الكلى.

(س+ث+ك). كما أن الدخل التوازني في هذه الحالة ل يقل عن الدخل التوازني في حالة المشتريات الحكومية وهو ل٢ .

### الميزانية وتوازن الدخل:

تمثل ميزانية الدولة الصورة العامة لإيرادات ونفقات الحكومة، وهي إما أن تكون متوازنة وإما أن تكون غير متوازنة. وعدم التوازن هذا قد يكون في صورة فائض في الميزانية بزيادة الإيرادات على النفقات، أي تزيد الضرائب في هذه الحالة على الإنفاق مما يقلل من تيار الدخل الكلى فيتجه النشاط الاقتصادي نحو الانخفاض، مما يحدث الانكماش. أما ظهور العجز في الميزانية (وهو الصورة الثانية من عدم التوازن) فإنه يشير إلى الحالة التي تزيد فيها النفقات الحكومية على الإيرادات مما يمثل حقناً لتيار الدخل فيتجه النشاط الاقتصادي نحو التوسع وإحداث الرواج، وذلك بفرض ثبات الأشياء الأخرى على حالها بدون تغيير.

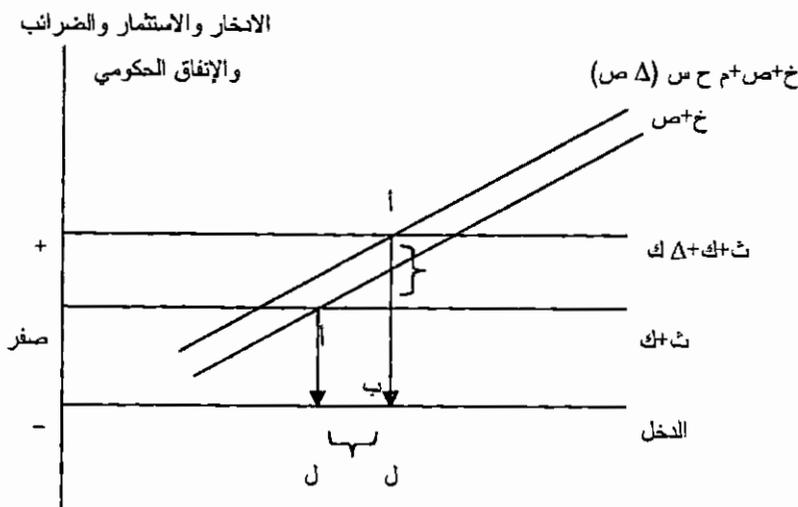
أما توازن جانبي الميزانية فيجعلها توصف في هذه الحالة بالميزانية المتوازنة. أما أثر الميزانية المتوازنة على الدخل فإن مضاعف الميزانية المتوازنة سالف الإشارة إليه يبين أن زيادة الميزانية المتوازنة من حجم ما إلى حجم أكبر منه مع استمرار توازن الميزانية يؤدي إلى زيادة الدخل بنفس مقدار زيادة الميزانية، وذلك بالطبع بفرض تساوى الميل الحدى للاستهلاك (والميل الحدى للاادخار) لدى جميع أفراد المجتمع. ويبين الشكل رقم (١١) ذلك.

فتوازن الدخل عند النقطة أ يتساوى الاستثمار + الإنفاق الحكومى مع الضريبة والادخار، يجعل الدخل التوازنى ل. أما زيادة الإنفاق الحكومى بمقدار  $\Delta$  ك يساوى الضريبة الإضافية  $\Delta$  من تمويل هذا الإنفاق، فيؤدى إلى زيادة الدخل إلى ل بمقدار ل ل وهو يساوى مقدار الإضافة إلى أى من الضرائب  $\Delta$  ص أو من الإنفاق الحكومى  $\Delta$  ك. حيث تتقابل دالة الإضافة إلى تيار الدخل (ث + ك +  $\Delta$  ك) مع دالة التسرب خ + ص + م ح س ( $\Delta$  ص) عند النقطة أ لتحديد الدخل التوازنى المذكور ل.

هذا وقد قام التحليل هنا على افتراض تلقائية الضرائب والإنفاق الحكومى أى أنهما مستقلان عن الدخل. أما حين يتبع أحدهما الدخل فإن النتائج ستتغير عما تم التوصل إليه.

ومن المعروف أن الضرائب التصاعدية ترتبط بتغيرات الدخل، لذا فإن ما سبق لا ينطبق عليها. إذ أن وجود الضرائب التصاعدية (والتي تختلف معدلاتها باختلاف شرائح الدخل)، يجعل المتحصلات الضريبية تختلف باختلاف ظروف الاقتصاد بين توسع وانكماش، فتزداد الحصيلة فى حالات الراج ونقل فى حالات الكساد.

ولذا فإن مضاعف الاستثمار في هذه الحالة سيختلف عن مضاعف الاستثمار في ظروف عدم وجود الضريبة التصاعدية.



شكل بياني رقم (١١)

مضاعف الميزانية المتوازنة

١

المضاعف (م) =

الميل الحدى للادخار + الميل الحدى للضريبة

١

وهو يقل بذلك عن المضاعف م =

الميل الحدى للادخار

حيث يقل عنه لإضافة الميل الحدى للضريبة إلى المقام

مقدار التغير في الضريبة  $\Delta$  ص

(والميل الحدى للضريبة هو =

مقدار التغير في الدخل  $\Delta$  ل

ويؤدى ذلك إلى التخفيف من حدة التغيير فى الدخل فى حالات التقلب مما يعد معه الضرائب التصاعدية أحد عوامل الاستقرار الذاتى فى الاقتصاد.

### سادسا: الإنفاق الخارجى

يشير الإنفاق الخارجى إلى صافى التعامل مع العالم الخارجى، ويحسب من المعادلة الآتية:

صافى التعامل مع العالم الخارجى = الصادرات - الواردات + عوائد عناصر الإنتاج الوطنية فى الخارج - عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية فى الداخل.

ويشير هذا الصافى إن كان موجباً إلى عائد الدولة من التعامل الخارجى وهو يضاف إلى الإنفاق الاستثمارى الداخلى (بقسميه الخاص والحكومى) ليكون إجمالى الإنفاق الاستثمارى. فإذا كان هذا الصافى موجباً، فإنه يزيد من الإنفاق الكلى للمجتمع والدخل القومى والعمالة بالتالى. إما إن كان سالباً فإنه يقلل من الإنفاق الكلى والدخل القومى والعمالة. ولا يعنى هذا أن الاستيراد ضار بالاقتصاد، إذ أنه يعمل على الإفادة من إنتاج خارجى لا يتوفر بالداخل أو أنه لا يمكن توفيره بالداخل إلا بتكلفة عالية مما لو تم استيراده. كما أنه قد يسهم فى الحد من التضخم بالداخل وعلاج الفائض المستمر فى ميزان المدفوعات. ولا يعد الحد من الواردات أمراً مطلوباً إلا حين يواجه الاقتصاد بالكساد أو عجز مستمر فى ميزان المدفوعات.

## العلاقات الاقتصادية الخارجية وأثرها على التوازن:

### (أ) مقدمة:

اعتبر كينز أن اقتصاد الدولة مغلق ليس له تعامل مع العالم الخارجى وهو افتراض غير واقعى حيث تتعامل دول العالم مع بعضها البعض فى سلع وخدمات عديدة. فلكل دولة إذا علاقات خارجية فى اتجاهين أحدهما يمثل صادرات الدولة إلى الخارج وآخر يمثل وارداتها منه، وتعد الصادرات مصدراً لزيادة الدخل المتحقق من الإنتاج الوطنى، إلا أن الدولة المصدرة لا تستطيع التحكم فى العوامل المسؤولة عن طلب العالم الخارجى على منتجاتها وذلك فى الأجل القصير أما فى الأجل الطويل فيمكنها التأثير فى صادراتها إلى الخارج. وتتمثل العوامل المحددة للطلب الخارجى على المنتجات الوطنية للدولة فى مستويات دخول المستهلكين فى الدول الأخرى المستوردة لهذه المنتجات الوطنية وأذواقهم، فضلاً عن أسعار السلع المنافسة والبديلة فى الأسواق الأخرى والسياسات المالية السائدة فى هذه الدول، والظروف الاقتصادية الدولية، علاوة على الطلب المحلى على السلع المصدرة.

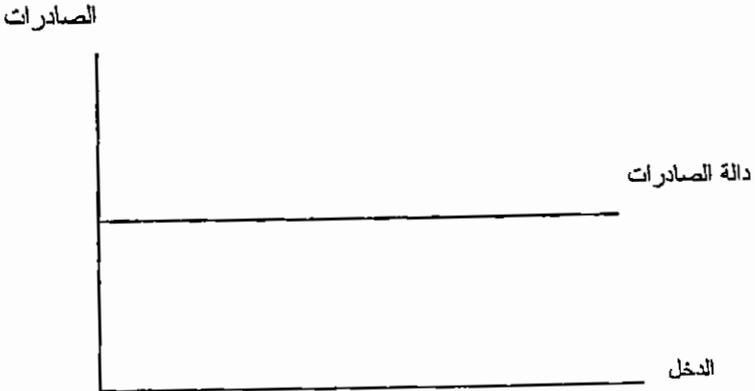
وتعمل زيادة الصادرات على زيادة الدخل الوطنى لأنها تمثل إضافة إلى الطلب الكلى تؤدي إلى زيادة الإنفاق الداخلى مما يشجع على زيادة الاستثمار لمقابلة الطلب، وهكذا فى حلقات متتالية بفعل المضاعف يتم فى نهايتها تحقيق زيادة كبيرة فى الدخل والنتائج القومية للدولة. ويؤدى انخفاض الصادرات إلى حدوث العكس من ذلك.

أما الواردات فإنها تمثل تسرباً من الدخل القومى ينفق على المنتجات الأجنبية مما يؤدى إلى نقص الإنفاق الداخلى والآثار الناجمة عنه بفعل المضاعف التى تقلل من الطلب ومن ثم الدخل فالاستثمار، وهكذا فى عدة حلقات متتالية تقلل من الدخل والنتائج القومية للدولة. وتتلخص العوامل

المحددة للواردات من الخارج في الدخل القومي للدولة وهو أهم العوامل، إضافة إلى عدد السكان وأذواقهم وأسعار السلع المحلية والبديلة والسياسات المالية للدولة والظروف الاقتصادية الدولية.

### (ب) دالة الصادرات:

تعتبر دالة الصادرات عن العلاقة بين الصادرات كعامل تابع والدخل القومي كعامل مستقل.  $ص = د (ل)$ . وقد اعتبر كينز أن هذه الدالة ثابتة تمثل خطأً مستقيماً موازياً للمحور الأفقى لعدم تأثرها بالدخل القومي للدولة وذلك في الأجل القصير. ويبين الرسم البياني ذلك:



### شكل بياني رقم (١٢)

#### دالة الصادرات

ويحدث تغير الصادرات في حالة حدوث ذلك بانتقال منحنى الصادرات إلى أعلى وإلى أسفل موقعه الحالي تبعاً لزيادة الصادرات أو نقصها دون أثر يذكر للدخل في ذلك. وهو يعني أن معامل مرونة الصادرات الدخلية يساوى صفرًا لعدم مرونة الصادرات للتغير في الدخل التي تحسب من المعادلة التالية:

$$\text{مرونة الصادرات الدخلية} = \frac{\text{د ص}}{\text{ص}} \div \frac{\text{د ل}}{\text{ل}} = \text{صفر}$$

$$\text{م ص} = \frac{\text{د ص}}{\text{د ل}} \times \frac{\text{ل}}{\text{ص}} = \text{صفر}$$

حيث ص الصادرات، ل الدخل.

### (ج) دالة الواردات:

تمثل الواردات المشتريات من السلع والخدمات المنتجة من قبل الدولة الأخرى. وهي تتأثر بعوامل عديدة كما سبق، إلا أن أهم هذه العوامل هو الدخل القومي.

وتعرف العلاقة بين الواردات والدخل بدالة الاستيراد، حيث تمثل الواردات العامل التابع أما الدخل فهو العامل المستقل.

$$\text{و} = \text{د (ل)}$$

والعلاقة بين الواردات والدخل القومي علاقة طردية حيث يسير التغير فيهما في اتجاه واحد إذ تؤدي زيادة الدخل إلى زيادة الواردات أي الطلب على السلع الأجنبية.

وتقاس هذه العلاقة عادة بمقياسين هما الميل المتوسط للاستيراد والميل الحدى للاستيراد.

أما الميل المتوسط للاستيراد فيمثل خارج قسمة الواردات على الدخل القومي  $\frac{د}{ل}$ .

وأما الميل الحدى للاستيراد فيشير إلى نسبة التغير في الواردات إلى نسبة التغير في الدخل.

$$\frac{\Delta \text{د}}{\Delta \text{ل}}$$

ويؤثر الميل الحدى للاستيراد على الميزان التجارى للدولة مع العالم الخارجى حيث يـؤدى ارتفاع الميل للاستيراد إلى ارتفاع الطلب على السلع الأجنبية وإنفاق المزيد من الدخل القومى فى الخارج. وقد يـؤدى ذلك إلى حدوث عجز فى ميزان التجارة الخارجية لصالح الدول الأجنبية. لذا يمثل ذلك الطلب على الواردات تسرباً من الدخل القومى ويؤدى إلى إضعاف أثر المضاعف السابق الإشارة إليه على الناتج القومى.

هذا وتقاس مرونة الاستيراد الدخلية التى تعبر عن مدى حساسية

الطلب على السلع الأجنبية للتغير فى الدخل من المعادلة:

$$\text{مرونة الاستيراد الدخلية} = \frac{\text{دو}}{\text{د ل}} \div \frac{\text{و}}{\text{ل}}$$

$$= \text{م م} = \frac{\text{دو}}{\text{د ل}} \times \frac{\text{ز}}{\text{و}}$$

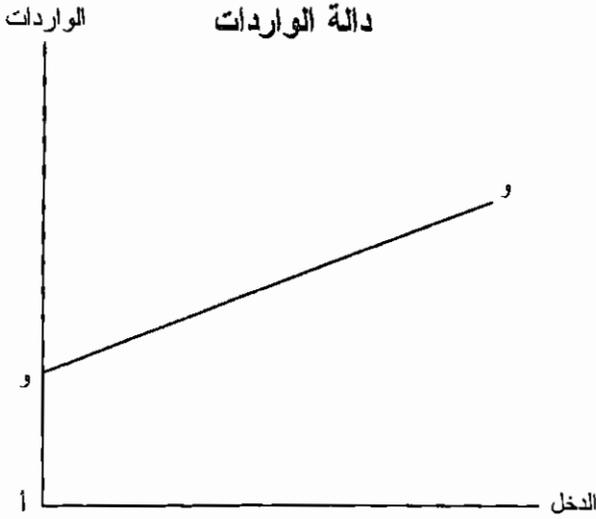
ومن الممكن الوصول إلى هذه المرونة أيضاً بقسمة الميل الحدى

للاستيراد على الميل المتوسط على النحو التالى:

$$\text{م و} = \frac{\text{دو}}{\text{د ل}} \div \frac{\text{و}}{\text{ل}}$$

هذا وتمثل العلاقة الدالية بين الواردات والدخل القومى بيانياً كما يلى:

## شكل بياني رقم (١٢)



يتضح من هذا الرسم أن حجم الواردات يتناسب طردياً مع حجم الدخل القومي فيزيد بزيادته وينقص بنقصانه إلا أن هناك جزءاً من الواردات تمثله المسافة أو على المحور الرأسي يتم لو كان الدخل القومي صفرًا لحاجة الاقتصاد الداخلي القومي إليه كواردات السلع الغذائية الضرورية والموارد الأولية اللازمة للصناعة والزراعة.

وبالتبع فإن الميزانية التجارية محصلة لكل من الصادرات والواردات حيث تؤدي زيادة الصادرات على الواردات إلى ظهور فائض في الميزان أما نقص الصادرات عن الواردات فيؤدي إلى حدوث عجز في الميزانية. لذا فإن زيادة الدخل القومي التي يصحبها زيادة في الطلب على المنتجات الأجنبية (تظهر في صورة زيادة الميل الحدي للاستيراد) قد لا تؤدي إلى عجز ميزان التجارة إذا ما صاحبها زيادة في الصادرات الوطنية. فإذا لم تؤدي زيادة الصادرات إلى مواجهة الزيادة في الواردات ونشأ عن ذلك عجز في ميزان التجارة الخارجية للدولة فإن هذا العجز يجري تغطيته من احتياطات الدولة من العملات الأجنبية والذهب وغيرها.

أي أن زيادة الدخل القومي بأثرها المباشر في زيادة الواردات قد تعمل على حدوث عجز في ميزان التجارة الخارجية للدولة، وهو ما يمكن صياغته في صورة علاقة عكسية بين الدخل القومي وميزان التجارة الخارجية حيث تؤدي زيادة الدخل إلى عجز في الميزانية. أما نقص الدخل فيترتب عليه فائض في الميزان (لانخفاض الواردات ولأن الانخفاض الحادث في الدخل يصحبه خفصاً في أسعار المنتجات المحلية مما يزيد من إمكانية تصديرها للخارج).

#### (د) أثر العلاقات الاقتصادية الخارجية على المضاعف:

تؤدي الصادرات كما سبق القول إلى زيادة الدخل القومي ومن ثم يكون لها أثر توسعي وإضافته إلى هذا الدخل وقد تبين أن ذلك يشبه أثر الاستثمار على الاقتصاد. كما أن الواردات تقلل من الدخل القومي لأن تتطلب سحب جانب من الدخل القومي من دائرة الطلب الداخلي وتوجيهه إلى الطلب الخارجي على السلع الأجنبية وأن أثرها في ذلك يشبه أثر الادخار لأنها تمثل قيلاً على الإنفاق الخاص فنقل من حجمه وبالتالي من أثره بفعل المضاعف على الدخل.

لذا وحتى يمكن التوصل على الأثر الفعلي والحقيقي للمضاعف في حالة اقتصاد مفتوح له علاقات اقتصادية مع العالم الخارجي يتعين تعديل صيغة معادلة المضاعف البسيط السالف الإشارة إليه والذي يمثل الاقتصاد المغلق الذي ليس له علاقات اقتصادية لتصبح على النحو التالي:

$$\frac{1}{\text{المضاعف م ج}} = \text{الميل الحدي للادخار} + \text{الميل الحدي للاستيراد}$$

(ويسمى في هذه الحالة بمضاعف التجارة الخارجية).

$$\frac{\text{د ل}}{\text{د خ} + \text{د و}} = \frac{\text{د خ}}{\text{د و} + \text{د ل}} = \text{ع م}$$

حيث توضح هذه المعادلة نقص حجم المضاعف بقدر الميل الحدي للاستيراد فكلما زاد الأخير نقص حجم المضاعف وضعف بالتالي أثره على كل من الدخل والنشاط الاقتصادي الداخلي.

توازن الاقتصاد القومي في ظل العلاقات الاقتصادية الدولية:

سبق القول بأن توازن الاقتصاد القومي في حالة الاقتصاد المغلق يتحدد كالتالي:

الطلب الكلي = العرض الكلي.

$$(1) \quad \text{ط} = \text{ع}$$

أو من خلال تساوى الادخار فى الاستثمار:

$$(2) \quad \text{خ} = \text{ث}$$

وفى هذه الحالة فإن الدخل التوازنى للاقتصاد المغلق يتحدد من المعادلة:

$$\text{ل} = \text{س} + \text{ث}$$

حيث ل تمثل الدخل

، س الإنفاق الاستهلاكي

، ث الإنفاق الاستثماري

أما في حالة الاقتصاد المفتوح الذي يتبادل السلع والخدمات مع دول العالم الأخرى فإن شرط التوازن في هذه الحالة يكون:

$$(٣) \quad \text{إما ث} + \text{ص} = \text{خ} + \text{و}$$

$$(٤) \quad \text{أو ث} + \text{ص} + \text{ح} = \text{خ} + \text{ض} + \text{و}$$

حيث ث الاستثمار

، ص الصادرات

، خ الادخار

، و الواردات

، ح الإنفاق الحكومي

، ض الضرائب

فتمثل المعادلة (٣) شرط التوازن الاقتصادي القومي المفتوح ذو العلاقات الاقتصادية مع الخارج.

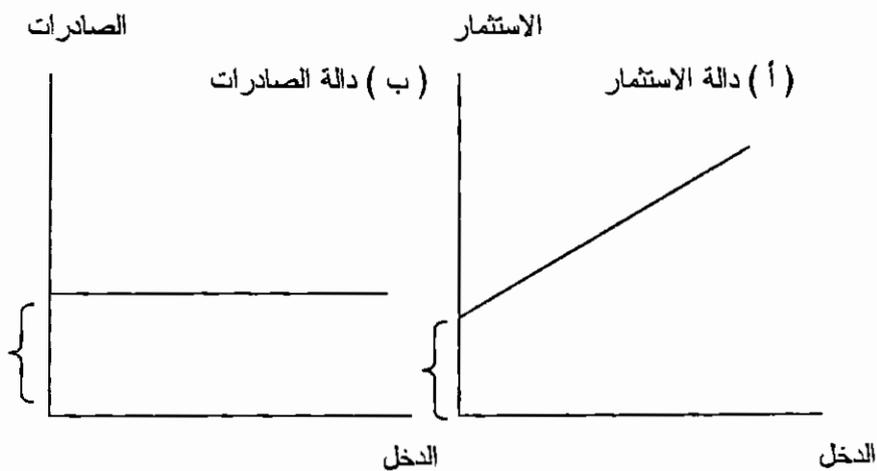
أما المعادلة (٤) فتمثل شرط التوازن لهذا الاقتصاد وإدخال الدور الحكومي في النموذج. وكلتا المعادلتان يفترض معهما ثبات كل من معدل التبادل الدولي مع الخارج وأسعار صرف العملة للدولة موضع الاعتبار لأن لكليهما أثر على التوازن المتحقق.

وبالنسبة للمعادلة (٣) فإنها تشمل في جانبها الأيمن الإضافات إلى الدخل القومي، أما الجانب الأيسر فيشمل التسربات من الدخل القومي.

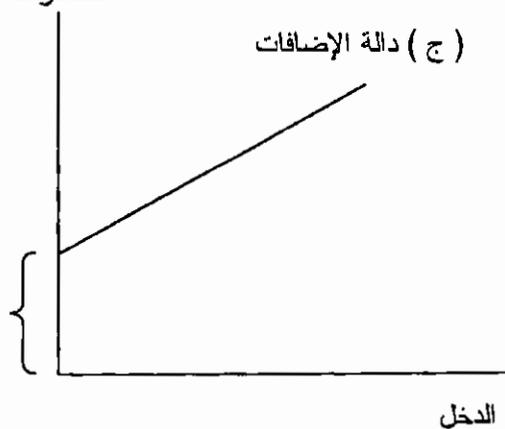
ومن الممكن التعبير عن التوازن وفقاً لهذا المعادلة بيانياً كما يلي:

حيث يمكن تمثيل ث + ص وهي الإضافات إلى الدخل القومي بجمع دالتي الاستثمار والصادرات جبرياً عند مستويات الدخل المختلفة على النحو

التالي:



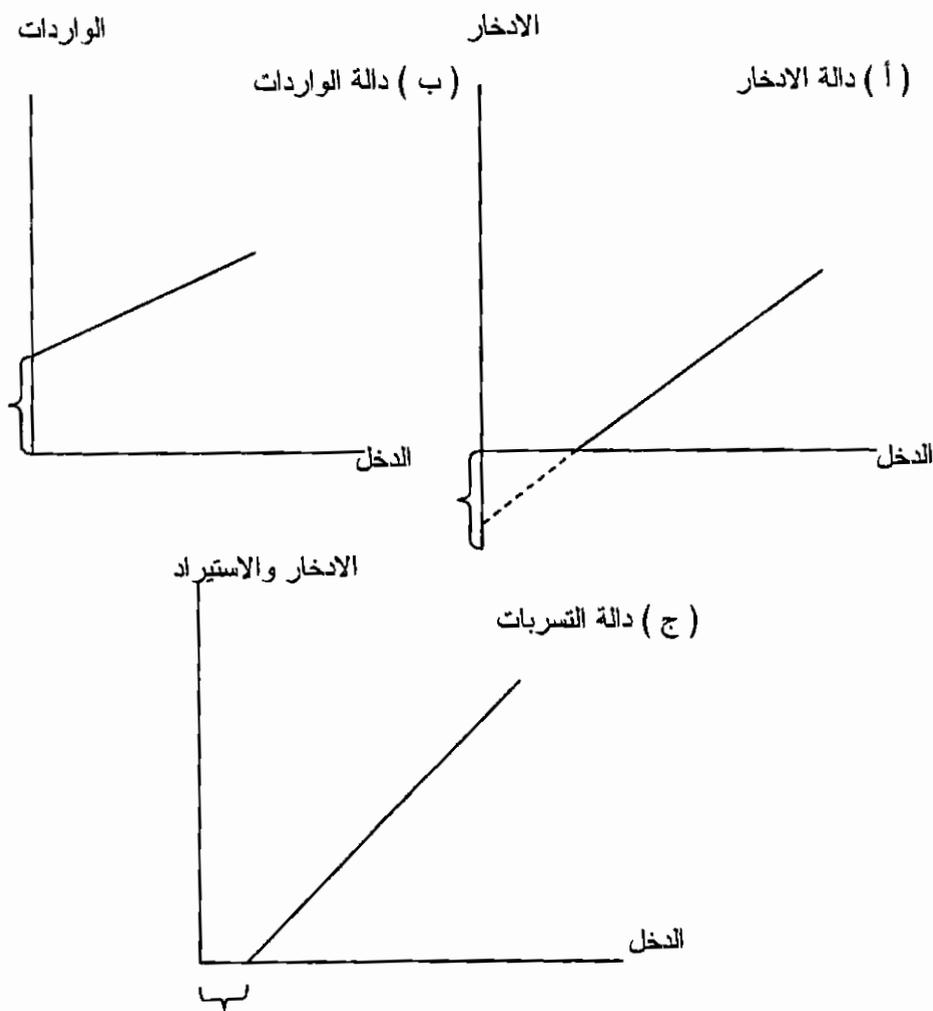
الصادرات والاستثمارات



شكل بياني رقم (١٣)

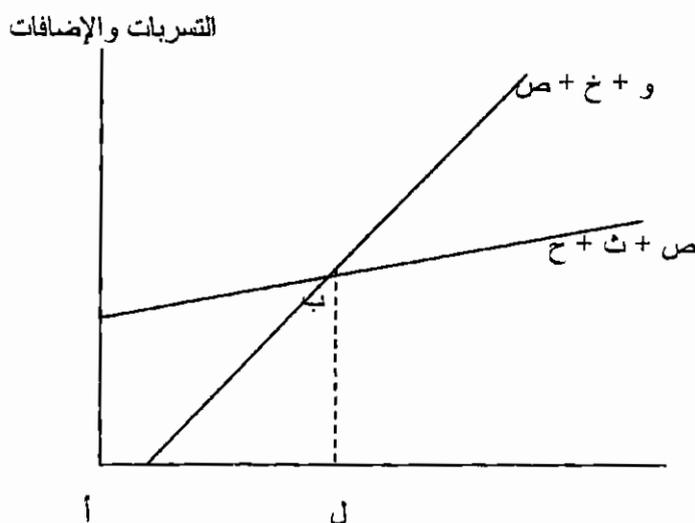
دالة الإضافات

أما دالة التسريبات وهي تشمل (خ + و) فيتم الحصول عليها بجمع دالتي الادخار والاستيراد عند كل مستوى من مستويات الدخل المختلفة كما يلي:



شكل بياني (١٤)  
دالة التسريبات

أما توازن الاقتصاد فيتحقق بتساوي الإضافات مع التسربات وفقاً للمعادلة (٣) ويتمثل بيانياً كالتالي:



شكل بياني رقم (١٥)

### توازن الاقتصاد في ظل علاقات اقتصادية خارجية

فما دام شرط التوازن هو تساوي الإضافات مع التسربات فإن التوازن يتحدد عند التقاء دالتي الإضافات والتسربات عند النقطة (ب)، ويكون الدخل التوازني ممثلاً بالمسافة أ ل على المحور الأفقي.

وقبل نقطة التوازن فإن الإضافات تكون أكبر من التسربات مما يعمل على زيادة الدخل القومي وما ينشأ عنه من زيادة التسربات إلى أن تصل إلى نقطة التوازن ب. أما بعد هذه النقطة فإن الإضافات تكون أقل من التسربات مما يقلل من حجم الدخل القومي ويتجه به إلى النقطة ب ويقل معه حجم التسربات إلى أن يصل معاً إلى النقطة ب نقطة التوازن.

وباستخدام المعادلة (٤) وهي أكثر شمولاً لاحتوائها على القطاع الحكومي بالإضافة إلى القطاعات الأخرى، فإن الشكل البياني التالي رقم (١٥) بقسميه ويوضح توازن الاقتصاد في هذه الحالة.

ويشمل القسم الأول من الشكل على كيفية توازن الاقتصاد ذو القطاعات الأربعة (العائلي والحكومي والأعمال والخارجي) باستخدام الطلب الكلي (الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي وصافي التعامل الخارجي) المكون من : س + ث + ح + ص - و ) والعرض الكلي (الناتج الكلي) الممثل بالخط ٤٥°.

وهو يبين توازن الدخل في حالة ثلاثة قطاعات (عائلي وأعمال وحكومي) حيث أن نقطة تقاطع الطلب الكلي (س + ث + ح) مع العرض الكلي هي أ والدخل المتحقق ل١. ثم إدخال صافي التعامل الخارجي (ص - و) على هذا الوضع التوازني، والصافي في هذه الحالة سالب لذا يمثل تسرباً من الدخل بمقدار الزيادة في الواردات على الصادرات. لذا ينخفض الدخل من ل١ إلى ل. بفعل مضاعف التجارة الخارجية سالف الذكر. ويبين القسم الثاني من هذا الشكل كيفية توازن الاقتصاد باستخدام دالتي الإضافات والتسريبات. ويشمل الاقتصاد في هذه الحالة نفس القطاعات الأربعة المذكورة. لذا فإن الإضافات تشمل كلا من الاستثمار والإنفاق الحكومي والصادرات، أما التسريبات فتشمل كلا من الإدخال والضرائب والواردات، ويتساوي كل من إجمالي الإضافات مع إجمالي التسريبات يتحدد الدخل التوازني.

ويكون الدخل التوازني في هذه الحالة مساوياً لـ:

$$ل = س + ص + ح + ث + ص - و$$

حيث ل الدخل

س = الاستهلاك الخاص

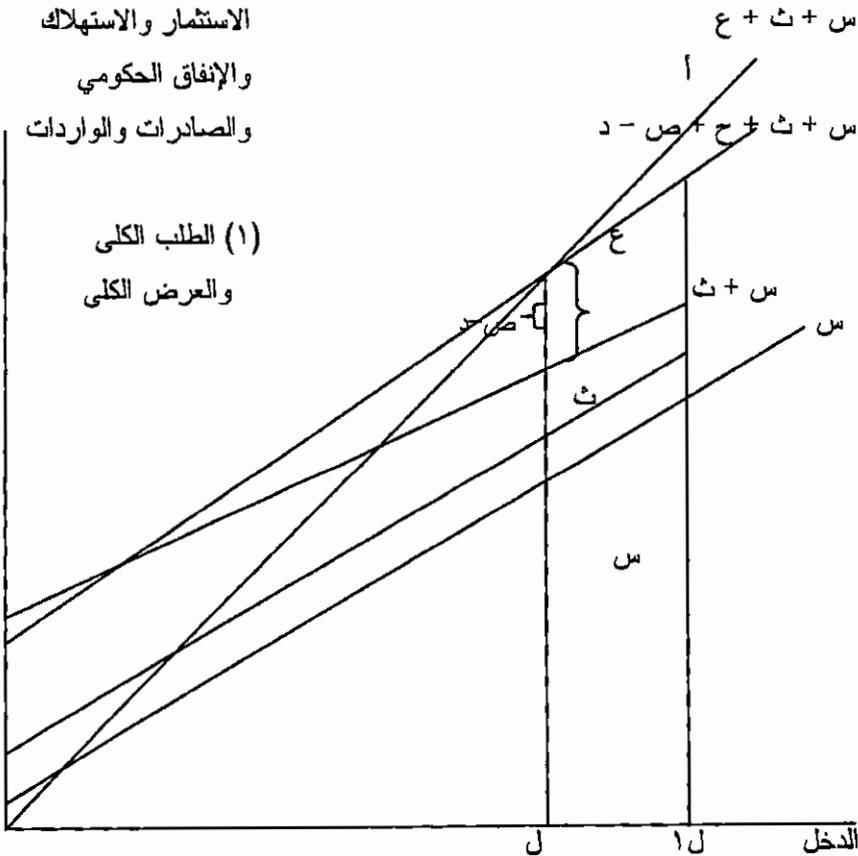
س ح الإنفاق الحكومي (الاستهلاك العام)

ث الاستثمار

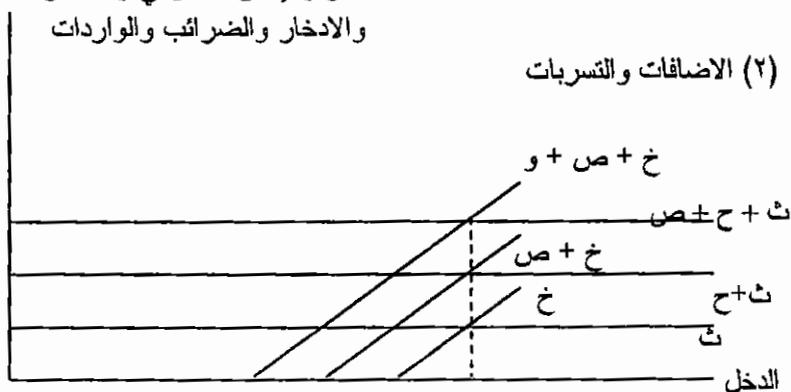
ص الصادرات

و الواردات

شكل بياني رقم (١٦)  
العلاقات الدولية وتوازن الدخل



الاستثمار والإنفاق الحكومي والصادرات  
والادخار والضرائب والواردات



### انتقادات النظرية الكينزية:

بالرغم من الدور الكبير الذي آراء كينز في معالجة البطالة ومحاولة الوصول بالاقتصاد إلى مرحلة التوظيف الكامل في تلك الفترة إلا إنها تعرضت وبعد معنى سنوات قليلة للنقد:

١- أن كينز ربط فكرة الاستثمار وكيفية النهوض به على عاملين، سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال وأن المستثمر يقارن بينهما ثم يقرر الاستثمار، ولكن قد برهنت الدراسات التي قامت بها جامعتي (هارفارد واكسفورد) على رجال الأعمال، اثبتت هذه الدراسة أن سعر الفائدة لا يلعب إلا دوراً ثانوياً ضئيلاً في تقرير القيام بالاستثمار. وهذا يعني أنه قد يزيد الاستثمار دون النظر إلى سعر الفائدة ومن ثم يزداد التوظيف.

إضافة إلى ذلك أن كينز لم يهتم كثيراً بدور المؤسسات التي تيسر القروض والائتمان للمستثمرين بالرغم من تأثيرها الواضح على دفع الاستثمار أو خفضه عن طريق توسعاً أو تضيقها في منحهم الاعتمادات اللازمة لذلك. ثم إن كينز بافتراضه لثبات معدل الأجور عادة وهو افتراض غير صحيح، إذ الواقع تغيره ومن تأثيره على الاستثمار والتوظيف.

٢- هنالك أيضاً دور هام للمضاعف على الاستثمار، فالتوظيف وقد افترض كينز أنه واحد فزيادة المضاعف الاستثمارى تؤدي إلى زيادة الدخل فزيادة الاستهلاك فالتوظيف وهو ذو أثر فورى بينما هذا المضاعف كما قال بيجو يختلف باختلاف القطاعات، فزيادته في فرع مثلاً لا تحدث نفس الأثر فيما لو كانت هذه الزيادة في فرع آخر. كما أن هذه الفكرة مبينة على أساس بقاء الأشياء الأخرى على حالها وهي حالة قلماً توجد في الحياة العملية، وهناك عوامل تعمل على تخفيف أثره تسمى بالتسربات مثل وفاء الديون والاكنتاز وشراء الأسهم والسندات وغيرها، بالإضافة إلى آثاره التضخمية. وأن هذا المضاعف يحتاج إلى وقت.

٣- افترض كينز ثبات الميل الحدى للاستهلاك نسبياً بينما أن يختلف باختلاف الطبقات الاجتماعية واختلاف البلدان والزمان، فأهل المدن انفاقهم على الاستهلاك أكثر من أهل الريف، وادخار أهل المهن يختلف عن ادخار العمال، كما أنه يختلف بحسب نوع الاستهلاك، فالنفقات الغذائية باعتبارها قليلة المرونة مما يجعلها أقل تغيراً من نسبة تغير الدخل وهكذا وكل ذلك يجعل الميل الحدى للاستهلاك غير ثابت مما يصعب تحديده ويؤدي ذلك إلى صعوبة تحديد الادخار والاستثمار. أضف إلى ذلك أن كينز بناء على ملاحظته لانخفاض الميل الحدى للاستهلاك بنى ذلك على أن المجتمعات الرأسمالية يميل ميلها الحدى للاستهلاك نحو الانخفاض ومن ثم فإنهما مهددة بالكساد والبطالة، ولكن الواقع يثبت أن الدولة الرأسمالية قد ازداد دخلها وأن الجزء الأكبر منه خصص للاستهلاك وما زالت المجتمعات الرأسمالية تتجه نحو زيادة الاستهلاك إلى حد التبذير وأتينا لو أخذنا رأيه هذا بالمقابل بالنسبة للدولة الفقيرة فيلزم أن نتجه نحو الاستثمار لأن ميلها الحدى للاستهلاك كبير

فينبغي ألا تظهر فيها بطالة ولا كساد إلا أن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي هو السبب في ذلك.

٤- نادى كينز بارتباط مستوى التشغيل بمستوى الاستثمار وأنه هو العامل الايجابي في ذلك الاستهلاك في الحقيقة هو العامل المهم فبدونه لا يمكن أن يتصور وجود استثمار إذ هو الذى يحركه، يمكن أن نتصور ارتباط الادخار بالاستثمار إلى حد ما باعتبار أن الادخار سيتجه إن لم يكن كله فبعضه إلى الانفاق الاستثماري، ولذلك قال كينز أن الادخار هو الجزء المتبقى من الاستهلاك فكلما زاد الدخل زاد الاستهلاك بنسبة أقل هي الادخار، وهنا قد أخطأ في بعض المؤثرات الأخرى في الادخار، فالإنسان بإرادته وعقله له دور كبير في الادخار لأنه أحياناً يتنازل عن الاستهلاك مع حاجته إليه ليذهب هذا الجزء إلى الادخار عندما يرى أن المنفعة التي يأمل فيها مستقبلاً تفوق المنفعة الحالية وربما يكون هذا هو الواقع الذي نشاهده فالإنسان خاصة صاحب الدخل المحدود لا يكتفي دخله للاستهلاك بينما هو في الواقع يدخل تحسباً لأمر كثيرة يرجحها على الاستهلاك.

٥- ربط كينز فكرة تفضيل السيولة بعوامل ثلاثة هي عامل المضاربة والمعاملات والاحتياطي ولكن تفضيل السيولة أصبح في تزايد شديد فقد برهن الواقع وجود وسائل عديدة - مثل ذلك ادخار شركات التأمين وادخار شركات التمويل وظروف الدول من حيث الحرب والاضطراب والانقلابات التي تجعل اتجاه الأموال نمو بدلاً من الاستثمار أضف إلى ذلك ظهور القرضية البحرية والجوية التي تجعل شركات التأمين والتمويل تتجه إلى الادخار أكثر بصفة خاصة والأفراد والدول بصفة عامة - هذه الأساليب تجعل الاتجاه نحو الاستثمار صعباً مما يضعفه وذلك بدون شك يؤثر على عملية الإنتاج فالتوظيف ولا بد والأمر كذلك أن توضع جهود لمعالجة ذلك ولا

أحسبها غير مزيد من التدخل الحكومي إذ هي الجملة على حماية استثماراتها أو الاتجاه نحو السلم وهذا يحتاج إلى نوع من الوحدة البشرية الكاملة والتي تشعر بالإخاء والتعاون والمساواة والعدل ولانحسب ذلك إلا بهيمنة الإسلام على ربوع العالم.

٦- نادى كينز بسياسة الإنفاق العام وبمعنى آخر بتدخل الدولة واعتبر ذلك من أهم اضافاته للنظرية التقليدية وقد وصل به الحد إلى أن ينادى بهذه الفكرة حتى ولو كان الإنفاق بدون فائدة على الإطلاق كحفر الشوارع وإقامتها ثانية، وتتاسى أن هذه السياسة غير مقبولة إلا في حالات عدم ارتفاع الأسعار والأجور لأنه في حالة وجودهما فإنها تؤدي إلى التضخم كما أن ذلك يخلق عدم الثقة بالدولة ولا تستطيع أن تجد وقفاً لهذا الارتفاع مما يجعلها تعاني من تحديد سعر صرفها لعملتها الوطنية ويفلت من يدها التحكم في ارتفاع الأسعار.

٧- انتقدت فكرة الكفاية الحدية لرأس المال من حيث أنها لا يمكن استخدامها كأداة تحليلية إلا عند افتراض أن هناك هيكل كلي لنظرية التوزيع وهذا مالم يفعله كينز كما أن افتراض المنافسة الكاملة غير واقعي لظهور التكتلات والاحتكارات مما يضعف هذه الفكرة، أضف إلى ذلك أنه لا يوجد أي إيضاح لدالة الطلب الاستثمارية الكلية في حالات زيادة العمل كما ونوعاً أو اكتشاف موارد جديدة أو حالة تقدم فني، كما أن دراسته لم تتطرق إلى الوفورات مع أن من المحتمل أن يكون لها تأثير ولم يتبنى كينز أن سعر الفائدة إنما يتوقف على التوقعات بدرجة أكبر من الكفاية الحدية لرأس المال ولهذا كان ينظر إلى الكفاية الحدية لرأس المال على أنها ظاهرة ديناميكية بينما ينظر إلى رأس المال أنه ظاهرة ساكنة. وإذا أضعفنا إلى ذلك أنه قد ظهرت عوامل أدت إلى انخفاض دالة الاستثمار لم تكن موجودة في زمنه

كانتهاء الاستعمار وانخفاض معدل النمو السكاني ومعارضة النقابات لبعض المخترعات التكنولوجية وغير ذلك مما كان يسهل عملية الاستثمار.

٨- افترض كينز أن سعر الفائدة عندما يصل إلى الأدنى فإن الطلب على رأس المال يصبح غير محدود وهذا افتراض غير واقعي، فسعر الفائدة يبدأ في الارتفاع مرات وينخفض أخرى دون أن يصل إلى هذا الحد وغالباً ما يكون مرتفعاً مع أن دوره كما ذكر سابقاً ثانوي بل وضئيل مما يؤكد عدم أهميته وأن الاستثمار إذا توفرت ظروفه ووجد تجاوباً من الطلب ونوعاً من الاستقرار فإنه بصورة قوية يعجز حتى الحكومات عن تأمين رأس مال ولو تجملت أي الاصدارات النقدية كما بعد الحرب العالمية الثانية.

٩- عاب فرانسوا دو وبيجو على كينز أنه لم يهتم كثيراً بدراسة الاقتصاد في أجزائه ووحداته الصغيرة وإنما تناوله بصورة اجمالية كما رأينا ذلك عندما أشار إلى أن تخفيض الأجور يؤدي على ضوء الاقتصاد الكلي إلى نقص الطلب بينما على المنشأة الواحدة يؤدي إلى زيادة الإنتاج، ولا شك أن أدنى انخفاض في الأجور أو في أسعار الموارد الأولية أو عوامل الإنتاج بصفة عامة يؤثر على زيادة الإنتاج. أضف إلى ذلك أن كينز وضع في اعتباره أن الدولة لها من الكفاءة والامكانية ما يجعلها تطبق السياسة التي ترغب فيها من أجل تصحيح الوضع وأن المستثمرين عند كينز لا يبالون بهذه السياسة وهذه كلها أمور غير واقعية فلا الدولة لها الكفاءة والامكانية بصورة مطلقة ولا المستثمرون يقفون أمام تصرفاتها دونما تأثير.

وعلى كل فإن كينز قد وجد أمامه مجتمعا يعاني من كساد عظيم وبطالة كبرى حاول أن يعالجها وقد كان موافقا إلى حد كبير لعلاج المواقف فقد اتبعتها ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة وسجلت نجاحاً ملحوظاً وما زالت بعض الدول تتبعها في ضوء تلك الظروف، إذن فهي سياسة محلية الظروف

والمكان خاصة بصورة معينة فهي لهذا لا تعد نظرية بالمعنى الحرفي لكلمة نظرية والتي تقتضى فروض معينة واختيار لهذه الفروض وتجارب وغير ذلك، بينما كينز لم يتعد نطاق الرأسمالية ولم يتجاوز الحرية الاقتصادية وما نادى به لم يزد على أنه نوع من التصحيح لبعض الأخطاء فهو لم يقل بالتدخل المباشر للدولة في سوق السلع والخدمات وإنما نادى فقط بعلاج المواقف عن طريق المشاركة منها في المجال الإنفاقي كأى جهة من جهات القطاع الخاص.

## الفصل الثاني

### تحليل هيكل وهانسن

### للتوازن العام للاقتصاد

مقدمة:

يقسم النشاط الاقتصادي إلى عدة أقسام لكل منها سوق خاص بها يتحقق لها التوازن بتساوي العرض الكلي الخاص بها. هذه الأسواق الأوراق المالية.

ويرى فالراس في نظريته عن التوازن العام للاقتصاد بتحقيق التوازن العام للاقتصاد إذا تحقق التوازن لجميع الأسواق في الاقتصاد عدا سوق واحدة وليس لهذا الاستثناء أهمية لأن توازن كافة الأسواق عدا واحدة يستلزم بالضرورة توازنها هي أيضاً وبصورة تلقائية.

فإذا طبق ذلك على الأسواق الأربع السابقة فإن توازن ثلاث منها يؤدي إلى توازن السوق الرابعة أيضاً لذا يتركز تحليل التوازن عادة على ثلاث أسواق فقط دون الرابعة. هذا ويركز التحليل الكينزي للتوازن على أسواق العمل والسلع والنقد، دون سوق الأوراق المالية. وقد اعتبر كينز - كما سبق - أن لسوق النقد دوراً هاماً في تحقيق التوازن في السوق المختلفة، فكل مستوى توازني في سوق النقد مقابل له للتوازن في سوق السلع، وأن الصلة بين السوقين تحدث من خلال سعر الفائدة، وأن التأثير في سوق العمل يتم إما من خلال سوق النقد أو سوق السلع. فسوق النقد يحدد سعر الفائدة الذي يحدد كلاً من حجم الاستثمار وحجم الناتج القومي، وفي سوق السلع يتحدد توزيع الناتج القومي بين استهلاك وادخار ومن ثم استثمار، ومن تحديد حجم الناتج القومي يتم تحديد حجم العمالة. وتؤثر الدولة في هذا التوازن من خلال السياسات النقدية في سوق النقد، أو من خلال السياسات المالية في سوق السلع، ويحدث التأثير بصورة غير مباشرة على سوق العمل.

هذا ويتطلب التوازن العام — تبعاً للنظرية الكينزية — التوازن في الأسواق الثلاث المذكورة في نفس الوقت، أي أنه يتطلب التوازن الجزئي لكل سوق من هذه الأسواق كشرط لتحقيق التوازن العام، إذ أن عدم توازن أحدها يؤدي إلى عدم توازن الأخرى وعدم التوازن العام للاقتصاد بالتالي.

ولدراسة كيفية حدوث التوازن العام للاقتصاد فإن ذلك يتطلب دراسة التوازن لمختلف الأسواق في إطار نموذج واحد يجمع التوازنات الجزئية معاً ويمكن معه معرفة التأثير المتداخل بينها.

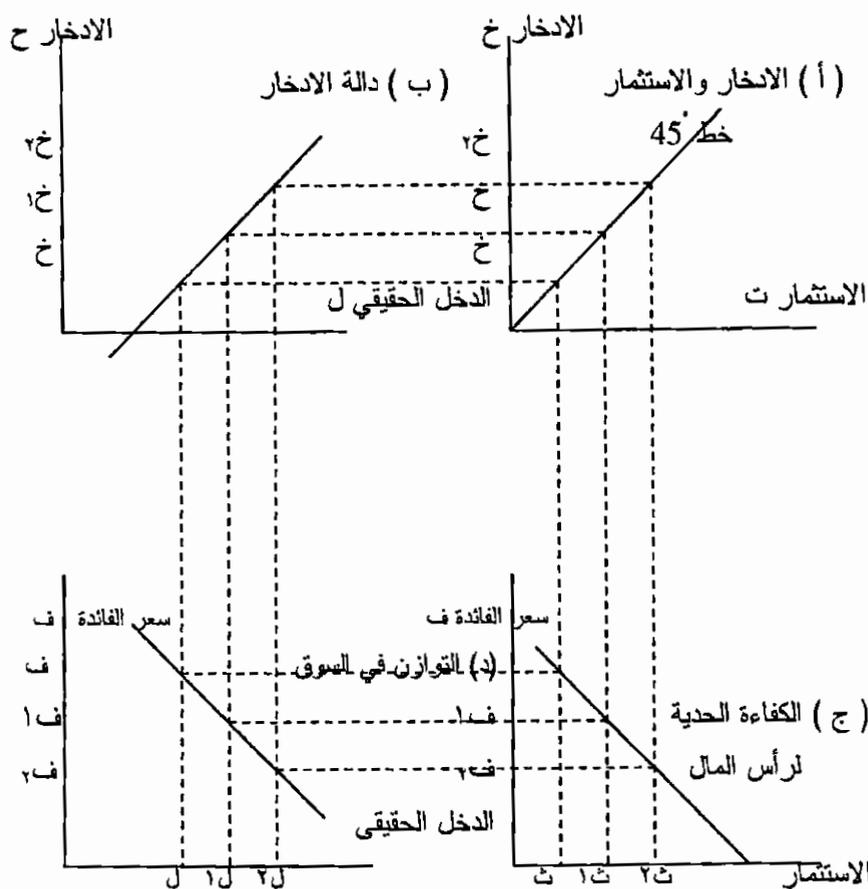
ولم يقدم كينز هذا النموذج بل تم وضع هذا النموذج للتوازن الكلي من قبل هيكس وهانسن، لذا يعرف التحليل الكلي للتوازن العام بتحليل هيكس — هانسن.

وفيما يلي ندرس هذا النموذج في ظل افتراض ثبات المستوى العام للأسعار.

#### أولاً: توازن سوق السلع والخدمات:

يوضح الشكل البياني رقم (١٦) كيفية تحقق هذا التوازن، ومنه يتبين أن التعرف على التوازن في سوق السلع والخدمات يتطلب التعرف على كل من دالة الادخار ودالة الاستثمار، وأن هذا التوازن يتحقق بتساوي كل من الادخار والاستثمار المتوقعين (المخططين). فالادخار دالة في الدخل الحقيقي ويتحدد بمستوى هذا الدخل، (قسم ب من الشكل)، والاستثمار يتحدد بكل من سعر الفائدة والكفاءة الحدية لرأس المال — بافتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في الاستثمار — (القسم ج من الشكل). وفي القسم ب يتساوى من الادخار والاستثمار المتوقعين، حيث تحدد في القسم ج من الشكل مقادير الاستثمار التي تتحدد بسعر الفائدة، وتحدد مقادير الاستثمار هذه المقادير

الادخار المطلوبة - في القسم ب ومنها يتحدد حجم الدخل المقابل الذي يحقق هذه المدخرات - قسم ب .



حيث ت الاستثمار  
ل الدخل  
خ الادخار  
ف الفائدة على رأس المال

شكل بياني رقم (١٦)

توازن سوق السلع والخدمات

وبتحديد حجم الدخل المقابل لسعر الفائدة المبدئي الذي بدأت به الدراسة كأن يكون ف والذي يقابل دخلاً قدره ل . يمكن بتغيير معدلات الفائدة الوصول إلى تقابلها من الاستثمار والادخار ومن ثم الاحجام المقابلة لها من الدخل. فعند معدل الفائدة ف يكون الاستثمار ث، والادخار خ، ويكون الدخل المحقق لذا الادخار هو ل، وهكذا.

وبذلك يمكن الوصول إلى منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات الذي يمثله القسم د الذي يبين المستويات التوازنية من سعر الفائدة والأحجام المقابلة لها من الدخل الحقيقي. ويطلق على هذا المنحنى عادة اسم منحنى IS. وهو يبين أن الدخل القومي عدة مستويات يتحقق عندها التوازن بين الادخار والاستثمار المتوقعين أو المخططين. وأن لكل مستوى من هذه المستويات مستوى يقابله من سعر الفائدة الذي يتحدد في سوق النقد.

وبناء على ذلك إذا أرادت الدولة التأثير في النشاط الاقتصادي لزيادة الدخل القومي الحقيقي فإنه يمكنها تغيير سعر الفائدة أو العمل على زيادة الكفاءة الحدية لرأس المال بنقل هذا المنحنى إلى اليمين أو تغيير الإنفاق الحكومي لنقل منحنى الاستثمار إلى أعلى، أو محاولة تغيير نمط الاستهلاك لزيادة الميل الحدى للاستهلاك ونقل منحنى الادخار إلى اليمين حتى يزداد الطلب الكلي وترتفع الأسعار مما يشجع المنظمين على الاستثمار، ومن ثم نقل البطالة.

إلا أن لخفض سعر الفائدة حدوداً لا يمكن تجاوزها وإلا تعرضت هذه السياسة لتأثير مصيدة السيولة إذ وصول سعر الفائدة لأدنى مستوى له يتسبب عنه الأفراد لارتفاعه بعد ذلك ولذا يزداد التفضيل النقدي لسديهم ولا يزداد الاستثمار.



أما القسم أ فيوضح عرض النقود وهو ثابت لا يتغير يتكون من كل من أرصدة المضاربة وأرصدة المعاملات. ويوضح هذا القسم كيفية توزيع عرض النقود بين هذين الرصدين.

فمعرفة مستوى الدخل الحقيقي وليكن  $L$  يمكن معرفة الطلب على أرصدة المعاملات من القسم ب بإسقاط عمود من النقطة  $L$  على الخط  $HN$  في الشكل، وهو في هذه الحالة  $K_1$ . ومن القسم أ يمكن معرفة أرصدة النقود للمضاربة حيث تمثل الباقي من عرض النقود، وهي في هذه الحالة  $K_2$ . وفي القسم ج يتحدد سعر الفائدة بتقابل عرض النقود للمضاربة مع الطلب عليها والذي يمثل المنحنى في هذا القسم. ويتحدد سعر الفائدة في هذا القسم  $J$  عند النقطة  $Z$ ، وهو في هذه الحالة  $F$ . أما القسم د فهو يبين التوازن في سوق النقود بالمنحنى  $GC$  الذي يعرف عادة ب  $LM$ . وهو يحدد المستويات المختلفة من الدخل القومي المقابلة للأسعار المختلفة للفائدة التي تحقق التوازن في سوق النقود.

وهذا المنحنى يكون مرناً مرونة لا نهائية عند المستويات المنخفضة من الدخل لأثر مصيدة السيولة سالف الذكر، أما الجزء العلوي من هذا المنحنى فهو خط رأسي حيث يكون الطلب على النقود للمعاملات بصفة أساسية.

وكلما زاد سعر الفائدة كلما تخلص الأفراد من أرصدة المضاربة حتى يتم التصرف فيها كلية. وهذا الجزء من المنحنى يعرف بالمنطقة التقليدية لأن التقليديين يرون أن الطلب على النقود لا يكون إلا للمعاملات فقط. أما باقي المنحنى يبين هذين الجزئين فإنه يميل لأعلى حيث يزيد بزيادة الدخل الحقيقي.

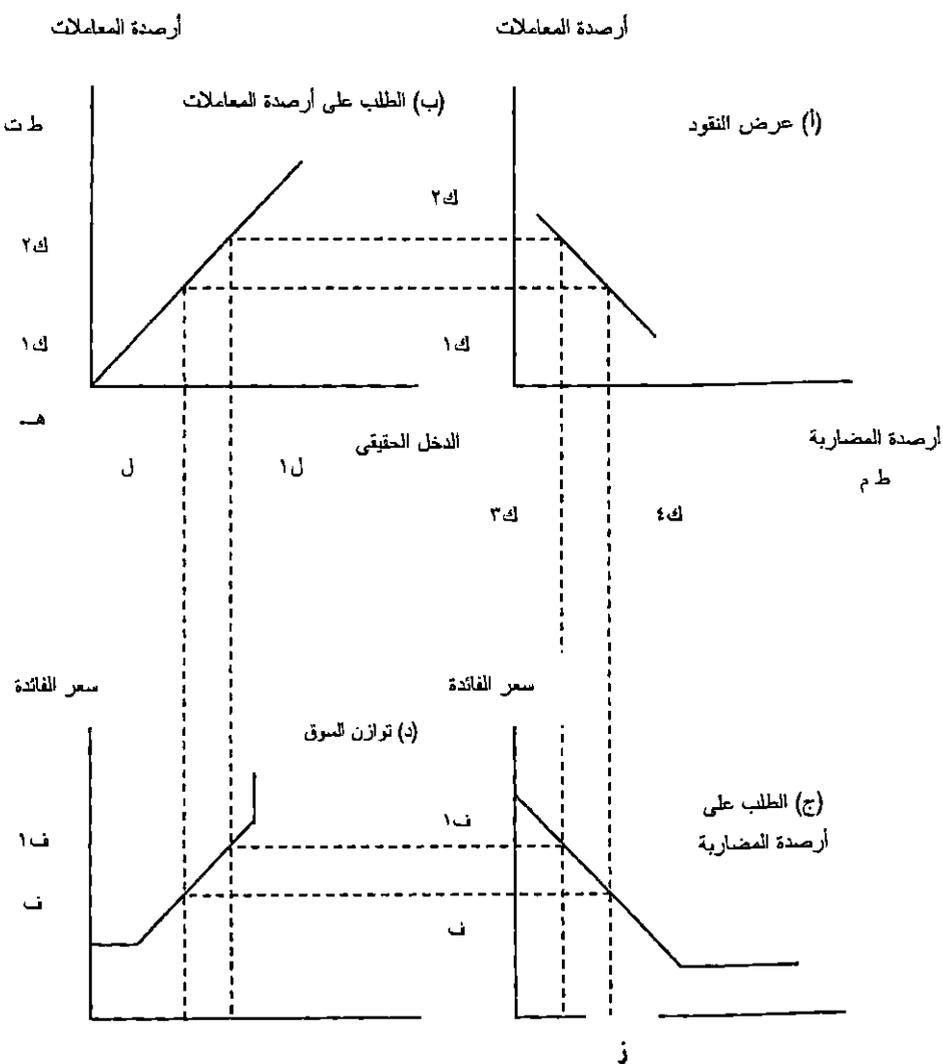
وكلما زاد عرض النقود كلما اتجه المنحنى إلى اليمين دون تغيير مكان الجزء الخاص منه بمصيدة السيولة. ولانخفاض التفضيل النقدي نفس التأثير أيضاً على المنحنى. أما انخفاض عرض النقود أو زيادة التفضيل للنقود فينسبب في انتقال المنحنى إلى اليسار، مع ثبات الجزء بمصيدة السيولة أيضاً.

### ثالثاً: التوازن المزدوج لسوقي السلع والنقود:

تبين لنا من دراسة التوازن في سوقي السلع والنقود كل على حدة، أن التوازن في أي منهما من الممكن أن يحدث عند مستويات مختلفة من سعر الفائدة والدخل. إلا أن التوازن العام للاقتصاد لا يكون إلا عند مستوى واحد فقط من سعر الفائدة والدخل. ويتحدد هذا المستوى من تقاطع منحنى التوازن في سوق السلع مع منحنى التوازن في سوق النقد. وهذه النقطة ن تبين سعر الفائدة الذي يحقق التوازن في السوقين معاً وهو  $F_1$ ، وبالمقابل نحصل على الدخل الحقيقي للتوازن وهو  $L_1$  في الشكل البياني رقم (١٧). وأي نقطة أخرى لا تحقق التوازن في السوقين معاً لأنها ستكون بعيدة عن التقاطع بين المنحنيين.

## شكل بياني رقم (١٧)

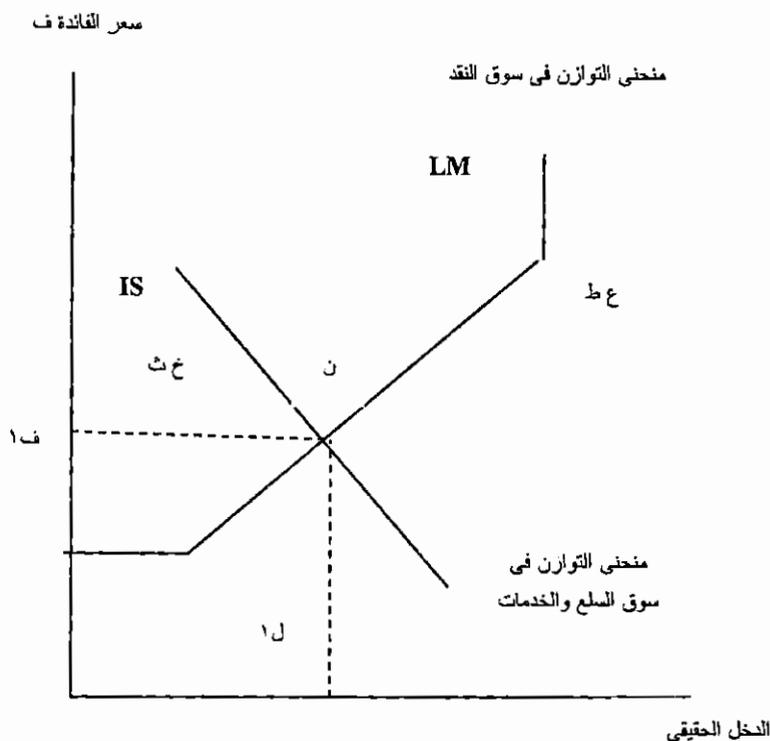
### توازن سوق النقود



حيث	ع هـ	عرض النقود
ط ت		الأرصدة النقدية للمعاملات
ط م		الأرصدة النقدية للمضاربة
هـ		نسبة الأرصدة النقدية للمعاملات إلى الدخل القومي
ل	ف	الدخل.
		سعر الفائدة

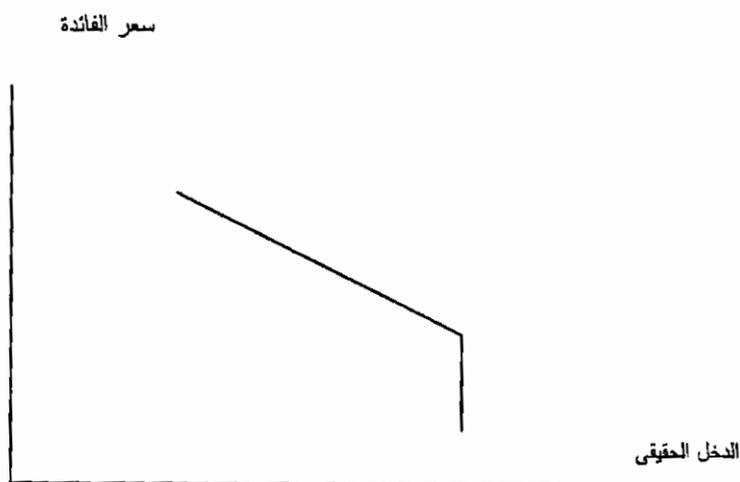
وإذ تعمل الحكومة بسياساتها الاقتصادية المختلفة على تحقيق زيادة الدخل القومي الحقيقي، فإنها لا بد وأن تحاول دفع نقطة التوازن إلى اليمين ويكون ذلك إما بنقل منحنى التوازن في سوق السلع نحو  $IS$  إلى اليمين بزيادة الانفاق الحكومي أو حدث الاستهلاك للزيادة (وهو يؤدي إلى نقص الادخار) أي السياسات المالية، ويترتب على ذلك زيادة في الدخل الحقيقي مقترناً بارتفاع في سعر الفائدة. أو بنقل منحنى التوازن في سوق النقد نحو  $LM$  إلى اليمين بزيادة كمية النقود من خلال السياسات النقدية أو التغير في عادات الدفع بزيادة عدد مرات استلام الدخل، أو التأثير في توقعات المستثمرين لزيادة النقود الخاصة بالمعاملات وهو يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل الحقيقي مصحوباً بانخفاض في سعر الفائدة. وقد يمكنها نقل المنحنيين معاً إلى اليمين.

## شكل بياني رقم (١٨) منحنى التوازن في سوق النقد



وهذا التحليل ينطبق تماماً على الحالات التي يكون فيها بطالة وطاقات عاطلة في المجتمع، حيث يمكن التغلب على ذلك بمحاولة التوسع في النشاط الاقتصادي بنقل نقطة التوازن إلى اليمين. ويتعدد عمليات النقل هذه نحصل على نقطة توازنية عديدة متتالية، فإذا ما تم توصيل هذه النقاط فإننا نحصل على منحنى الطلب الكلي الذي يوضح مسار التوسع للاقتصاد. ويوضحه الشكل البياني رقم (١٨).

من هذا الشكل يتضح اتجاه منحنى الطلب يميل تجاه اليمين حتى يصل إلى نقطة يتجه بعدها رأسياً لأسفل، ويعني ذلك أن هناك حداً أدنى لسعر الفائدة هو حد مصيدة السيولة السالف الذكر على منحنى  $(LM)$ ، وهو يشير إلى أن أي خفض تال لسعر الفائدة لن يؤثر على الدخل أو الناتج، وهو يمثل الحد الذي لا يمكن للسياسات النقدية تجاوزه في علاج مشكلة البطالة والطاقات العاطلة، ويرى كينز اللجوء في هذه الحالة إلى السياسات المالية للتأثير في سوق السلع والخدمات لدفع منحنى  $(IS)$  إلى اليمين ودفع التوسع في الاقتصاد بلا قيود كذلك التي تواجه السياسات النقدية والتي منها مصيدة السيولة وأثرها سالف الذكر. وبذا لا يحتوي منحنى الطلب الكلي على هذا الجزء المتجه رأسياً بل يستمر بعد ذلك بشكله الذي يتصف به في الجزء السابق على هذا الخط الرأسي.



شكل بياني رقم (١٨)

منحنى الطلب

هذا وقد بنى التحليل فيما سبق على ثبات المستوى العام للأسعار وعلاقة الدخل الحقيقي بسعر الفائدة  $r_d$  ظل أسعار ثابتة. أما إذا أخذت التغيرات السعرية في الاعتبار، فإن منحنى الطلب الكلي المذكور ينتقل بأكمله لأعلى في حالة ارتفاع الأسعار حيث يزداد الطلب على النقود للمعاملات ويقل الطلب على أرصدة المضاربة فيرتفع سعر الفائدة لنفس المستوى من الدخل الحقيقي. وعند انخفاض الأسعار ينتقل المنحنى لأسفل بأكمله لانخفاض الطلب على أرصدة المعاملات وزيادة الطلب على أرصدة المضاربة فينخفض سعر الفائدة لنفس المستوى من الدخل الحقيقي.

#### رابعاً: توازن سوق العمل، والتوازن الكلي للاقتصاد:

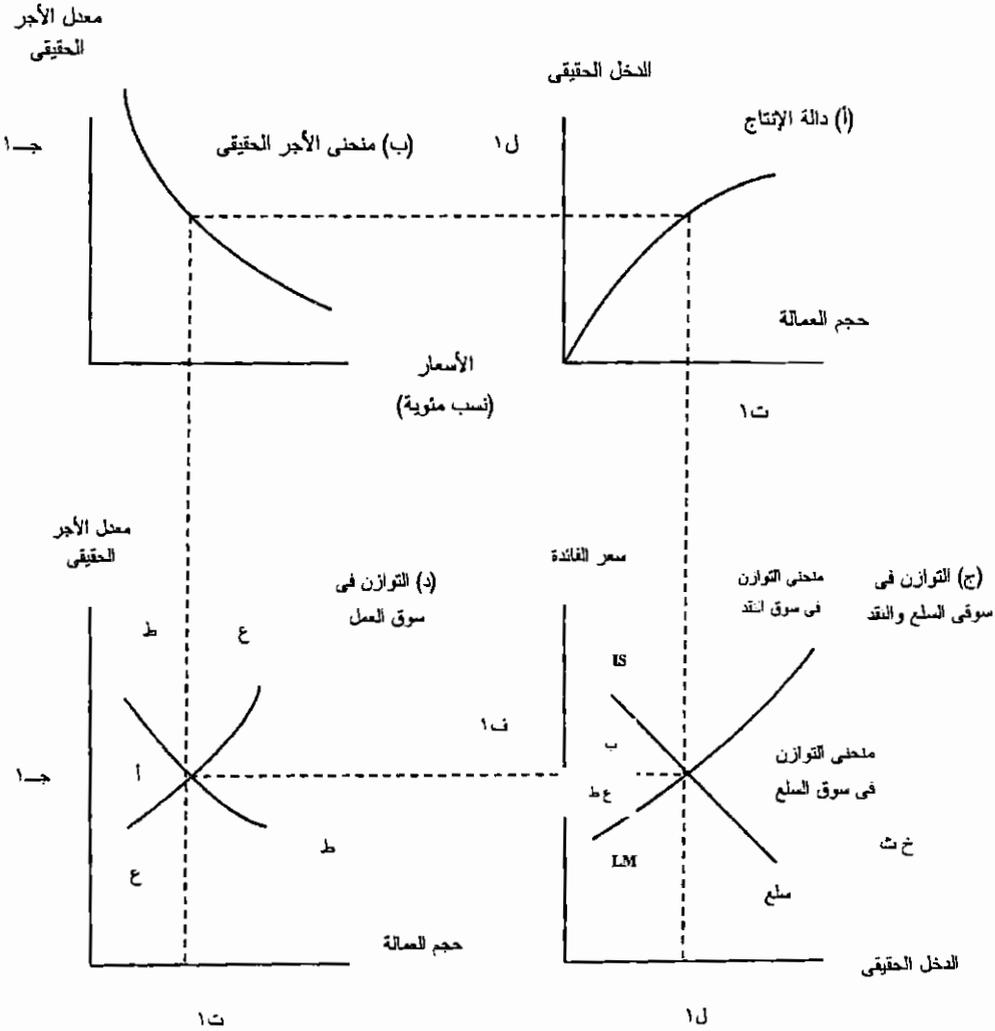
يتطلب التوازن العام للاقتصاد توازن الأسواق الثلاثة كما سبق. لذا فإن التوازن في سوق العمل يتم معه توازن الاقتصاد. إلا أن سوق العمل ينظر إليه في النموذج التوازني على أنه يمثل السوق المتبقية التي يتم التوازن فيه تبعاً للتوازن في السوقين الآخرين، أو بمعنى آخر أن التوازن في سوق السلع والنقد يؤثر على سوق العمل ويحدد المستوى التوازني له بطريقة غير مباشرة.

وقد سبق القول بأن منحنى الطلب الكلي للاقتصاد هو الذي يحدد مسار التوسع لهذا الاقتصاد في حالات ما دون العمالة الكاملة. وهو الذي يتم الوصول إليه من التقاء منحنيات  $LM-IS$  السالفي الذكر عند مستويات مختلفة من سعر الفائدة والدخل. إلا أنه إذا كان الاقتصاد في حالة عمالة كاملة فإن مسار التوسع يتحدد بمنحنى العرض الكلي، وهو يتحدد بدوره من حجم العمالة في سوق العمل.

وفيما يلي ندرس كيفية تحقق التوازن في سوق العمل مرتبطاً  
بالتوازن في سوق السلع والنوّد محققاً للتوازن العام للاقتصاد القومي، ثم  
نتعرض لكيفية الوصول إلى منحى العرض الكلي.

# شكل بياني رقم (١٩)

## توازن سوق العمل



يبين الشكل البياني رقم (١٩) كيفية تحقق التوازن، حيث يبين القسم أ منه دالة الإنتاج التي تعتمد على حجم العمالة وأن زيادتها تؤدي إلى زيادة الناتج والدخل الحقيقيين، أما القسم ب فهو يشير إلى اتجاه معدلات الأجر الحقيقي للعمل للنقص بزيادة الأسعار، وللارتباط الوثيق بين حجم العمالة ومستوى الأجر الحقيقي السائد في السوق فإنه كلما زاد الأجر الحقيقي كلما نقص التوظيف ومن ثم الناتج القومي الحقيقي.

وحيث يعتمد الطلب على مستوى الإنتاجية الحدية لهم، فإن العمل فيعتمد على مستوى الأجر الحقيقي ويوضحه القسم د أيضاً. ويبين القسم ج التوازن في سوق السلع والنقد للتعرف على الصلة والتداخل بينهما وبين سوق العمل.

وحيث يتحقق التوازن العام للاقتصاد بتساوي كل من الادخار والاستثمار في سوق السلع، وعرض النقود والطلب عليها في سوق النقد، وعرض العمل والطلب عليه في سوق العمل. فإن هذا يوضحه الشكل البياني.

فإن القسم ج يحدد الدخل الحقيقي الذي يحقق التوازن ومنه ومن دالة الإنتاج - قسم أ - يتحدد حجم العمالة المطلوبة لتحقيق هذا الدخل، أما الأجر الحقيقي قسم ب فيتحدد معه المعروض من العمل والذي يقابل الحجم المطلوب. فيحدث التوازن في سوق العمل كما يبينه القسم د.

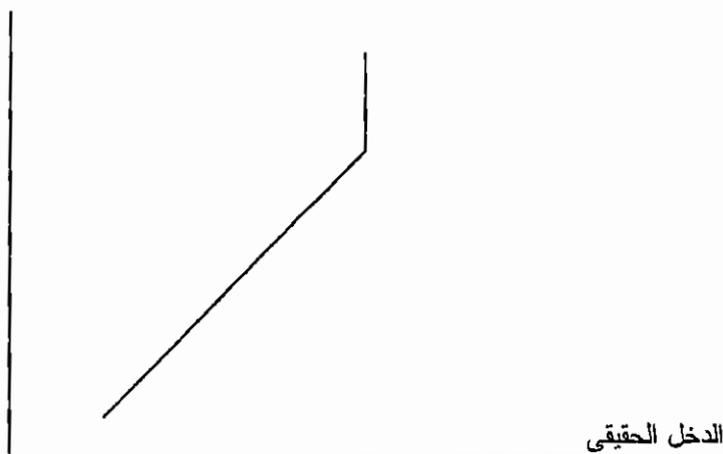
أو عدم التدخل في تحديدها من قبل الحكومات أو النقابات حتى تتعادل الأجور الحقيقية مع الإنتاجية الحدية للعمل، وهو فرض غير قائم في الظروف السائدة للدول الرأسمالية حالياً، مما يدعو الدولة إلى التدخل لتحقيق التوازن بالسياسات الاقتصادية المختلفة.

ومن الممكن اشتقاق منحنى العرض الكلي للاقتصاد الذي يوضح

مسار التوسع في حالة العمالة الكاملة، من افتراض مستويات مختلفة من الأجر الحقيقية. حيث تؤدي هذه إلى اختلاف أحجام العمالة تبعاً لاختلاف مستويات الأجر الحقيقية . وباستخدام دالة الإنتاج يمكن التعرف على مستويات الدخل الحقيقي المقابلة لهذه الأحجام المختلفة.

وبالتمثيل البياني لمستويات الأجر الحقيقية المختلفة ومستويات الدخل القومي الحقيقي المقابلة يتم الحصول على منحنى العرض الكلي. ويمثل الشكل البياني رقم (٢٠) هذا المنحنى والذي يفترض معه ضمناً ثبات سعر الفائدة وثبات الأسعار.

أسعار (نسب مئوية)



شكل بياني رقم (٢٠)

منحنى العرض الكلي

أما في حالة تغير سعر الفائدة فإن الأسعار أيضاً تتغير وينتقل المنحنى بأكمله إلى أعلى في حالة زيادة سعر الفائدة ومن ثم الأسعار، وانتقال المنحنى بأكمله إلى أسفل في حالة انخفاض كل من الفائدة والأسعار.

ويشير منحني العرض الكلي كما أسلفنا إلى مسار التوسع الاقتصادي في حالة العمالة الكاملة، وهو يتفق مع وجهة نظر النظرية التقليدية القائلة بتحقق العمالة الكاملة وبمرونة الطلب الاستثماري للتغير في سعر الفائدة، والتي قال بها بيجو رداً على كينز، ولا تواجه هذا المسار عقبات كتلك التي تواجه مسار الطلب الكلي كمصيدة أو فخ السيولة، حيث يرى بيجو بأن انخفاض مستوى الأسعار وما يصحبه من اتجاه قيمة الأصول الثابتة وممتلكات الأفراد والقوة الشرائية للأرصدة النقدية للزيادة سيقبل معه الميل للادخار، ويزداد بالتالي الإنفاق الاستهلاكي مما يؤدي إلى إحداث آثار توسعية على الاقتصاد. وتتوفر مرونة الأجور والأسعار فإنه ستتحقق العمالة الكاملة للاقتصاد حتى ولو كانت مرونة الطلب الاستثماري للتغير في سعر الفائدة منخفضة أو في حالة مصيدة السيولة.

إذ أن زيادة الإنفاق الاستهلاكي ستؤدي إلى زيادة الاستثمار -لأن الأسعار يصحبه انخفاضاً في سعر الفائدة- ومن ثم زيادة التوظيف والدخل بلا حدود، وحتى لو بلغ انخفاض سعر الفائدة أقصى حد له فلن يكون لذلك أثر لاتجاه الأفراد لزيادة الإنفاق الاستهلاكي - نتيجة لزيادة قيمة أرصدهم وأصولهم، وبالتالي لن تكون هناك حاجة للسياسات المالية كما يرى كينز.

ومحصلة ذلك هي انتقال منحني خ ت ( IS ) ، ع ط ( LM ) إلى اليمين وتحقيق التوظيف الكامل للاقتصاد، إلا أن ذلك الأثر التوسعي لانخفاض الأسعار لم يتم التأكيد منه بعد، ولا تزال الشكوك تدور حوله<sup>(١)</sup>.

(١) - أحمد حافظ الجويني، مرجع سابق.

- أحمد جامع، مرجع سابق.

- Ackley, G., op. cit.

وبصفة عامة فإن الاقتصاد الرأسمالي لا زال يعاني من البطالة للجمود النسبي لكل من الأجور بفعل نقابات العمال وقوانين العمل، والطلب الاستثماري بالنسبة للتغير في سعر الفائدة، وللمرونة الكبيرة في الطلب على النقود للتغير في سعر الفائدة، فضلاً عن قلة مرونة الأسعار، كما أن هذا الاقتصاد يتعرض للتقلبات الاقتصادية.

مما سبق يتبين أن التوازن الكلي للاقتصاد يتأثر بعوامل عديدة تتسبب في تحقيقه أو الإخلال به. وأن اتجاه الطلب الكلي للنقص وما يؤدي إليه ذلك من بطالة أو اتجاهه للزيادة، وما قد يؤدي إليه ذلك من تضخم يتطلب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لعلاج هذا الاختلاف في التوازن.

ويمكن للحكومة من خلال السياسة المالية المناسبة أن تعالج هذا الاختلال فإذا نقص الطلب الكلي قامت بتعويض هذا النقص عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب (أو الاقتصار على تخفيض الضرائب) حتى يزداد الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل بدون تضخم، أما إذا زاد الطلب الكلي عن المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل فإنها تواجه ذلك بتخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب (أو مجرد الاقتصار على زيادة الضرائب) وبالطبع فإن الدولة لا بد وأن توجه إنفاقها بالقدر المطلوب وفي الوقت المناسب (دون تأخير) وأن يتكامل هذا الإنفاق مع النظام الضرائبي في الوصول إلى نقطة التوازن المطلوبة.

وهناك من الاقتصاديين من يرى أن تقوم الدولة أيضاً بالرقابة على الأسعار والأجور حتى لا يتجه الاقتصاد للتضخم عند المستويات العليا من التوظيف.

وتفيد السياسات النقدية التي تتبعها الدولة في هذا المجال أيضاً كعمليات السوق المفتوح أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي

النقدي لدى البنوك وغيرها من السياسات الكمية أو التأثير في الائتمان الاستهلاكي أو الائتمان لأغراض المضاربة أو غير ذلك من السياسات النوعية، إلا أن السياسات النقدية لا تعد كافية في التحكم في التقلبات الاقتصادية لأن هناك مدى لا تتجاوزه الدولة في خفض سعر الفائدة أو زيادة عرض النقود أو غيرها من الوسائل الأخرى كما أنها لا تستطيع التأثير في الحالة النفسية للمستثمرين إذا كانت متشائمة<sup>(١)</sup>.

---

(١) - Hansen A., Monetary Theory and Fiscal Policy, Mc. Graw Hill, 1940  
- Smith W.L. and Jeigen, Readings in Money, National Income, and Stabilization Policy, 2<sup>nd</sup>. Ed, Richard D. Irwin, Inc, 1970.

## خاتمة:

رغم الحلول المقترحة فإن النظام الرأسمالي لا يحقق الاستقرار المطلوب وذلك لما يلي:

١- طبيعة التقلبات الاقتصادية وأنها عملية تراكمية (تتبع من الإنفاق في حدود الدخل المتاح) وإن المعلومات عن هذه التقلبات تصل إلى الجهات المختصة بعد حدوث التقلبات بالفعل.

٢- قيام الرأسمالية على الحرية الفردية شبه المطلقة ومراعاة هذه الحرية في السياسات التي تباشرها الدولة في النشاط الاقتصادي، لذا فإن الإجراءات الاقتصادية المناسبة لمواجهة التقلبات الاقتصادية لا تتم في معظم الأحيان بالقدر المناسب.

٣- وجود المنافسة الاحتكارية واحتكار القوة وما يؤدي إليه ذلك من عدم مرونة الأسعار والأجور، فضلاً عما تؤدي إليه الاحتكارات من تجميد الأسعار في مجالاتها.

٤- إمكانية خلق النفود عن طريق الجهاز المصرفي وما يؤدي إليه من تضخم وإضرار بالقيم وإفادة الممولين على حساب غيرهم من طوائف المجتمع.

٥- بعد الممولين والقائمين على السياسة المصرفية عن القرارات الإنتاجية، وما يؤدي إليه ذلك حاجة الممولين لتوقع الطلب، ومرور فترة زمنية قبل اتخاذ قراراتهم بالتمويل وما يؤدي إليه ذلك من تأخر الاستثمار وما يترتب على ذلك من اختلاف الادخار المخطط عن الاستثمار المخطط.

٦- سوء توزيع الثروات والدخول بين أفراد المجتمع وما يترتب على ذلك من سوء استخدام الموارد المتاحة للمجتمع.

٧- سعر الفائدة كعامل في تشجيع الاكتناز والحد من الإنفاق الاستثماري لاتخاذ كمقياس للحد الأدنى للربحية المطلوبة من النشاط الاستثماري. ونظراً للنقلب في مستوى الأرباح في الأجل القصير وميله للانخفاض في الأجل الطويل لعوامل المنافسة بين المشروعات، ووجود حد أدنى لسعر الفائدة لا يقل عنه مهما زاد عرض النقود فإن ذلك يقيد الاستثمار ويجعله لا يتساوى مع الادخار.

٨- أن دافع الربح واختلاف التكاليف لظروف المنافسة الاحتكارية يحدث تبايناً في الأسعار ويجعلها لا تعبر عن حقيقة الأشياء ويعقد من عملية توفير المعلومات عن النشاط الاقتصادي للمجتمع ويزيد من تكلفتها.

٩- أن ربحية رأس المال النقدي في النظام الرأسمالي تتحدد من خلال التعامل في سوق النقود (التعامل بين المقترضين والبنوك التجارية) والأوراق المالية (والأسهم والسندات). ويقوم التعامل في هذين السوقين على توقعات والحالة النفسية للمتعاملين فيها، وربحية رأس المال كما هو معلوم تحدد قرارات الاستثمار. لذا فإن القرارات الاقتصادية لا تتم وفقاً للنواحي الإنتاجية بل تبعاً للنواحي النفسية للمتعاملين التي تعتبر أساساً لتكوين التوقعات، كما أن طبيعة التعامل في هذه الأسواق تفضل بين المدخرين والمنتجين، وتعمل على إحداث التقلبات الاقتصادية. لذا فإن النظام الرأسمالي لا يتحقق له التوظيف الكامل ويعاني من التقلبات بأشكالها المختلفة (بدرجات متفاوتة).

### الاشتراكية والتوازن:

في الاشتراكية (المجتمعية) تقوم الدولة من خلال الخطة الاقتصادية بتحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب فهي تحدد الإنتاج والاستهلاك

وتقوم بالتسعير وبالتوازن وفقاً للتخطيط المركزي الذي تباشره. وبالطبع فإن الاقتصاد المجتمعي (الاشتراكي) يواجه بصعوبات التخطيط وبأن كلا من توجيه الإنتاج وتحديد الأسعار وتخطيط الاستهلاك سيكون مقيداً بما تراه الدولة ومنظمتها ملائماً وليس وفقاً لحرية الأفراد واحتياجاتهم الفعلية وإشباع هذه الحاجات بالدرجة المرغوبة.

والتوازن المتواصل إليه في النظام المجتمعي توازن محاسبي، وليس بالضرورة توازن اقتصادي. كما أنه قد لا يتفق والمستويات المناسبة من الدخل. علاوة على أنه لا يعنى عدم حدوث اختلال في هذا التوازن. فمن الممكن أن تحدث البطالة ولكن بصورة مستترة (بطالة مقنعة)، وقد يحدث تراكم في المخزون. كما أن التضخم من الممكن حدوثه وإن كانت مظاهره مختلفة بنفاذ السلع من الأسواق وظهورها في السوق السوداء. وتواجه الاقتصاديات المجتمعية أيضاً التقلبات الموسمية والعرضية كما وتنتقل إليها التقلبات من الاقتصاديات الرأسمالية من خلال التعامل الخارجي معها، وخضوع هذا التعامل لقواعد التعامل الرأسمالي.

**الباب الثاني**  
**نظرية التوظيف في الاقتصاد الإسلامي**



# الفصل الأول

## معالم نظرية التوظف والتوازن العام

### للاقتصاد الإسلامي

مقدمة :

يعني التوازن العام في الدراسات الكلية للاقتصاد تحقق التوازن، أي التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي في المجتمع. ويقصد بالطلب الكلي مجموع قيم السلع والخدمات المطلوبة وهو بذلك يشمل كل أنواع الطلب الاستهلاكي والاستثماري في الاقتصاد. أما العرض الكلي فإنه مجموع قيم السلع والخدمات المعروضة من قبل المنتجين المختلفين.

وقد اختلفت آراء الاقتصاديين في كيفية تحقق التوازن العام. فقد كان الاقتصاديون التقليديون يرون أن التوازن الكلي للاقتصاد يتحقق عندما يصل المجتمع إلى مستوى التوظف الكامل، فإذا لم يصل التوظف إلى مستوى التوظف الكامل عانى الاقتصاد من الاختلال وعدم الاستقرار. وإن الطلب الكلي يتعادل بصفة مستمرة مع العرض الكلي لما يفترضونه من أن العرض يخلق الطلب عليه (وفقاً لقانون ساي للأسواق) لذا فإنهم يفترضون التوظف الكامل دائماً.

وجاء «كينز» بعد ذلك فقال بأنه ليس من الضروري أن يكون التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي عند مستوى التوظف الكامل، بل قد يحدث هذا التعادل عند مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل. وقد كان اهتمام كينز منصباً على التوازن في الأجل القصير وليس الأجل الطويل.

وقد عرف كينز التوازن، كما سبق، بأنه: تعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي، مع الوصول إلى أسعار توازنية لكل السلع والخدمات في جميع الأسواق في نفس الوقت، وأن يؤدي السعر في سوق العمل إلى تحقيق العمالة الكاملة أي التوظيف الكامل. ويرى «كينز» أن الطلب الكلي - أي الإنفاق الكلي - هو الذي يؤدي إلى مستوى التوظيف. لذا فإن تحقيق التوظيف الكامل يستلزم تحقيق المعدل المناسب للإنفاق الكلي للمجتمع. حيث أنه إذا زاد الطلب الكلي عن العرض الكلي فإن ذلك يؤدي إلى التوسع في الإنتاج مصحوباً بزيادة الأسعار، أو يقتصر الأمر على زيادة المستوى العام للأسعار إذا تخلف الإنتاج عن تلبية الزيادة في الطلب، فإذا استمرت الأسعار في الارتفاع حدث التضخم.

أما نقص الطلب الكلي عن العرض الكلي فإنه يؤدي إلى زيادة المخزون ونقص الإنتاج واتجاه الأسعار للانخفاض وحدث البطالة. وتأخذ هذه التقلبات في النشاط الاقتصادي أشكالاً مختلفة. كما تختلف في حدتها باختلاف الظروف. ومثلها التقلبات الموسمية والعرضية والدورية وغيرها. لذا فإن من المرغوب فيه أن يكون التوازن مستقراً. ولا جدال في أهمية الاستقرار للاقتصاد، إذ كلما تحقق استقرار أكبر للاقتصاد كلما قل الفقد في الدخل الحقيقي للمجتمع. إذ أن عدم استقرار الإنتاج الكلي يتسبب في سوء توجيه الموارد مما يعمل على نقص الإنتاج النافع عن الحدود الممكنة للاقتصاد. وحين يأخذ عدم الاستقرار هذا شكل التضخم أو الانكماش فإن عدم الاستقرار يتسبب في نقص الكفاءة وعدم العدالة، حيث أن التضخم أو الانكماش يعمل على سوء توزيع الدخل بين المقترضين، وأصحاب الدخل الثابتة (العاملين بأجور معينة ثابتة) وأصحاب الدخل غير الثابتة من التجار وأصحاب الأراضي والعقارات وغيرهم، بعكس الحال في أوقات استقرار

الأسعار، حيث يتم توزيع الدخل بالعدالة نسبياً بين أصحاب الدخل المذكورين.

ويعد استقرار التوازن أحد معاني الاستقرار في النظرية الاقتصادية، والاستقرار مطلوب في الأجلين القصير والطويل، إلا أنه يتركز في الأجل القصير على علاج التقلبات في النشاط الاقتصادي، أما في الأجل الطويل فإنه يعني العمالة الكاملة واستقرار الأسعار والنمو المستمر للاقتصاد في الإطار الممكن لهذه الأهداف معاً تحاشي التضخم والركود الطويلي الأجل في الاقتصاد.

وتقوم أدوات استقرار الاقتصاد على محاولة تغادي كافة الأزمات بأنواعها وأجالها الزمنية المختلفة لتحقيق الأهداف السابقة، وتتلخص هذه الأدوات في السياسات المالية والسياسات النقدية وسياسات الأجور والأسعار. فتعد السياسات المالية والنقدية من أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ويرى بعض الاقتصاديين أنه لا بد لدولة من أن تباشر الرقابة على الأسعار والأجور حتى لا يتجه الاقتصاد للتضخم عند المستويات العليا من التوظيف.

وإذ يعد تحقيق التوازن الكلي للاقتصاد القومي عند مستوى التوظيف الكامل مشكلة الاقتصاد في الأجل القصير، فقد تمت في هذه الدراسة محاولة التعرف على كيفية تحقيق هذا التوازن اقتصاد إسلامي ذي معالم متميزة ومختلفة عن تلك السائدة في الاقتصاد غير الإسلامي، وإظهار أهم أوجه الاختلاف بين الإسلام وغيره من الأنظمة خاصة الرأسمالية في هذا المجال. وهي محاولة قام بها الباحث لصياغة نظرية إسلامية للتوازن العام للاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل تقوم على فرضيات إسلامية تستمد أصولها من التنظيمات الإسلامية لجوانب الحياة الاقتصادية التي تتضح معالمها في بعض

آيات من كتاب الله، وأحاديث رسول الله ﷺ، واجتهادات بعض الفقهاء المسلمين. كما أنها تستفيد من الدراسات الاقتصادية المتاحة في محاولة صياغة هذه النظرية وعرضها في صورة اقتصادية تتلاءم مع العلم والدراسات الاقتصادية المعروفة.

وقد اعتمدت الدراسة على أدوات التحليل التي قدمها كينز لنظريته العامة في العمالة والنقود وسعر الفائدة دون التزام باتجاه وافترضاته التي تختص باقتصاد متقدم يعانى من الكساد، ووصل فيه استخدام رأس المال وبلغ فيه العرض منتهاه. حيث أن الاقتصاد الحالي للدول الإسلامية وجميعها دول نامية ليس بمتقدم ولا زالت مجالات التنمية أمامه واسعة وكبيرة بما فيها إمكانيات توظيف رؤوس الأموال وزيادة العرض. كما أن المجتمع الإسلامي واقتصاده متناميان بصفة دائمة للنمو السكاني والابتكار الفني والإفادة المثلى من الموارد المتاحة والبحث المستمر في الإفادة من الموارد الكامنة.

هذا ويختص النموذج الكينزي. بحالة اقتصاد مغلق ليس له علاقات خارجية مع دول العالم الأخرى. وهو افتراض يفيد في التبسيط ووضوح العرض للنموذج وسهولة استيعابه. ولا يعنى ذلك أن التوازن هدف في الاقتصاد الإسلامي بل أنه وسيلة فقط لتحقيق تقابل العرض الكلى والطلب الكلى حتى لا تحدث تقلبات اقتصادية. كما أن هناك جهود مستمرة لرفع مستوى هذا التوازن من فترة إلى أخرى في الأجل الطويل.

فإذا ما أخذنا هذا في الاعتبار، وأن التوازن الاقتصادي في الأجل الطويل يرتبط بالتنمية الاقتصادية وإمكانيات تسييرها بخطى قريبة من ثبات لتحقيق نمو مستقر ومتناسب للاقتصاد يرفعه من المستوى التوازني إلى آخر أعلى مع تجنب الحالات الحادة من التقلب والاختلال في النشاط الاقتصادي. كانت هذه الدراسة إذاً مطلوبة ومناسبة للأجل القصير إلى جانب دراسة

نموذج التوازن في الاقتصاد الإسلامي. في الأجل الطويل في الفصل الثالث من هذا الباب.

أولاً: التوظيف والتوازن قصير الأجل في الاقتصاد الإسلامي:

يتحقق توازن الاقتصاد كما سبق القول بتساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي وما يعنيه ذلك من تساوى الادخار المخطط مع الاستثمار المخطط والطلب على العمل مع عرضه، وعرض النقود مع الطلب عليها، وقد سبق أيضاً القول بأن التوازن العام يشترط تحقق التوازن في كل الأسواق معاً بما فيها سوق العمل الذي يلزم أن تتحقق فيه العمالة الكاملة حتى يكون التوازن مستقراً.

وأن الطلب الكلي هو العامل المؤثر في تحقيق التوازن تبعاً لكينز لثبات العرض الكلي نسبياً في الأجل القصير. وأنه يلزم التعرف على العوامل المسؤولة عن هذا الطلب (الإنفاق) لتكيفه عند المستوى المطلوب لتحقيق التوازن. وسوف نتناول الدراسة هنا التوازن في الاقتصاد الإسلامي والعوامل المتعلقة به والمؤثرة فيه دارسه نظرية أولاً، ثم نحاول صياغتها بعد ذلك في صورة رياضية محددة وتمثيلها بيانياً ما أمكن. مع العلم بأن هذا التوازن يشمل ضمناً عوامل هامة وفعالة في زيادة العرض الكلي مع الزيادة في الطلب الكلي ليتناسب ويتلاقيا الأجلين القصير والطويل أيضاً. إلا أن التركيز هنا كما سبق على الأجل القصير فقط.

ثانياً: العوامل المؤثرة في توازن الاقتصاد:

يمكن التعرف على ذلك من خلال دراسة العوامل المؤثرة في الطلب الكلي في الاقتصاد الإسلامي شاملاً العوامل المؤثرة في الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري، ودور الدولة في الحياة الاقتصادية إلى جانب بعض

الجوانب المتعلقة بالنقود والعمالة، دون إهمال لزيادة العرض الكلي لأن الإنفاق الاستثماري في الاقتصاد الإسلامي مستمر ومتنوع يتلاقى مع حاجات المجتمع ومتطلبات تنميه في إطار اللوازم الخمس وهي لوازم حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال في مجتمع متنامي واقتصاد حركي.

### العوامل المؤثرة في الإنفاق الكلي في الاقتصاد الإسلامي في مقابل غيره:

يتحقق توازن الاقتصاد بتساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي، وما يعنيه ذلك من تساوي الادخار المخطط مع الاستثمار المخطط، والطلب على العمل مع عرضه، وعرض النقود مع الطلب عليها، وقد سبق أيضاً القول بأن التوازن العام يشترط تحقق التوازن في كل الأسواق معاً بما فيها سوق العمل الذي يلزم أن تتحقق فيه العمالة الكاملة حتى يكون التوازن مستقراً. وأن الطلب الكلي هو العامل المؤثر في تحقيق التوازن تبعاً لكينز لثبات العرض الكلي في الأجل القصير، وأنه يلزم التعرف على العوامل المسؤولة عن هذا الطلب (الإنفاق) لتكيفه عند المستوى المطلوب لتحقيق التوازن.

وسوف تتناول الدراسة هنا هذه العوامل في الاقتصاد الإسلامي، ويمكن التعرف على ذلك من خلال دراسة العوامل المؤثرة في الطلب الكلي في الاقتصاد الإسلامي شاملاً العوامل المؤثرة في الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري وذلك لاعتبار أن العرض الكلي ثابت نسبياً في الأجل القصير.

وهذه العوامل منها ما يرجع إلى النظام الإسلامي نفسه وتعاليمه لاتباعه، ومنها ما يرجع إلى صفات شخصية في الأفراد أنفسهم، وهذه يجمعها معاً في ما نسميه عوامل ذاتية ونظامية، أما العوامل الأخرى فهي العوامل الموضوعية المقيسة في الدراسات الاقتصادية، ونظراً لأن هذه

العوامل النظامية والذاتية والعوامل الموضوعية تؤثر في كل من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري أيضاً فسندرسها في كليهما. وبيّن الشكل التالي رقم هذه العوامل المختلفة. هذا والعوامل المؤثرة في الإنفاق الاستهلاكي أقرب إلى الثبات نسبياً في الأجل القصير لأن القسم الخاص منها بالعوامل النظامية والذاتية يرتبط بتعاليم الإسلام التي لا تتغير في تكيف نمط الاستهلاك والنهي عن البخل وعن الإسراف والتوسط في الإنفاق الاستهلاكي وتكوين مدخرات كافية، ولارتباطها أيضاً بصفات شخصية ليست سهلة التغيير من آن لآخر في الظروف العادية للمجتمع والفرد وهي الصبر والكرم والرغبة في المثوبة من الله والميل للادخار. كما أن القسم منها الخاص بالعوامل الموضوعية وإن كان أكثر عرضة للتغيير إلا أنه لا يحدث فيه تغييرات كبيرة في الأجل القصير. وهي مقدار الدخل وكيفية توزيعه بين أفراد المجتمع ومدى حاجة الأفراد إلى السلع والخدمات الاستهلاكية المختلفة ومقدار الزكاة وتوزيعها بين مصارفها الثمانية، بالإضافة إلى اتجاهات الأسعار ( أي المستوى العام للأسعار)، وهو أيضاً قليل التذبذب من وقت لآخر لطبيعة الاقتصاد الإسلامي وضوابط المنافسة في الأسواق وضوابط الإصدار النقدي أما العوامل المؤثرة في الإنفاق الاستثماري فهي أكثر عرضة نسبياً للتغيير بما يجعل الإنفاق الاستثماري نفسه أكثر عرضة للتغيير عن الإنفاق الاستهلاكي. ومع ذلك فكل نوعي الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي أقل عرضة للتغيير عما هو عليه الإنفاق بنوعيه في المجتمعات الأخرى كما سيأتي في دراسة دالتي الاستهلاك المباح والاستثمار الحقيقي في الاقتصاد الإسلامي.



والعوامل المؤثرة في الإنفاق الاستثماري منها العوامل النظامية والذاتية ومنها العوامل الموضوعية. أما العوامل النظامية والذاتية فهي: منع الاكتناز والبخل والنهي عن الإسراف والتبذير (تبديد الموارد) ومنع الريا (الفائدة على رأس المال) وتكييف نمط الاستثمار بما يتفق مع ترتيب الحاجات تبعاً لمدى أهميتها للمجتمع الإسلامي بما يكفل التوافق بين هيكل الطلب الكلي وهيكل العرض الكلي في الاقتصاد الإسلامي.

ويضاف إلى هذه العوامل توفير الضمانات للمستثمرين والعاملين والحط من الديون على المعسرين والاستثمار التطوعي رغبة في المثوبة من الله (عز وجل) وعوامل الحد من طلب السيولة والحث على العمل.

أما العوامل الموضوعية فهي: فرض الزكاة على الأشكال المختلفة من الأموال بنسب محددة ثابتة لكل شكل منها، إلا أن هناك بعض الاختلافات في هذه النسب بين الأشكال المختلفة، كما أن شروط فرض الزكاة تعطى بعض الإعفاءات لبعض صور من الأموال بما يشجع أنماط معينة من الاستثمار تفوق غيرها في عدم المقدرة الإنتاجية للمجتمع. وإلى جانب الزكاة فهناك معدل المشاركة في الربح (أي عائد رأس المال من مشاركته في الربح في المشروعات الاقتصادية المختلفة) وكذلك إحياء الموات وتنمية الموارد المختلفة والحوافز المرتبطة بذلك، والحث على الإقتان والابتكار والتجديد في أساليب وفنون الإنتاج والعلوم النافعة والمفيدة، كما هناك أيضاً الحد من تقلبات الأسعار (كأثر من آثار عوامل نظامية في إلغاء المقامرة وضوابط معينة في الطلب على النقود) وضوابط الإصدار النقدي وهذه العوامل كما هو واضح تختلف في كثير منها عما قال به كينز أو غيره من الاقتصاديين. فالدراسات الاقتصادية التي قدموها تقسم العوامل إلى موضوعية وذاتية، إلا أن أغلبها موضوعية كما هو موضح بالجدول سابقاً وهي تتركز في جانب

الإنفاق الاستهلاكي على العوامل المؤثرة في الميل للاستهلاك وهي توزع الدخل وقيم وممتلكات الأصول واتجاهات الأسعار والفائدة على رأس المال. بالإضافة إلى عامل ذاتي هو الميل للادخار، وبذا تتفق الدراسات الاقتصادية مع الاقتصاد الإسلامي، في عاملين موضوعيين هما توزيع الدخل واتجاهات الأسعار وعامل ذاتي هو الميل للادخار، أما الفائدة على رأس المال فهي غير موجودة أصلاً في الاقتصاد الإسلامي. وأما قيم وممتلكات الأصول فلم تذكرها لأن المسلم يتوسط في استهلاكه تبعاً للمتعارف عليه في المجتمع والعصر الذي يعيش فيه لأقرانه من الأغنياء والفقراء وبدون إسراف أو بخل وأن الإنفاق الاستهلاكي هذا يلحظ فيه لوازم حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال لشخصه ولمن يعول ولأقاربه وجيرانه وغيرهم من طوائف المجتمع فيما يمكنه القيام به أو يتعين عليه القيام به.

لذا فالتوسع في الإنفاق أو التضييق فيه لا بد أن يلحظ فيه هذه المسؤولية المتعددة لذا فقد لا تتغير إذا ما تغيرت قيم الأصول إلا إذا أدت لزيادة دخله فتتبع عامل الدخل، كما أن التغيرات الكبيرة في الأسعار ترتبط بحالات التضخم والاقتصاد الإسلامي يقل فيه ذلك في الحالات العادية أما الإنفاق الاستثماري فإن العوامل المؤثرة فيه في الدراسات الاقتصادية تربط بين الكفاءة الحدية لرأس المال والفائدة على رأس المال، ولا توجد الفائدة على رأس المال في الاقتصاد الإسلامي، وتضبط السوق النقدية والإصدار النقدي بعوامل عدا تلك التي تسود الاقتصاد الرئوي كما أن التفضيل النقدي في المجتمع الإسلامي له سمات مختلفة توضح عند دراسة سوق النقد في الاقتصاد الإسلامي.

## أولاً: الإنفاق الاستهلاكي ودالة الاستهلاك

تعد العوامل التالية أهم العوامل المؤثرة في الإنفاق الاستهلاكي في

الاقتصاد الإسلامي، وهي:

### ( أ ) العوامل النظامية والذاتية وتشمل:

١- تكيف نمط الاستهلاك والنهي عن البخل وعن الإسراف.

٢- الرغبة في المثوبة من الله ويتصل بها ما يتمتع به الشخص من قدرة

على الصبر وإيثار الآخرين على نفسه (حتى عند حاجته) وبذل

للمال في أوجه المنافع المختلفة للمجتمع رغبة في المثوبة في الله

وفضله الذي ليس له حدود.

٣- الميل للادخار وهي سمة عامة في المجتمع للنهي عن الإسراف

وللحث على تكوين مدخرات كافية للطوارئ وللاستثمار المباشر

لمصلحة الفرد ومن يعول.

### (ب) العوامل الموضوعية:

١- مقدار الدخل المتاح وكيفية توزيعه في المجتمع ويرتبط بهذا التوزيع

المستوى المعيشي المناسب (في المجتمع الإسلامي) لكافة أفراد

المجتمع والذي يحدد مدى حاجة الأفراد وبالتالي إعادة التوزيع

المناسب للدخل في المجتمع (شاملاً إجراءات جمع وتوزيع الزكاة

والصدقات وغيرها من المدفوعات التحويلية الإسلامية المشروعة

بين أفراد المجتمع وبعضهم البعض ومن الدولة إلى الأفراد).

٢- اتجاهات الأسعار: ولم تثبت الدراسات وجود أثر ملموس له على

الإنفاق الاستهلاكي وإن كان متوقعاً أن يزيد الإنفاق الاستهلاكي

باتجاه المستوى العام للأسعار للزيادة. ومع ذلك فالدراسات المشار

إليها لم توضح ذلك.

## ( أ ) تكيف نمط الإنفاق الاستهلاكي:

تقوم قواعد ترشيد الإنفاق الاستهلاكي في الإسلام على ما يلي:

١- توفيه الاحتياجات الأساسية للفرد والمجتمع وهي السلع الضرورية التي بها يتم حفظ الحياة وأداء الواجبات وحماية المجتمع وتحقيق الأمن، ووجوب تعاون أفراد المجتمع جميعهم في توفيرها، علاوة على قيام الفرد بأداء الحقوق المفترضة عليه لمن يعول من أقرباء، وقد جعل الإسلام ذلك في مرتبة الجهاد في سبيل الله نصره لدينه.

٢- يلي ذلك توفيه الاحتياجات شبه الضرورية للفرد والمجتمع وتشمل هذه الاحتياجات كل ما من شأنه تيسير تحمل أعباء الحياة وواجباتها، وهذه الاحتياجات من الأشياء التي يتفاوت فيها الناس تبعاً لمنزلتهم الاجتماعية وقدراتهم وظروفهم وأعبائهم المعيشية علاوة على ظروف المجتمع الإسلامي ككل.

٣- تقع الكماليات في المرتبة الثالثة وهي تشمل التحسينيات والتكميلات من السلع والخدمات التي تدخل الجمال والمتعة على الحياة الإنسانية دون إسراف أو ترف، وهي من المباحات من الطيبات والنعم التي وهب الله لعباده ليتمتعوا بها ويشكروه عليها، على أن يكون استهلاكهم منها بالقدر الذي يتفق ودخولهم دون إسراف أو تقتير، ودون تأثير في إنتاج الضروريات اللازمة للمجتمع.

٤- منع الإسراف، وهو ما زاد عن إمكانيات الفرد وموارده ومسئوليياته ولم يناسب ظروف المجتمع ولم يسمح بتحقيق التوازن بين الاستهلاك الحاضر والمستقبل والقيام بالواجبات تجاه النفس والأسرة والمجتمع، ويعد ذلك من المحرمات.

٥- تحريم السلع والخدمات غير النافعة، فيحرم الإسلام كل ما يضر

بالفرد أو المجتمع من سلع وخدمات ضارة بالجسم أو العقل، أو تؤدي إلى تبديد الموارد بدون منفعة.

### (ب) الادخار:

يهدف النظام الاقتصادي الإسلامي إلى دعم القدرة الاقتصادية للمجتمع بصفة مستمرة حتى يتمكن من تحسين مستويات المعيشة، وقد رغب الإسلام لذلك في التوسط بين الإنفاق الاستهلاكي والادخار على النحو التالي:

يقول ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾

(الفرقان: ٦٧)

ويقول جل شأنه: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ

الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ (الإسراء: ٢٩)

ويقول جل شأنه: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ (الأعراف: ٣١).

ويقول جلا وعلا: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ

قِيَامًا ...﴾ (النساء: ٥).

وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: «يا رسول الله أوصني بمالي كله،

قال: لا، قلت: فالشطر قال: لا، قلت: الثلث، قال: فالثالث والثالث كثير. إنك

إن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكفون الناس في أيديهم وإنك

مهما أنفقت فإنها صدقة حتى اللقمة ترفعها إلى في امرأتك». (متفق عليه).

### (ج) توزيع الدخل:

يعمل الإسلام على كفالة الحد الأدنى اللائق من مستوى المعيشة

لكافة أفراد المجتمع وتحقيق عدالة توزيع الدخل بينهم.

وذلك وفقاً للتواعد التالية:

١- أن مستوى المعيشة المكفول يتحدد بمقاييس العصر الذي يعيش فيه المسلمون. ولذا لم يحدد بقيم ومقادير بل حدد باحتياجات اقتصادية واجتماعية قوامها المأكل والمشرب والملبس والمسكن ووسائل الانتقال والاتصال وتكوين الأسرة والتعليم ومواجهة الأحداث والكوارث والإصابات والوفاة وسائر أوجه الاحتياجات بمستوياتها السابقة تبعاً لظروف الاقتصاد والمجتمع ومتطلبات الأمن والدعوة والجهاد.

٢- أن تحقيق مستوى المعيشة المشار إليه مطلوب لكافة أفراد المجتمع من قادرين على العمل ولا يحققونه من دخولهم الخاصة، أو عاجزين أو معوقين عن العمل، دون تدخل في آلية السوق وجهاز الثمن الذي يحدد الأجر والأثمان والأرباح في إطار المنافسة الإسلامية المشروعة.

ويعتمد الإسلام في تحقيق ذلك من تعاون وتكافل أفراد المجتمع وجماعته وسلطاته التنفيذية والذي يقوم على أساس التربية الإسلامية لأفراده والقواعد والتنظيمات التشريعية وتدخل الدولة بإجراءات إعادة التوزيع المشروعة لتحقيق التكافل والعدالة الاجتماعية المناسبة.

وقد جعل الإسلام لهذا التكافل الاجتماعي والعدالة التوزيعية موارد منها ما هو محدد المقادير: كالزكاة، والعشور، والخراج، والكفارات، والفيء، والغنائم، والجزية وغيرها من مساهمات غير المسلمين، ومنها ما هو عام تتغير قيمته تبعاً لتطوع الأفراد واحتياجات المجتمع، ومثاله: الصدقات، الإنفاق في كافة المنافع المطلوبة للمجتمع، وما تفرضه احتياجات المجتمع من موارد إضافية تقوم الدولة بجبايتها وقروض تقترضها من المواطنين عند الضرورة بلا فوائد.

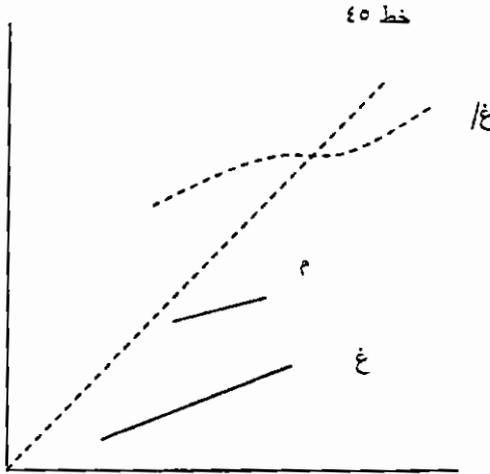
## دالة الاستهلاك في اقتصاد إسلامي:

أن تنظيم الإسلام للإنفاق الاستهلاكي من حيث ترشيده وتوفير احتياجات أفراد المجتمع الأساسية وتوفير مدخرات كافية يعمل على أن يكون للمجتمع موارد كافية لدعم طاقته الإنتاجية بصفة مستمرة، والحد من المشاكل الاقتصادية التي يواجهها المجتمع من جراء الإنفاق الترفي، والتنوع، والتطور غير المبرر اقتصادياً وإسلامياً في الرغبات الإنسانية، وما يؤدي إليه ذلك من انحراف في استخدام الموارد المتاحة للمجتمع عن الوفاء بالاحتياجات الأساسية.

ولعل من أهم آثار تنظيم الإنفاق الاستهلاك وإعادة توزيع الدخل في المجتمع بزيادة حصة الفقراء من هذا الدخل لمقدار الزكاة والصدقات وكافة المساعدات التي يقدمها الأفراد والحكومة - بالإضافة إلى الإنفاق الواسع على الخدمات الهامة كالتعليم والدعوة والجهاد والصحة والإسكان والمرافق العامة وغيرها، في الأجل القصير تلك النتائج التي ذكرها:

١- ارتفاع مستوى دالة الاستهلاك وزيادته نظراً لزيادة الميل الحدي للاستهلاك لدى الطبقات الفقيرة إلى توزيع الدخل لصالحها عنه لدى الطبقات الغنية في المجتمع التي يقل لديها هذا الميل، ولزيادة الإنفاق على الخدمات الهامة والعامة سالفة الذكر. وبالطبع سيكون ذلك في حدود ضيقة نسبياً، لأن ذلك يقابله منع الاستهلاك الترفي والتبذير واستهلاك المحرمات في المجتمع الإسلامي، إلا أنه قد يؤدي لزيادة نسبية في الإنفاق، وبفعل المضاعف يزداد أثرها على الدخل، كما أن للمعجل دوره أيضاً في زيادة الاستثمار بالتالي.

وببين الشكل البياني التالي دالة الاستهلاك في مجتمع إسلامي بدالة مقارنة بدالة الاستهلاك في مجتمع غير إسلامي.



شكل بياني رقم (٢٠)

دالة الاستهلاك المباح في اقتصاد إسلامي واقتصاد غير إسلامي

م في اقتصاد إسلامي

غ م اقتصاد غير إسلامي

غ تضم المباح وغير المباح أيضاً في اقتصاد غير إسلامي حيث م تمثل دالة الاستهلاك في مجتمع إسلامي قائم على الزكاة.

غ تمثل دالة الاستهلاك في مجتمع غير إسلامي.

٢- تكيف الهيكل السلعي للطلب الكلي في المجتمع بزيادة الطلب على الضروريات وشبه الضروريات نتيجة لزيادة القوة الشرائية النسبية لـ الفقراء كأثر من أثر إعادة توزيع الدخل، ونقص الطلب على الكماليات والتي يعد الأغنياء المصدر الرئيسي لطلبها - لانخفاض القدرة الشرائية للطبقات الغنية لنفس السبب (إعادة توزيع الدخل). وهو عامل هام في تحقيق إشباع الاحتياجات الحقيقية للمجتمع، والحد من التطور والتتو

غير المرغوب فيه الحاجات والاستهلاك الترفي والإسراف الذي يسود المجتمعات الرأسمالية، ولا يعني ذلك بالطبع تقييد حرية الأفراد في الاستهلاك، كما يحدث في المجتمعات ذات التخطيط المركزي إلا أن الأثر النهائي لإعادة التوزيع هذه سترفع من المستوى المتحقق من المنافع الاقتصادية وتحسن من مستويات التغذية والصحة في المجتمع. ومن الممكن بناء على ذلك القول بأن الإنفاق الاستهلاكي في المجتمع الإسلامي يتوقف على الدخل وعلى الزكاة أي أن  $س = ذ (ل، ز)$ .

هذا وهناك عوامل تضبط الإنفاق في المجتمع الإسلامي منها ما يزيد الإنفاق المباح على النفس على من يعول ومنها ما يمنع إشكالاً من الإنفاق توجد في المجتمعات غير الإسلامية، ولا توجد في المجتمعات الإسلامية.

أ: ضبط الإنفاق الاستهلاكي في الإسلام على النفس ومن يعول على

ض، ح، ت في حدود الدخل بظروف المجتمع مع الإنفاق في مجالات أخرى مثل:

- الزكاة بأنواعها المختلفة.

- الدعوة الإسلامية والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإعلاء كلمة الحق.

- نفقات الوقف في سبيل الله لطلبة العلم وأبناء السبيل وللفقراء والمساكين وعلاج المرضى.

- أجهزة الحسبة بوظائفها الإسلامية ومسمياتها المعاصرة.

- ما تتطلبه ظروف المجتمع أو المجتمعات الأخرى لمقابلة احتياجات دائمة أو طارئة.

- التطوع بإنفاق استهلاكي في أوجه البر المختلفة وهي تجعل الاستهلاك المباح في المجتمعات الإسلامية أكثر من مثيله المباح (وفقاً للشريعة الإسلامية) في المجتمعات الأخرى.

ب: بعض أنواع إنفاق استهلاكي في مجتمعات غير إسلامية لا يوجد في مجتمعات إسلامية:

- الخمر ولوازمها من بارات ومصانع أو أجهزة والخدمات التسويقية، والأضرار الناشئة عنه ونفقات علاج مرضاها.

- الميسر وحاناته والأضرار الناشئة عنه والمراهنات.

- الزنا ونفقاته ونفقات وسائل منع الحمل المقترنة به ونفقات الأولاد غير الشرعيين.

- أنية الذهب والفضة والتحف والصور الممنوعة والتماثيل وأدوات التجميل المحرمة، والزينة غير المشروعة.

- الملاهي المحرمة والنوادي الليلية وأدوات اللهو المحرمة والاحتفالات غير المشروعة والمراقص وأجهزة الإعلام الإفسادية والسفر والسياحة المحرمة وغير ذلك.

- الإنفاق على بناء القبور وتزيينها.

- الدعاية الخادعة وأجهزتها المختلفة.

- الإسراف والتبذير في الإنفاق على السلع والخدمات الأخرى المختلفة.

- وهي تزيد من الاستهلاك الإجمالي (مباح وغير مباح) في المجتمعات غير الإسلامية عن الاستهلاك الإجمالي في المجتمعات الإسلامية.

## دالة الاستهلاك في الأجل الطويل:

الذين عالجوا دالة الاستهلاك في الأجل الطويل (وهي تفيد في توقيع الطلب) لتركيزها على العوامل الموضوعية غالباً — عدا بعضهم الذي يدخل العوامل الاجتماعية التي يلمسها في واقع المجتمعات المعاصرة والتي لم يصنفها تبعاً لإتباعها للإسلام عقيدة وشريعة من عدمه — فإن دالة الاستهلاك هذه الذي قال عنها الاقتصاديون قد رأوا فيها آراء متباينة منها ما يلي<sup>(1)</sup>:

١- نظرية الدخل المطلق، والتي قال بها كينز ومن وافقه، وهي تفيد بأن الاستهلاك يزيد بزيادة الدخل ولكن بنسبة أقل. وقد تبين صحة ذلك في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فلم تثبت الدراسات التطبيقية لبعض الاقتصاديين ذلك، بل أنها أظهرت خلاف ذلك.

ومن هذه الدراسة دراسة سامويلسون التي اقترح فيها أن الاستهلاك ينمو في الأجل الطويل بنسبة معينة من الدخل، وأن المستهلك يميل للاستمرار في المستوى المعيشي الذي اعتاد عليه في فترة سابقة.

وقال سميث بأن دالة الاستهلاك في الأجل الطويل تأخذ شكل دالة الاستهلاك الكينزية ألا أنها تتجرف تدريجياً لأعلى مع تزايد الدخل.

وقد استخدم بيانات عن الاستهلاك في الولايات المتحدة للفترة ١٩٢٣-١٩٤٠م وذلك لنزول السكان من الريف إلى المدن والميل الحدي للاستهلاك في الريف أقل منه في المدن، ولأثر الإعلان وظهور سلع جديدة

- 
- (1) Ackley G., *Macro- economic Theory*, The MacMillan, Co. New York, 1961.  
- Duesenberry, O., « *Income - consumption Relations and Their Implications* » in *Income, Employment and Public Policy: Essays in Honor of Alvin Hansen*, New York: Norton, 1948.  
- Friedman, M. *A theory of the consumption function*, Princeton: National Bureau of economic Research, 1957.  
- Modigliani F., and Ando, A. « *Tests of the life - cycle Hypothesis of savings* » *Bulletin of the Oxford institute of Statistics*, Vol. 19, No. 2, 1960.

بصفة دائمة فضلاً عن التغيير في الأنواق والعادات الاستهلاكية، والتقاليد والمحاكاة في الاستهلاك الذي يزيد الاستهلاك بزيادة الدخل، كما يزيد أيضاً حتى بالنسبة لذوي الدخول الثابتة مما يدفع من مستوى دالة الاستهلاك.

٢- قال دوزنبيري بنظرية الدخل النسبي وفيها أن ثبات الميل المتوسط للاستهلاك في الأجل الطويل يحدث فقط حالة ثبات نمط توزيع الدخل في المجتمع. فإذا ما تغير توزيع الدخل تغير الميل المتوسط للاستهلاك، فالإتجاه نحو عدالة توزيع الدخل والمساواة في الدخول يؤدي لخفضه، أما الإتجاه نحو عدم العدالة والمساواة وزيادة التفاوت يزيد من قدره. وذلك لأثر المحاكاة لدى الطبقات الفقيرة لما رأوه من استهلاك الأغنياء مما يرفع نسبة الاستهلاك لدى الفقراء إلى دخولهم.

٣- رأى توبين أن الأدلة تميل إلى جانب نظرية الدخل المطلق، التي يحدد فيها الدخل المطلق مستوى الاستهلاك، وليس الدخل النسبي، ومع ذلك يرى أن كلتا النظريتين ليستا جديرتين بالقبول، وأن الأفراد يتأثرون في استهلاكهم ويعدلون قراراتهم الاستهلاكية تبعاً لمقدار ثروتهم وأصولهم السائدة المتاحة لديهم (أي الاستثمارات المالية المدرة للفوائد الربوية).

٤- يرى فريدمان أن الدخل الدائم أو المعتاد هو المؤثر في قرارات الأفراد الاستهلاكية. وأن التغيرات في الدخل الدائم إن كانت صغيرة فإن الأثر الأهم لهذه التغيرات يكون في مستوى الإذخار، وتؤدي التغيرات بالزيادة في هذه الحدود الضئيلة إلى انخفاض الميل الحدي للاستهلاك بدرجة عالية.

٥- يرى مود بجلياني أن المستهلك يحاول أن يجعل موارده للاستهلاك على نفس المستوى طوال مدة حياته، ويطلق على رأيه هذا بفكره الدخل طول فترة الحياة أو افتراض فترة الحياة. وفيها يفترض أن المستهلك يعهد إلى

تكوين مدخرات كافية خلال فترة العمل من حياته حتى يحافظ على نفس مستوى الاستهلاك خلال سنوات التقاعد.

وبالطبع فإن هذه الآراء المختلفة فيما يتعلق بالدخل المطلق أو النسبي أو الدائم أو غيرها إن هي إلا تفسيرات بديلة لنفس الظاهرة، ومن الممكن دمجها معا في نموذج واحد. كما أن هناك عوامل أخرى تؤثر في الاستهلاك بجانب هذه العوامل مثل السياسات الضريبية والمدفوعات التحويلية الحكومية وسياسات توزيع الأرباح الخاصة بالشركات، وعائد رأس المال كتغير يؤثر على الادخار وبالتالي على الاستهلاك وعادات وميول المستهلكين، هذا بالإضافة إلى الخصائص الطبيعية للسكان (كالعمر والمهنة والحالة الاجتماعية وحجم الأسرة وتكوينها ودرجة التعليم والجنس وغيرها) وقد حاول ليدال وكلاهن وغيرها قياس مدى تأثيرها على الاستهلاك لاستبعاد هذا التأثير حتى يمكن التعرف على أثر التغيرات الاقتصادية الهامة على نمط الاستهلاك. ومن ثم اتخاذ سياسات اقتصادية أكثر مناسبة وملائمة.

### توقع الطلب في الاقتصاد الإسلامي:

بادئ ذي بدء فإن هناك خصائص للمجتمع الإسلامي من خلال قيم الناس وتصرفاتهم الاستهلاكية تختلف عن تلك المذكورة في بعض النظريات السابقة. فالمجتمع الإسلامي لا يتصف بتباين الدخل الشديد وطريقة المعيشة وعادات الأفراد الاستهلاكية والتقليد والمحاكاة التي نكرت في بعض هذه النظريات (نظرية دوزنبري عن الدخل النسبي، وما قاله سميث عن الانجراف وعوامله) فالمجتمع الإسلامي ينص بتقارب الأذواق نسبياً فيه في إطار الطلبات ولا تتباين أنماط الاستهلاك كثيراً للالتزام بالتوسط في

الاستهلاك وتقديم الأغنياء زكاة أموالهم للفقراء من أوسطها، وعدم وجود أحسن والدعاية الخادعة والترف فضلاً عن النهي عن التقليد.

وبالنسبة لتأثير مقدار الثروة والأصول السائدة فإن الأصول السائدة الربوية لا توجد في اقتصاد إسلامي، أما غيرها فمن الممكن أن تتغير قيمته (كالأسهم الخاصة بشركات تعمل في نشاط مشروع). إلا أن ضوابط إصدار النقد ومنع الربا الذي يزيد من توليد نقود الودائع لدى المصارف تحد من تغير الأسعار والقدرة الشرائية للنقود والتي تسبب عادة التغيرات الكبيرة في قيمة الثروات، لذا فإن الرأي القائل بذلك (رأي توبين) قد لا يكون دقيقاً في اقتصاد إسلامي. كما أن رأي مود جلياني في المحافظة على مستوى الاستهلاك طول الحياة يبدو أنه غير واقعي. ويبقى بعد ذلك اقتراح الدالة الذي قال به كينز، والاقتراح الذي قال به فريدمان، واقتراح مود جلياني، فإن رأي كينز بأن الاستهلاك يزيد بزيادة الدخل ولكن بنسبة أقل يتعارض مع رأي فريدمان بزيادته بنسبة أكبر، بالنسبة للاقتصاد الإسلامي فإن السلع التي يتم استهلاكها تصنف إلى ثلاث أقسام، ضرورية وحاجيه وتحسينية وفي أولى مراحل التنمية والتوسع الاقتصادي وارتفاع مستوى النشاط فإن غالبية الاستهلاك تكون من الضروريات وبعض الحاجات والقليل من التحسينيات وبتزايد ثروة المجتمع ودخله مع استمرار التوسع والنمو يتحقق للمجتمع المزيد من الرفاهية ويزداد استهلاك الحاجيات نسبياً، وكذلك التحسينيات ولكن بدرجة أقل، ثم مع المزيد من النمو وعلاج المشاكل يزداد توفير الاحتياجات المعيشية والدينية بكافة أقسامها الضرورية والحاجيه والتحسينية ومكملات كل أيضاً ويتحقق ذلك لأكثر عدد من أفراد المجتمع، وفي كل دورة من دورات الارتفاع في النشاط الاقتصادي تزداد الرفاهية وعدالة

التوزيع، وإمكانية المجتمع على نشر الدعوة الإسلامية في الأماكن التي تكن قد بلغت من قبل وبالأساليب المناسبة.

هذا النمط في النمو وزيادة الدخل وعدالة توزيعه والقيام بمهام الدعوة على وجه أنسب يؤثر على الطلب الكلي تبعاً لطبيعة مرونة الطلب على مختلف أقسام السلع والخدمات، وهي التي يتوقع لها أن تكون على النحو التالي:

١- أن زيادة الدخل يتبعها زيادة أقل منها في الإنفاق على الضروريات والتي تمثل نسبة هامة من الدخل كما سبق، وزيادة الدخل تسمح للمستهلك بالانتقال درجة أخرى في استيفاء جانب لم يسمح به دخله السابق من هذه السلع وهو بالضرورة أقل نسبياً من السابق، ويسمح له أيضاً بالتييسير على نفسه وعلى ذويه وآخرون في المجتمع فينتقل إلى الحاجات أو يزيد من إنفاقه عليها ليستزيد من التيسير الممكن في القيام بأعباء الحياة.

٢- أن زيادة الدخل يصحبها زيادة الإنفاق على الحاجيات ربما بمعدل ما ولمعدل زيادة الدخل، لأنها لم تحفظ في السابق بالقدر الكافي من الاهتمام في إنفاقه لأنها تمثل مرتبة أقل في نمطه الاستهلاكي.

٣- تؤدي زيادة الدخل إلى زيادة النسبة المئوية من الدخل المخصصة للإنفاق على التحسينيات، أي أن الإنفاق عليها يزيد بنسبة أكبر من زيادة الدخل، لإدخال الجمال والزينة على الحياة في حدود ما هو مباح شرعاً<sup>(١)</sup>.

لذا يمكن القول بأن زيادة الطلب المصاحبة للنمو بمعدل أقل من معدل زيادة الدخل في أولي مراحل النمو، يليها زيادة بمعدل قد يكون مساوياً لمعدل

---

(١) محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد التحليلي الإسلامي، التصرفات الفردية، دار حافظ للنشر، جدة، ١٤٠٩هـ، ص ص ١٧٧ - ١٧٨.

زيادة الدخل في مراحل تالية، وفي المراحل المتقدمة من النمو قد يزيد الطلب بمعدل أعلى نسبياً من معدل زيادة الدخل خاصة إذا ما أدخلنا في الاعتبار إمكانية التوسع في هذه المراحل في الدعوة الإسلامية لدى المجتمعات الأخرى والتي قد يصاحبها إنفاق واسع على ذلك لزيادة فرص نجاحها لديهم في هذه الظروف، ثم تعود زيادة الطلب إلى معدل أقل من معدل زيادة الدخل لعدم تجاوز حد التحسينات إلى الإسراف، إلا أنه يتعين الانتباه إلى أن معدلات الزيادة في الطلب في كل مرحلة تقل عن مثيلتها في المجتمعات الأخرى التي تعيش في ترف وإسراف، وللاستهلاك لديها قيمة اجتماعية، سبق توضيحها.

ويتطلب التأكد من ذلك دراسة واقعية لما يجري عليه الحال في المجتمعات الإسلامية المختلفة. وقد قام مختار متولي بدراسة دالة الاستهلاك في عدد من الدول الإسلامية المعاصرة (٣٠ دولة)، وكانت دراسة تقريبية لصعوبة الحصول على البيانات المطلوبة، ولقصر الفترة الزمنية أيضاً في بعض الحالات، كما أن هناك ظروف تعربها هذه الدول مثل الزيادة الكبيرة المفاجئة للدخل في الدول المصدرة للنفط، وحالات التضخم السائدة، وعدم جمع الزكاة بكافة أنواعها وتوزيعها، وعدم فصل البيانات المتعلقة بغير المسلمين، ولا تلك، المتعلقة بسلع منهي عن استهلاكها، وأظهرت الدراسة أن الإنفاق الاستهلاكي في عدد من الدول الإسلامية المعاصرة يمكن تفسيره بافتراض الدخل الدائم، والإسراع الاستهلاكي بدرجة مناسبة<sup>(١)</sup>. وافترض الإسراع الاستهلاكي صيغة جديدة لافتراض الدخل المطلق أدخلها د. مختار

---

(١) انظر: مختار محمد متولي، أحكام الشريعة الإسلامية ودوال الاستهلاك في الدول الإسلامية المعاصرة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز - الاقتصاد الإسلامي، مجلد ١،

متولي على دراسة لعدم ملائمة الافتراضات الخاصة بالدخل الدائم والنسبي والمطلق ودورة الحياة لسلوك الإنفاق الاستهلاكي في عدد من الدول الإسلامية، وهذا الصيغة تقوم على فكرة أن الدول الفقيرة جداً يكون الدخل فيها متواضعاً وكافياً فقط لسد الحاجات الضرورية، فإذا زاد الدخل (خاصة إذا حدث بصورة مفاجئة وكبيرة) يحدث إسراع في الإنفاق الاستهلاكي لتحقيق التطلعات فيزداد الاستهلاك بمعدل أعلى من معدل زيادة الدخل، ويستمر هذا السلوك حتى يصل الدخل إلى مستوى معين فيعود الميل للاستهلاك إلى الاستقرار ويتناقص الميل الحدي من الاستهلاك كلما زاد الدخل.

وفي الحقيقة فإن النتيجة التي أظهرتها دراسة د. مختار تؤيد ما توصلنا إليه من حالات ثلاث سابقة لأن النمو في الاقتصاد الإسلامي نمو مستقر في الغالب.

## ٢- الإنفاق والاستثمار:

يشجع الإسلام الاستثمار بسبل عديدة لعل من أهمها إلى جانب التوسط في الإنفاق الاستهلاكي على النفس وعلى منافع المجتمع، ما يلي:

(أ) توجيه المدخرات نحو سبل الاستثمار المختلفة.

(ب) إلغاء الفائدة على رأس المال، وتقديم نظام المشاركة في الربح بدلاً منها.

(ج) تكييف نمط الاستثمار في المجتمع بما يؤدي إلى تناسب الهيكل السلعي للعرض مع الهيكل السلعي للطلب، وحسن الانتفاع بالموارد.

(د) توفير الضمانات للمستثمرين لمنع الإحباطات والحالات النفسية السيئة التي تؤثر في قراراتهم بالاستثمار.

(هـ) الحد من تقلبات الأسعار.

وفيما يلي نتناول هذه القواعد بشيء من التفصيل:

### القاعدة الأولى: توجيه المدخرات نحو الاستثمار:

وتقوم هذه القاعدة على إلغاء الاكتناز والبخل، وفرض الزكاة على الأموال غير المستثمرة بنسب تزيد على تلك المفروضة على الأموال غير المستثمرة (في أصول عينية)<sup>(١)</sup>، وإدخال العوائد الاجتماعية والثواب الأخرى إلى جانب العوائد المباشرة من الإنتاج على النحو التالي:

١- إلغاء الاكتناز والبخل: حيث يقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾

(التوبة: ٣٤)

ويقول الله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى \* وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى \* فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾ (الليل: ٨-١٠).

وهو ما يعنى وجوب إنفاق المال في كافة منافع الفرد والمجتمع دون حبسه عن المساهمة في أداء الحقوق المفترضة على المال.

٢- الزكاة: حيث تفرض الزكاة على أصل الأموال غير المستثمرة في

أصول ثابتة: إذ للزكاة في المجتمع الإسلامي عدة أدوار تقوم بها هي:

(أ) شكر الله على نعمه.

(ب) عدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

(ج) تكلفة على أصل الأموال غير المستثمرة لدفعها نحو

الاستثمار في منافع المجتمع.

(١) يوسف القرضاوى، فقه الزكاة، مؤسسة الرسالة، بيروت.

فمن حيث كونها تكلفة على الأموال غير المستثمرة فهي تفرض على المال المدخر الفائض عن حاجات الإنسان الأصلية إذا مضى عليه عام وبلغ النصاب وخلا من الدين.

فعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا كانت لك مائتاً درهم، فإذا كانت لك عشرون ديناراً وحال عليها الحول ففيها نصف دينار فما زاد فبحساب ذلك» (أخرجه أبو داود والبيهقي).

ويسرى ذلك على كل من الذهب والفضة (حيث كانت هي العملات المستخدمة آنذاك) وغيرها من العملات كالعملات الورقية أو المعدنية وكل العملات التي يمكن أن تحل محلها، والودائع والحسابات الجارية بالمصارف إلى غير ذلك.

أما الأموال المستثمرة في أصول ثابتة فنفرض الزكاة على الأرباح المتحققة منها وليس على أعيانها الأصلية، حتى تتدفع الأموال للاستثمار، وتزيد بذلك المقدرة الاقتصادية للمجتمع، ومن الممكن إذا تحقق ذلك أن تحل من خلال الاستثمار بعض مشاكل الفقر والبطالة، وقد تزيد إيرادات الزكاة لتتفق على ما تبقى من مستحقين لها.

٣- العائد المباشر والعائد الاجتماعي: حيث أن السعي لتحقيق العائد هو

الدافع للنشاط الاقتصادي وتحمل المخاطر، فإنه من الأشياء المعتبرة شرعاً، وهنا تنظيمات إسلامية لتوزيع هذا العائد بين الشركاء في تحقيقه في عقود مشروعة كالمضاربة (القراض) والمزارعة والمساقاة والجمالة وغيرها من أنواع العقود والشركات.

إلا أن السعي نحو تحقيق العائد لا يعني قصر أوجه النشاط الاقتصادي على كل ما من شأنه تحقيق العائد المباشر، بل إن الإسلام يدفع أفراده لأنشطة متعددة فيها منفعة المجتمع إلى جانب منفعة الفرد، أو قد تقتصر

المنفعة على المجتمع فقط ومع ذلك يرغب الإسلام فيها بغية ثواب الله ورضاه دون أي اعتبار آخر.

ويقول رسول الله ﷺ: «سبع يجري للعبد أجرهن وهو في قبره بعد موته: من علمَ علماً، أو كرى نهرأ، أو حفر بئرأ، أو غرس نخلاً، أو بني مسجداً، أو ورث مصحفاً، أو ترك ولداً يستغفر له بعد موته» (رواه البزار وأبو نعيم والبيهقي).

وقال ﷺ: «ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان إلا كان له به صدقة» (رواه البخاري).

كما قال عليه الصلاة والسلام: «ما من مسلم يقرض مسلماً قرضاً مرتين إلا كان كصدقتها مرة». وبذلك يزداد عرض الائتمان في المجتمع لمستحقيه بدون تكلفة مما يساعد على زيادة فرص الاستثمار وإشباع الحاجات الملحة.

وقال أيضاً: «على كل مسلم صدقة». قيل: أرأيت إن لم يجد؟ قال «يعمل بيديه فينفع نفسه ويتصدق». أي أن الأمر لا يقتصر على توظيف الأموال بل أن الإسلام يعمل على بذل الجهود البشرية في العمل والتنظيم في خدمة المجتمع على نفس الأساس السابق.

### القاعدة الثانية: إلغاء الفائدة على رأس المال:

بنى الإسلام الحياة الاقتصادية على أسس تحفظ للإنسان كرامته وتتسجم مع المبادئ الخلقية والمثل الإنسانية، وجعل تشريعاته المالية يمتاز فيها الاقتصاد بالقانون مع الأخلاق، ولم ينظر إلى الربا (الفائدة على رأ)

المال) من ناحيته الاقتصادية فقط (رغم أنها تيرر وحدها منعه) ولم يجزه ولو قليلاً.

ومع إن الإسلام يقر حق الملكية الفردية للمال الذي حصل عليه المسلم بالطرق المشروعة، إلا أن الإنسان ليس مطلق التصرف فيها تحت يده لأنه في الحقيقة ملك الله استخلف الإنسان فيه. وفي هذا يقول الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ (الحديد: ٧).

ولذلك يخضع في التصرف في هذا المال إلى نظم معينة حددها الإسلام، منها: منع الربا أي الفائدة، ووضع بدلاً منها مبدأ المشاركة في الربح والخسارة بين رأس المال والعمل في المشروعات الاقتصادية المختلفة. فيقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ. فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تَبْتَغُوا فَلَكم رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلَمُوا وَلَا تَظْلَمُوا﴾ (البقرة: ٣٧٨ - ٣٧٩).

عن جابر رضي الله عنه قال: «لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل الربا ومؤكله وكاتبه وشاهديه، وقال هم سواء» (صحيح مسلم).

ويسري هذا اللعن على أنواع القروض أيّاً كان نوعها سواء كانت استهلاكية أم إنتاجية، فإذا أراد صاحب المال استثمار ماله فإنه لا بد له من اللجوء إلى وسيلة مشروعة كما في عقود المضاربة والمساقاة والجعالة والمزارعة والشركات المختلفة التي لا تعمل بالربا ولا تعمل في نشاط آخر ممنوع.

ومن مزايا المشاركة التي جاء بها الإسلام ما يلي:

١- ترشيد استخدام رؤوس الأموال المتاحة للمجتمع ، إذ أن مشاركة المصارف والمؤسسات التمويلية الأخرى للمستثمرين والمنظمين في أرباح مشروعاتهم لقاء مساهمتهم في رؤوس أموال هذه المشروعات

يؤدي إلى أن تساهم هذه المصارف والمؤسسات في دراسة وتقويم المشروعات على أسس اقتصادية سليمة تضمن لها أن أموالها ستستخدم في أفضل سبل الاستغلال بما يعود عليها بأكبر عائد ممكن، وفي ذلك أيضاً فائدة للمستثمرين لفائدته لمشروعاتهم، كما وأن ذلك يؤدي إلى توجيه رؤوس أموال المجتمع ككل إلى أفضل سبل الاستثمار الممكنة، وفي هذا فائدة للمجتمع وترشيد لاستخدام موارده في سبيل تقدمه.

٢- تشجيع الادخار واستثمار المدخرات، إذ أن ايداع أموال المدخرات في المصارف ومشاركتهم لهذه المصارف بناء - في الأرباح المتحققة لها على أساس من العدل في توزيع العوائد والنفقات يدعوهم إلى عدم الاكتناز وتوجيه أموالهم إلى مجالات الاستثمار المختلفة، وبذا تتزايد عمليات التكوين الرأسمالي والتنمية الاقتصادية للمجتمع.

٣- التكيف والمواعمة المستمرة بين المصارف والمؤسسات التمويلية الأخرى والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد، وزيادة في قدرة هذه المؤسسات والمستثمرين على مواجهة الأزمات والحد من آثارها. فقرب الممولين والمنتجين يقتصر من الفترة بين الحصول على المعلومات واتخاذ الإجراءات.

٤- القضاء على التناقض بين مصالح المنتجين ومصالح رأس المال، لأنه بإلغاء الفائدة على رأس المال تتحول المصادر المالية الربوية إلى مضاربين يساهمون في المشروعات الإنتاجية، وبذا يصبح رأس المال في خدمة الإنتاج، يلبي حاجته ويعمل على تنميته مقابل العائد الذي يتحقق منه، كما أن من أثر ذلك عدم تراكم الثروة لدى فئة قليلة في المجتمع تسيطر على الاقتصاد وتوجهه لصالحها.

وفي مقابل هذه المزايا التي تحققها المشاركة في الربح أو الخسارة فإن سعر الفائدة لا يستند إلى مبررات سليمة كما أن آثاره على الاقتصاد ليست لصالحه<sup>(١)</sup>.

فقد وضعت لتفسير الفائدة على رأس المال عدة نظريات لعل أهمها نظرية إنتاجية رأس المال، نظرية ثمن الوقت المكتسب، ونظرية تفضيل السيولة.

أما نظرية إنتاجية رأس المال فتقوم على أساس أن رأس المال يحقق قيمة أعلى من قيمته الخاصة، فاستخدام ألف ريال مثلاً يؤدي إلى تحقيق ١١٠٠ ريال قبل اندثاره. هذه الزيادة هي التي تمثل الفائدة. إلا أن من المعلوم أن زيادة الإنتاجية احتمالية وليست مؤكدة، كما أن استخدام رأس المال قد يؤدي إلى زيادة كمية الناتج دون قيمته، لذا فإن الحصول على فائدة لا ترتبط بنتيجة الاستثمار ليس له ما يبرره، كما أنه لا يوجد ارتباط بين الإنتاجية وسعر الفائدة، فلو كانت الإنتاجية هي السبب الحقيقي أو الوحيد للفائدة لوجب أن يتمشى سعر الفائدة مع درجة إنتاجية رأس المال وهو ما لا يحدث في الواقع.

وأما نظرية ثمن الوقت المكتسب أو التفضيل الزمني فتشير إلى أن الفرض يتيح للمقترض الاستفادة بالوقت، فبدلاً من الانتظار حتى يكون مدخرات خاصة به وقد يستغرق ذلك وقتاً طويلاً، فإنه يحقق ما يريد بلا انتظار إذا ما اقتترض، وأن الأموال الحاضرة أفضل من الأموال الآجلة التي يدفعها للمقترض، فلا بد من إحداث تعادل الأموال الحاضرة التي يحصل عليها المقترض والأموال الآجلة التي يسدها بعد ذلك. هذا التعادل يتم عن طريق

---

(١) أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ١٧٢-١٧٦.

دفع الفائدة. ويؤخذ على هذه النظرية أم المال العاجل ليس دائماً أفضل من المال الآجل إذ تختلف منفعة المال باختلاف الظروف والغرض من استخدامه. فكيس من البذور أعلى قيمة في يوم البذل من قيمته يوم الحصاد أو في يوم آخر قبل موعد البذل، كما أن تبرير الفائدة على أنها الفارق بين القيمة الحالية والقيمة الآجلة لا يتفق ومبدأ عدالة توزيع عائد الإنتاج على العناصر الإنتاجية المختلفة التي ساهمت في العملية الإنتاجية تبعاً لمدى مساهمتها في الإنتاج ومقدار العائد المتحقق. كما أن عنصر رأس المال ليس وحده الذي يتضرر دون غيره من العناصر من اختلاف قيمة الأشياء من وقت لآخر ويستحق وحده باقي العناصر تعويضاً عن ذلك. فضلاً عن أن النقود ليست عنصر إنتاج حتى تستحق عائداً. كما لا ترتبط الفائدة على رأس المال بالمستوى العام للأسعار وبمدى الإضرار الذي يحدث للقيم من جراء التضخم.

وفيما يختص بنظرية تفضيل السيولة فإنها تنص على أن التخلي عن السيولة النقدية لابد أن يقابله ثمن يدفع على شكل فائدة، وأن هذه الفائدة لابد وأن تتناسب طردياً مع درجة تفضيل السيولة، والمقرض حين يتخلى عن النقود وما له من سيولة يعرض أمواله للمخاطرة بعدم إمكان المقرض على السداد، ففي الفائدة تعويض عن هذه المخاطرة، إلا أن الرهن والضمان يضمنان في حقيقة الأمر سداد القرض للمقرض وبالتالي فلا حق له في الحصول على الفائدة كذلك فإن نسبة الربح التي سينالها القرض (في حالة المشاركة) إذا ما تحقق ربح فيها تعويض عن التخلي عن السيولة في إطار من عدالة توزيع الدخل بين المساهمين في تحقيقه.

كما قد ترتب على الأخذ بالفائدة في المجتمعات الرأسمالية التي سمحت بها مساوئ كثيرة لعل أهمها:

- ١- ارتفاع أسعار السلع.
- ٢- نشوء الأزمات الاقتصادية والصراع الطبقي.
- ٣- تشجيع الاكتناز.
- ٤- تشجيع الاحتكار بمختلف صورته.
- ٥- سوء استخدام الموارد.
- ٦- عدم استخدام القروض الاستخدام الأمثل.
- ٧- إدارة الاقتصاد القومي لصالح فئات قليلة من السكان خاصة أصحاب المصارف الربوية.

كذلك ففي التوجيه المجتمعي (الاشتراكي) تستخدم الفائدة على رأس المال أيضاً ولكن في إطار محدود نسبياً عما في المجتمعات الرأسمالية، ولم يخل الاقتصاد المجتمعي من مساوئ تصيب المجتمع من جراء ذلك من بينها ارتفاع أسعار السلع.

أما في الإسلام فتمتتع مساوئ الفائدة لعدم السماح بها. كما أن ذلك عامل فعال في زيادة إقبال المستثمرين على أوجه الاستثمار المختلفة بدون تكلفة يتحملونها في استخدام رؤوس الأموال، وبدون تكلفة يتحملها المجتمع في صورة ارتفاع في أسعار السلع غير ذلك من المساوئ المذكورة.

وحيث تمثل الزكاة ٢,٥% على الموال المدخرة غير المستثمرة في الوقت الذي لا تفرض فيه الزكاة على الاستثمارات إلا من عائد الاستثمار فقط (باستثناء أموال التجارة)، وعدم وجود حد أدنى للربحية كما هو الحال في الأنظمة الأخرى (سعر الفائدة على رأس المال كتكلفة لاستخدام رأس المال في الرأسمالية، والتكلفة الحدية الاجتماعية في الاشتراكية والتي تشابه سعر الفائدة) لذا فإن المنظمين قد يستمرون في استثماراتهم القائمة في حالات نقص الطلب وانخفاض الأسعار حتى ولو وصلت الخسارة إلى نسبة الزكاة

(٢,٥% على المدخرات). هذا إلى جانب الاستثمارات التي يقوم بها الأفراد بقصد تحقيق المنافع للمجتمع وبدون توقع لأي عائد مباشر منها، وهو يصل في أحيان كثيرة إلى التبرع بأصل قيمة الاستثمار لصالح المجتمع. لذا فإن الكساد لن يبدأ أو يحدث إلا في حالات نادرة بعكس المجتمعات الأخرى.

### القاعدة الثالثة: تكيف نمط الاستثمار:

إذ تتحدد أولويات الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي بتوفير الضروريات والاحتياجات الأساسية لحفظ الدين والحياة والقوة البدنية والذهنية اللازمة لأداء الواجبات، وحفظ نظام المجتمع وأمنه. ويلي ذلك شبه الضروريات ثم الكماليات، وأن توفير الضروريات واجب على المجتمع، إذ تعمل الدولة على تحقيقه إذا لم يتم من خلال آلية السوق، إما بتوفير الحوافز لذلك أو مباشرتها للمشروعات العامة المؤدية إلى تحقيقه،

وهذا الهيكل هو نفسه الهيكل السلعي للطلب في خطوطه العريضة وبذا يتجه كل من الإنتاج والطلب في نفس الاتجاه ويحدث ركود في جانب وتتضخم في آخر.

يضاف إلى ذلك حسن الانتفاع بالموارد الرأسمالية في المجتمع لقلّة الفاقد الاقتصادي للنهي عن الإسراف والتبذير وسوء استخدام الموارد، حيث يقول الله تعالى: ﴿لِنَّ الْمُبَدِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾ (الإسراء : ٢٧).

ويقول عز وجل: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾ (النساء : ٥)

وبذلك يمكن الانتفاع بموارد المجتمع ويمتتع إهدارها دون تحقيق فائدة.

ويؤكد من هذا الاتجاه أيضاً عدم الحاجة إلى أساليب الدعاية التي تستحث المستهلكين لتغيير أنماط استهلاكهم، وعدم قيامها فعلاً إلا على أساس الصدق ومنع الغش والكذب، وهو يعني التمشي مع نمط الاستثمار السالف؛ الإشارة إليه، علاوة على تحريم إنتاج السلع الضارة، وتحريم الاتجار فيها؛ وأثره في هذه الناحية واضح، ولا يخفى ما لأثر عدم وجود ضرائب (إلا استثناء بضوابط معينة) من حفز الاستثمار وعدم انحراف جهاز الإنتاج عن توفير المفيد والنافع من السلع المختلفة.

**القاعدة الرابعة:** توفير الضمانات الكافية والحوافز اللازمة للمستثمرين: بالطبع، فإن توافر ضمانات كافية للمستثمرين يقلل الاحباطات والحالات النفسية السيئة التي تؤثر في قراراتهم بالاستثمار وتؤدي إلى بداية الاتجاه النزولي في النشاط الاقتصادي. كما أن هذه الضمانات قد تحثهم على اتباع أفضل أساليب الإنتاج وتطبيق المخترعات والابتكارات الجديدة التي تزيد من الإنتاج وتقلل من التكاليف، حيث يرتبط تطبيقها عادة بمخاطر كثيرة تمثل حجر عثرة في سبيل استخدامها أو أتباعها على نطاق واسع. فقد وفر الإسلام الضمانات الاجتماعي والكفالة العامة لأفراد المجتمع ضد الخسائر، وبالطبع فإن هذه الضمانات ليست للكسالى أو المهملين، ولكنها ضمان للمنتجين والمنظمين (وللعمال أيضاً) الذين يبذلون جهوداً بناءة في خدمة المجتمع وتحقيق التقدم له ثم يتعرضون للخسارة.

ومن ذلك أن جعل للفقراء والغارمين نصيباً في الزكاة بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّنَاقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبَهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (التوبة: ٦٠).

كما أمر الله الدائنين بتأخير طلب مستحقاتهم لدى المدينين المعسرين من تفضيل التصديق بالديون وعدم المطالبة بها لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ نُوَ عُسْرَةً فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة : ٢٨٠).

ليس هذا فحسب؛ بل إن الإسلام يجعل الابتكار والتجديد من خصائص المجتمع المسلم — حيث تتحدد المشكلة الاقتصادية من وجهة نظر الإسلام في قصور الوسائل المتاحة عن تسخير الموارد الممكن له استخدامها والإفادة منها في إشباع حاجاته وطاقاته (علاوة على كسل الإنسان وتجاوزه الحد في تقدير حاجاته).

يقول الله تعالى: ﴿أَنْ أَعْمَلْ سَابِغَاتٍ وَقَدَّرٌ فِي السَّرْدِ وَأَعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (سبأ : ١١).

ويقول رسول الله ﷺ : «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه»

(رواه البيهقي)

وقد بين الإسلام أن الكون كله مسخر للإنسان، وأن لا استحالة في استخدام الموارد الموجودة فيه. وأن هذا الاستخدام مرتبط بالبحث في أسرار الكون والإفادة منها في تقدم المجتمعات البشرية؛ فيقول الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾

(الملك : ١٥)

ويقول أيضاً: ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ (لقمان : ٢٠)

ويقول جل وعلا: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾

(الأعراف : ١٠)

فالإفادة من هذه الموارد ممكنة، ويتعلق الأمر باستتباط الوسائل المؤدية إلى ذلك، وقد جعل الإسلام حوافز لذلك أيضاً لعل منها:

قال رسول الله ﷺ: «من عمّر أرضاً ليست لأحد فهو أحق بها» (صحيح البخاري)

وقوله أيضاً: «من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو له» (أبو داود).  
كما ذم الإسلام متبعي القديم الذي يثبت عدم مناسبته بظهور ما هو أفضل منه.

فيقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَىٰ الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أُولَٰئِكَ كَانُوا لَآبَاءُ هُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ (المائدة: ١٠٤)

أي أن الإسلام، والأمر كذلك، يجعل التفكير والإبداع سمة لازمة للمجتمع الإسلامي في كل ما يفيد الفرد والمجتمع ويحث على البحث العلمي النافع، والتطوير الفني المستمر لدعم صناعات المجتمع وكافة أنشطته. فإذا ما أضيف إلى ذلك ما سبق ذكره من دور الزكاة في تأمين المستثمرين ضد مخاطر الاستثمارات الجديدة، ودورها أيضاً في الحد من الكساد، وجدنا توفر إمكانيات كبيرة لتطوير الطاقة الإنتاجية للمجتمع وزيادة الإنتاج والدخل بالتالي، وقلة التعرض للتقلبات في النشاط الاقتصادي.

#### القاعدة الخامسة: محدودية تقلبات الأسعار:

يقوم النظام الاقتصادي الإسلامي على حرية الأسواق والمنافسة بين المتعاملين فيها، فيترك لقوى العرض والطلب التفاعل في السوق بحرية تامة لتحديد السعر مع وضع ضمانات منعا لانحراف السعر بمنع الغش والاحتكار والتدخل غير المشروع في عمليات التبادل، فإذا لم تعبر السلع عن التفاعل الحر لقوى العرض والطلب لحدوث تواطؤ من قبل البائعين أو المشترين أو

غير ذلك من أسباب، كان للدولة التدخل لتوفير حرية التفاعل هذه وضمان التعامل في السلع بالسعر الذي لا يضر بالبائعين أو المشترين.

ويمكن في هذه الحالة الوصول إلى ذلك السعر بعقد اجتماعات مع طائفتي التعامل «البائعين والمشتريين» للوصول معهم إلى ما يناسبهم جميعاً إلا أنه لا يجوز للدولة التدخل في الأسعار بالخفض أو الزيادة إذا كان التغيير الحادث فيها راجع لظروف العرض والطلب وبغير تواطؤ في ذلك، كذلك فإنه لا يجوز لها إجبار البائعين على البيع بسعر منخفض بدون حق، لكن يطلب منها التدخل بإجبار البائعين على البيع بسعر السوق إذا امتنعوا عن ذلك.

وذلك لما رواه أنس بن مالك من أن الناس قالوا: يا رسول الله غلا السعر فسعر لنا، فقال: «إن الله تعالى هو الخالق القابض الباسط الرازق المسعر وإني لأرجو أن ألقى الله ولا يطلبني أحد بمظلمة ظلمته إياها في دم ولا مال» (رواه أحمد وأبو داود)

ولقول رسول الله ﷺ: «من احتكر فهو خاطئ» (رواه مسلم)

ولقول رسول الله ﷺ: «لا يبيع بعضكم على بيع بعض» (رواه مسلم)

وقوله عليه الصلاة والسلام: «لا يسم المسلم على سوم أخيه»

(رواه مسلم)

وما يفيد ذلك من عدم التدخل من قبل الأفراد في الصفقات الجاري عقدها بين البائعين والمشتريين لما يؤدي إليه ذلك من اضطراب التعامل وتقلب الأسعار.

ولا وجود للضرائب والرسوم التي تختلف قيمتها من وقت لآخر ومن مجال إلى آخر إلا بضوابط خاصة وفي ظروف معينة فقط<sup>(١)</sup>.

كذلك فالأخلاق الإسلامية - القائمة على أساس الجمع بين المصلحة الفردية ومصلحة المجتمع بل وإيثار مصلحة المجتمع على المصلحة الفردية طواعية واختياراً من الأفراد - دورها في الحد من المغالاة في الربح. يقول الله تعالى: ﴿وَيُؤْتِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (الحشر: ٩)

ويعمل إلغاء المقامرة أيضاً على الحد من تقلب الأرباح والأسعار والمقامرة ممنوعة بقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (المائدة: ٩٠)

والميسر هو القمار، والمقامرة محرمة وكل ما يرتبط بها من أعمال المراهنات المختلفة لأنها لا تقوم على تقديم عمل منتج أو سلعة تستحق في مقابلها عائداً.

ويعمل كل ذلك من حد تقلبات الأسعار ومعدلات الربح والمغالاة في الأرباح إلى جانب دور الدولة في مراقبة الأسواق وضمان سيادة المنافسة ومنع الاحتكار على جعل الأسعار أقرب للحقيقة وتقليل التباين فيها. كما أن ذلك من شأنه أن يجعل توفير المعلومات عنها سهلاً، وتكلفة الحصول على هذه المعلومات أقل.

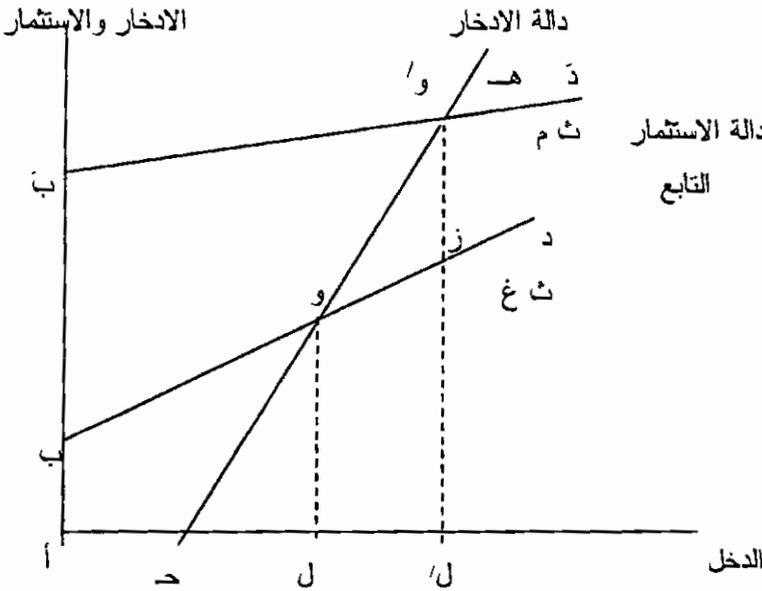
ولا شك في أهمية ذلك في التقليل من التقلبات الاقتصادية وتوفير المعلومات عنها في فترة قصيرة قبل تفاقمها واتخاذها الشكل التراكمي الذي

---

(١) انظر: محمد عبد المنعم عفر/ أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٩ .

يؤدي إلى حدوث التقلبات العنيفة والدورات الاقتصادية؛ ولا شك في أن مثل هذا المناخ يؤدي إلى تشجيع الاستثمار في المجتمع.

وعلى هذا يمكن القول بأن الإنفاق الاستثماري في المجتمع الإسلامي يتوقف على المعدل المتوقع للأرباح (ح) وفريضة الزكاة (ز) على أساس أن دالة الاستثمار التابع في اقتصاد إسلامي واقتصاد غير إسلامي.



شكل بياني رقم (٢١)

دالة الاستثمار التابع في اقتصاد إسلامي واقتصاد غير إسلامي

المتغيرات الغائبة مثل الإسراف والضرائب والمقامرة والاكنتاز والإعلان الخداعي والفائدة على رأس المال (رغ) = صفر  
أي أن ن = د (ح ، ز) حيث ر غ = صفر.

## دالة الاستثمار الداخلية في اقتصاد إسلامي:

تؤدي القواعد السابقة في إلغاء الفائدة، وتكثيف نمط الاستثمار، وتقليل الفاقد الاقتصادي، والاستثمار التطوعي في المجتمع، إلى انخفاض التكاليف الإنتاجية (في المتوسط) عنها في المجتمعات الأخرى، حيث تلغي منها بعض البنود - الفائدة على رأس المال والإنفاق التبذيري والضرائب والفاقد الاقتصادي بصفة عامة - كما ينخفض متوسط الربح نسبياً في المجتمع (بفعل الاستثمار التطوعي والخيري الذي لا يستهدف الربح، وللأخلاق الإسلامية التي تنهى عن المغالاة في الربح، ولمنع الاحتكار واستغلال النفوذ وغيرها من العوامل التي تزيد من أرباح المنظمين عما يستحقونه فعلاً مقابل جهودهم وخدماتهم الإنتاجية للمجتمع) وقد يؤدي كل ذلك إلى زيادة الاستثمار في المجتمع وزيادة الإنتاج بالتالي، كما أنه قد يخفض من مستوى الأسعار بصفة عامة، ويقلل من حالات توقف المشروعات عن الإنتاج وتخفيض كمياته.

وعلى هذا فإنه يمكننا تصور الاستثمار الداخلية في المجتمع الإسلامي مقارنة بدالة الاستثمار في المجتمع غير الإسلامي في الشكل رقم (٢١).

حيث ث غ دالة الاستثمار في مجتمع غير إسلامي.

ث م دالة الاستثمار في مجتمع إسلامي.

ج ه دالة الادخار.

من الشكل السابق يتضح أن المسافة الممتدة للاستثمار التلقائي على المحور الرأسي أ ب في الاقتصاد غير الإسلامي، أ ب في الاقتصاد الإسلامي، مما يشير إلى زيادة هذا القدر من الاستثمار غير المرتبط بالدخل للعوامل السابق الإشارة إليها من وجود الاستثمار التطوعي أو الخيري، وانخفاض معدلات الأرباح، واختلاف نسبة الزكاة على الأموال المستثمرة

عنها عن الأموال غير المستثمرة على النحو السابق الإشارة إليه وتوفير الضمانات للمستثمرين.. الخ.

لذا؛ فإنه لو فرض وكان تأثير الدخل في الاستثمار (التابع) في المجتمع الإسلامي مساوياً لما هو عليه في المجتمع غير الإسلامي (بالطبع توجد هناك اختلافات لاختلاف الميل الحدي للاستهلاك في المجتمع على النحو المبين سابقاً، ومنع الاستثمار في مجالات محرمة كالخمر والمقامرة وإنتاج التمثيل - وأدوات اللهو المحرمة والخنازير وغيرها في المجتمع الإسلامي، واختلاف معايير الاستثمار إلى غير ذلك؛ فإن وضع دالة الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي سيكون أعلى من وضعها في الاقتصاد غير الإسلامي، وهو ما يبينه الشكل السابق حيث يمثل ب د دالة الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، وهو أعلى من دالة الاستثمار في الاقتصاد غير الإسلامي والممثلة بالخط ب د.

وحيث يتحدد الدخل القومي عند نقطة إلتقاء منحني الاستثمار بمنحني الادخار، فإن نقطة الإلتقاء الخاصة للاقتصاد الإسلامي وهي و أعلى من تلك الخاصة بالاقتصاد غير الإسلامي وذلك بفرض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في الدخل (بقصد التبسيط وسهولة التوضيح)، مما يشير إلى ارتفاع دخل التوازن في الاقتصاد الإسلامي عن دخل التوازن في الاقتصاد غير الإسلامي. ويمثل الدخل الأول المسافة أ ل وهي أكبر من الدخل الثاني الذي يمثله المسافة ل ل.

### ٣- دور الدولة في النشاط الاقتصادي:

للدولة دور هام في النشاط الاقتصادي في المجتمعات الإسلامية إلى جانب الدور الذي يقوم به الأفراد. حيث تقوم الدولة بإنشاء مشروعات للمرافق والمنافع العامة وبعض الاحتياجات الضرورية للمجتمع، ولها مراقبة

النشاط الاقتصادي لمنع الاحتكار وللمنع الأشياء الضارة بالحياة الاقتصادية للمجتمع، ومراقبة الأسعار والأجور لضمان موافقتها للظروف الاقتصادية للمجتمع. والتدخل في التوزيع الثروة والدخل ووضع السياسات المالية المناسبة، والسياسات النقدية وغير ذلك من الوسائل المعينة على تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وتجاوز الأزمة الاقتصادية. ولقد كفل الإسلام تعاون أفراد المجتمع معاً ومع الدولة في ذلك كل بقدر ما يوفر له من وسائل. وفيها بعض الجوانب باختصار.

### (أ) المشروعات العامة:

يحدد الإسلام مجالات معينة للملكية العامة لوسائل الإنتاج هي مجالات الثروات الطبيعية والمرافق والمنافع العامة، وبعض المنشآت القائمة على إنتاج بعض الاحتياجات الضرورية للمجتمع والتي يتطلب تأمين توفيرها للناس مباشرة الدولة لعمليات إنتاجها.

قال رسول الله ﷺ: « الناس شركاء في ثلاث الماء والكأ والنار، وفي رواية أخرى والملح » رواه أحمد.

وهذه الأصناف من الضروريات - والتي تشير في العصر الحالي إلى مصادر الثروة المائية والمراعي الطبيعية ومصادر الطاقة وغيرها من الثروات الطبيعية - خاضعة لمبدأ الملكية العامة في رأي بعض الفقهاء.

### (ب) مراقبة النشاط الاقتصادي:

للدولة حق مراقبة النشاط الاقتصادي لمنع إلحاق الضرر بالمجتمع بالتصرف الفردي، ولضمان التوافق بين المصلحتين في إطار المسار المحدد للنشاط الاقتصادي الذي رسمه الإسلام والذي يقوم على:

### (أ) الجمع بين مصلحة الفرد.

(ب) الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

(ج) التوافق مع الاحتياجات المتطورة والظروف المختلفة.

لذا يجب أن يكون نشاط الفرد نافعاً له ولمجتمعه ولا يتعارض مع احتياجاته ولا أهدافه وأن يسلك في سبيل إشباع حاجاته واستغلال موارده المتاحة وتميئتها ما يعود بالنفع عليه وعلى المجتمع، وأن يمتنع عن كل ما من شأنه إهدار الموارد وسوء استخدامها والأضرار بنفسه أو بالمجتمع كإنتاج المحرمات أو التعامل فيها أو استهلاكها.

ولقد شرع ذلك نظام الحسبة الذي تقوم الدولة على أساسه كل حالة، كإجبار المحتكر على بيع سلعته بسعر السوق، ومنع إنتاج وتبادل الخمر ولحم الخنزير، ومنع الغش وإحكام الموازين والمقاييس، وإدارة الموارد لصالح من يسيء إدارتها ( الحجر على السفه ) إلى غير ذلك.

فيقول عز وجل: ﴿ وَلَا تَوْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ (النساء: ٥)

(ج) الزكاة والسياسات المالية كما سيأتي.

الزكاة والإنفاق في الاقتصاد الإسلامي وأثرها على كل من الاستهلاك والاستثمار:

تحقق الزكاة أهدافاً كثيرة في الاقتصاد الإسلامي، وتعد وسيلة مناسبة لتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية. ومن خلال العلاقة سهما أو الزكاة على كل من الاستهلاك والاستثمار في الاقتصاد الإسلامي. وفي هذا المجال يبين يمكن توزيع الفقهاء في ذلك، وأما الأثر الناشئ عنه على كل من الاستهلاك والاستثمار وقد اقترح في هذه الدراسة أن يتم التوزيع وفقاً لأربعة اقتراحات. تفيد هذه المقترحات في التعرف على أنصبة المصارف الذكوية المختلفة في الزكاة الموزعة وفقاً لافتراضات أربعة، ومن ثم دور المبالغ

الموزعة في تحقيق مقاصد الشريعة الخمسة بالنسبة لهذه المصارف تبعاً للمجالات التي توجه إليها هذه المبالغ، ويوضح الشكل التالي المجالات الرئيسية لتوزيع الزكاة على المصارف المختلفة المحققة لما هو مستهدف من هذا التوزيع في مجالات المقاصد المذكورة، ومن ثم أثر الزكاة تبعاً لذلك على كل من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري في الاقتصاد الإسلامي.

ومن هذا الشكل يتبين أن الإنفاق على الفقراء والمساكين يحقق أهدافاً معينة في إطار توفير الحوائج الأصلية في مجالات حفظ النفس والعقل والنسل والمال، وأنه يشمل كل مجالات حفظ النفس والنسل والمال، وفي حفظ العقل يشمل التدريب والتعليم لاكتساب مهارات ومهن تمكنهم من الاستغناء على الدوام وتوفير مصدر عيش كريم مناسب لهم، وبالنسبة للغارمين فالإنفاق عليهم يحقق لهم حفظ المال في كافة مجالاته، أما ابن السبيل فإن الإنفاق عليهم من الزكاة بقصد حفظ النفس في كافة مجالاته.

### المجالات الرئيسية لتوزيع الزكاة

المصارف الزكوية عدا العاملين عليها	الفقراء	المساكين	الغارمون	ابن السبيل	في سبيل الله	المؤلفة في قلوبهم	في الرقاب
المقاصد الشرعية							
حفظ الدين					جهاد ودعوة وتعليم ديني	رد كيد الأعداء	
حفظ النفس	كافة المجالات	كافة المجالات		كافة المجالات			فك الأسرى
حفظ العقل	تطعيم وترتيب	تطعيم وترتيب					
حفظ النسل	كافة المجالات	كافة المجالات					
حفظ المال			كافة المجالات				

المصدر: محمد عبد المنعم عفر، المتطلبات الاقتصادية لتحقيق مقاصد الشريعة في اقتصاد إسلامي معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، سلسلة بحوث الدراسات الإسلامية رقم ١٠، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م، ص ٢٨ - ٤٣.

تتركز مجالات الإنفاق الخاصة بحفظ الدين فيما يلزم لحفظه من تكوين العقيدة الصحيحة والقيام بالعبادات ومهام الحسبة وتحقيق العدل والجهاد، أما مجالات حفظ النفس فمنها الغذاء والكساء والمساكن والرعاية الصحية والمرافق والانتقالات والاتصالات والأمن وتَشغيل قوة العمل والرعاية الاجتماعية، وحالات حفظ العقل التعليم والإعلان والثقافة والبحث العلمي، وحفظ النسل يتركز في الزواج ورعاية الحوامل والمرضعات والأجنة ورعاية الأطفال ورعاية الأيتام، وحفظ المال يشمل حمايته من التبيد والإسراف، وتوجيهه إلى سبل الاستثمار المشروعة بكافة مجالات الاستثمار المتاحة في الاقتصاد، وسداد الديون عن الغارمين والحط عن المعسرين المذكور في مجالات الإنفاق المحققة لمقاصد الشريعة تحت كل مصرف من مصارف الزكاة هو المتعلق بمجال إنفاق الزكاة فقط في حدود كل مصرف من هذه المصارف.

ولمعرفة أثر الإنفاق الكلي على اقتصاد المجتمع فإنه يجري تقسيم هذا الإنفاق عادة ما بين إنفاق استهلاكي وإنفاق استثماري لأن لكل منهما أثر مختلف على المتغيرات الكلية في الاقتصاد، وتختلف حصة كل منهما في الإنفاق الكلي عادة تبعاً للنظام الاقتصادي والاجتماعي المتبع ومدى تقدم الدولة الاقتصادية.

فتزيد حصة الإنفاق الاستثماري في الإنفاق العام كلما تقدم الاقتصاد وزاد الميل للادخار وتوفرت الموارد بالتخطيط المركزي الإلزامي الشامل لسيطرتها على الاقتصاد وموارده وإغفالها للاحتياجات الاستهلاكية للأفراد وضغطها إلى حد كبير، وهي الدول النامية حيث ينخفض الميل للادخار وتقل الموارد المتاحة للاستثمار يقل التكوين الرأسمالي في المجتمع لقلّة الإنفاق الاستثماري المذكور، ويستمر تخلف هذه الدول لذلك.

وبإعادة تصنيف حصص المقاصد المختلفة تبعاً لكونها استهلاكية أو استثمارية يتضح أن الإنفاق الاستهلاكي يمثل من ٦٠ - ٧٥٪ بمتوسط ٦٨٪ من جملة متحصلات الزكاة الموجهة للإنفاق على هذه المقاصد، أما الإنفاق الاستثماري فيمثل من ٢٥ - ٤٠٪ بمتوسط ٣٢٪ وهو معدل مرتفع بالنسبة للسائد حالياً في أغلب دول العالم المعاصرة سواء المتقدمة أو الاشتراكية أو النامية، حيث لا يزيد معدلات الإنفاق الاستثماري في أغلب دول العالم عن ٢٠٪ وهي لا تزيد عن ذلك إلا قليلاً وفي عدد محدود من الدول، كما أنه لا يستمر مرتفعاً لفترات طويلة في هذه الدول<sup>(١)</sup>.

لذا فإن متحصلات الزكاة تسهم في تطوير وتقدم الاقتصاد للدولة الإسلامية وتحقيق معدلات مرتفعة لنمو هذا الاقتصاد في الأجل الطويل بدرجة أنسب من غيرها، فليست الزكاة إذاً رغبة من الخبز أو وجبة طعام أو ثوباً يعطى لمحتاج، بل هي وسيلة إغناء على الدوام، وأداة لتحقيق عدالة توزيع الدخل في المجتمع الإسلامي ولا تتحقق أهدافها من ذلك - إلى جانب كونها عبادة لله وشكراً له على نعمه - إلا بقيام الدولة بتجميعها وتوجيه إنفاقها بما يحقق ذلك، فضلاً عن الآثار المختلفة لهذه الزكاة كإنفاق عام وهو يبين ضمن آثار الإنفاق العام، فإذا ما عرفنا أن الزكاة ليست مصدر الإنفاق العام الوحيد في الاقتصاد الإسلامي بل هناك مصادر أخرى تضمنها الموازنة العامة للدولة توجهها الدولة لخدمة أهداف المجتمع الإسلامي وفقاً لمقاصد الشريعة، لا تضح أن الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي أبعد أثراً وأكثر

---

(١) محمد عبد المنعم عفر، المقارنات الاقتصادية الدولية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، يونيو ١٩٧٣م، ص ص ٥٥ - ٦٤.  
- ثروت محمد علي، دراسة تحليلية للإنفاق الحكومي وأثره على التنمية مع التركيز على القطاع الصناعي، مذكرة ١٥١٧، معهد التخطيط القومي، مارس ١٩٩٠م، ص ص ١٣ - ٢٢.

تحقيقاً لتقدم الاقتصاد وعدالة التوزيع بين أفراد المجتمع وعلاج المشكلات التي تصادفه والتي بطبيعتها تعد أقل تكراراً وأقل حدة وأيسر حلاً مما يصادف المجتمعات غير الإسلامية.

وللوصول إلى حصص المقاصد الخمسة من مخصصات الزكاة لكافة الأصناف فقد جرى توحيد مقامات الكسور المختلفة التي تبين الأنصبة في (ب) سابقاً واختير مضاعف مشترك مقداره ١٦٨٠ لتوحيد المقامات حتى لا تكون هناك أجزاء في الأرقام الموضحة لهذه الحصص وأثر إلى هذا المضاعف كإجمالي، ثم وضعت الأرقام الخاصة بكل مقصد في كل إقتراح في صف من الجدول فكانت الأرقام الخاصة بالاقتراحات الأربعة على النحو التالي:

(جـ) حصص كل مقصد من مقاصد الشريعة من الزكاة الموزعة على

### الأصناف المختلفة

النسبة المئوية إلى الإجمالي	المتوسط		الملاى (الحلين الأدنى والأعلى)	إجمالي	الاقتراح الرابع	الاقتراح الثالث	الاقتراح الثاني	الاقتراح الأول	
	المتوسط العام	الحلين الأدنى والأعلى							
١٩	٢٥١٤,٢٩	٢١٩	٤٢٠٢٤٠	١٢٢٦	٢٢٦	٢٨٠	٢٤٠	٤٢٠	حفظ الدين
٣٠	٢٥,٢١,٢٥	٥١٢,٢٥	٦٠٠,٤٢٠	٢٠٤٩	٥٠٤	٤٢٠	٦٠٠	٥٢٥	حفظ النفس
٨	١٠٦,٢٥	١٢٢,٢٥	١٦٨٠٠٥	٥٢٢	١٦٨	١٤٠	١٢٠	١٠٥	حفظ العقل
٨	١٠٦,٢٥	١٢٢,٢٥	١٦٨٠٠٥	٥٢٢	١٦٨	١٤٠	١٢٠	١٠٥	حفظ الفل
٢٤	٣٠١٨,٢٥	٢٩٩,٢٥	٥٠٤,٢١٥	١٥٩٩	٥٠٤	٤٢٠	٣٦٠	٣٠٥	حفظ المال
١١	١٦,٦٧٠٠	١٨٢,٥	٢٨٠٠٠	٧٢٠	صفر	٢٨٠	٢٤٠	٢١٠	حصة العاملين عليها
١٠٠	١٠٠	١٦٨٠	١٦٨٠	٦٢٠	١٦٨٠	١٦٨٠	١٦٨٠	١٦٨٠	إجمالي

من هذه الأرقام المبينة في القسم ج يتضح أن:

- ما يخصص لحفظ الدين يتراوح بين ١٤ - ٢٥٪ بمتوسط ١٩٪ من الزكاة الموزعة.

- ما يخصص لحفظ النفس يتراوح بين ٢٥ - ٣٦٪ بمتوسط ٣٠٪.
- ما يخصص لحفظ العقل يتراوح بين ٦ - ١٠٪ بمتوسط ٨٪.
- ما يخصص لحفظ النسل يتراوح بين ٦ - ١٠٪ بمتوسط ٨٪.
- ما يخصص لحفظ المال يتراوح بين ١٩ - ٣٠٪ بمتوسط ٢٤٪.
- أما حصة العاملين عليها فتتراوح بين صفر - ١٧٪ بمتوسط ١١٪.

وهو ما يتمشى بصفة عامة مع الهدف من توزيع الزكاة في الوفاء بالحوائج الأصلية لمن لا يمكنه الوفاء بها، وتمكينه من الاستغناء عن غيره إن تيسر ذلك من خلال توفير المهارات وفنون الإنتاج المختلفة والاستثمارات المالية لقيامه بمشروعات إنتاجية تحقق له ذلك، وأن تحقق الأمن للمجتمع الإسلامي من خلال الجهاد ورد كيد الأعداء وتأمين الدعوة الإسلامية.

حيث يخصص للوفاء بالحوائج الأصلية ( حفظ النفس وحفظ النسل ) ٣٨٪ تقريباً من حصيلة الزكاة.

ويخصص لتوفير المهارات والأصول الاستثمارية ( وهو الإنفاق الاستثماري في حفظ العقل وحفظ المال ) ٣٢٪ تقريباً من حصيلة الزكاة.

ويخصص لاعتبارات الأمن المذكورة ١٩٪ تقريباً، أما مصروفات خدمة تحقيق هذه الأهداف - أي مخصصات العاملين عليها فتتمثل ١١٪، وجميع هذه المجالات عدا حفظ العقل والمال تعد بصفة عامة من مجالات الإنفاق الاستهلاكي الرئيسية في الاقتصاد.

ففي حالة الغارمين وابن السبيل وفي سبيل الله والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب فإن الـ  $\frac{1}{8}$  الذي يخص كل منهم يوجه إلى المجال المحدد في الشكل السابق.

فتوجه حصة الغارمين بأكملها إلى حفظ المال ومقدارها الـ  $\frac{1}{8}$

وتوجه حصة ابن السبيل بأكملها إلى حفظ النفس ومقدارها الـ  $\frac{1}{8}$

وتوجه حصة في سبيل الله بأكملها إلى حفظ الدين ومقدارها الـ  $\frac{1}{8}$   
وتوجه حصة المؤلفة قلوبهم بأكملها إلى حفظ الدين ومقدارها الـ  $\frac{1}{8}$   
وتوجه حصة في الرقاب بأكملها إلى فك الأسرى (كأحد الاقتراحات  
الممكنة) ومقدارها الـ  $\frac{1}{8}$

وقد ترك سهم العاملين عليها بدون توجيه لكونه يمثل أجراً على عمل  
فهو يختلف عن باقي الأسهم الموزعة من الزكاة.

ثم تجمع مخصصات كل مقصد من المقاصد الخمسة للتعرف على ما  
يخص كل منها من حصيلة الزكاة الموزعة بين الأصناف الواردة في كل  
اقتراح وذلك على النحو التالي:

(أ) حصص أصناف الزكاة المختلفة في الاقتراحات الأربعة:

الاقتراح الرابع	الاقتراح الثالث	الاقتراح الثاني	الاقتراح الأول	
$\frac{1}{5}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{7}$	$\frac{1}{8}$	الفقراء
$\frac{1}{5}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{7}$	$\frac{1}{8}$	المساكين
$\frac{1}{5}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{7}$	$\frac{1}{8}$	الغارمون
$\frac{1}{5}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{7}$	$\frac{1}{8}$	ابن السبيل
$\frac{1}{5}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{7}$	$\frac{1}{8}$	في سبيل الله
			$\frac{1}{8}$	المؤلفة قلوبهم
		$\frac{1}{7}$	$\frac{1}{8}$	في الرقاب
	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{7}$	$\frac{1}{8}$	العاملون عليها

(ب) توزيع حصص الأصناف المختلفة عدا العاملين عليها في الاقتراحات الأربعة على المقاصد الشرعية:

الاقتراح الرابع	الاقتراح الثالث	الاقتراح الثاني	الاقتراح الأول	
$\frac{1}{5}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{7}$	$\frac{2}{8} = \frac{1}{8} + \frac{1}{8}$	حفظ الدين
$\frac{3}{10}$	$\frac{3}{12}$	$\frac{5}{14}$	$= \frac{1}{8} + \frac{1}{8} + \frac{1}{16}$ $\frac{5}{16}$	حفظ النفس
$\frac{1}{10}$	$\frac{1}{12}$	$\frac{1}{14}$	$\frac{1}{16} = \frac{1}{16}$	حفظ العقل
$\frac{1}{10}$	$\frac{1}{12}$	$\frac{1}{14}$	$\frac{1}{16} = \frac{1}{16}$	حفظ النسل
$\frac{3}{10}$	$\frac{3}{12}$	$\frac{3}{14}$	$\frac{3}{16} = \frac{1}{8} + \frac{1}{16}$	حفظ المال
$\frac{10}{10}$	$\frac{10}{12}$	$\frac{12}{14}$	$\frac{14}{16}$	إجمالي الحصص المذكورة
	$\frac{2}{12}$	$\frac{2}{14}$	$\frac{2}{16}$	العاملون عليها

ويوجه الإنفاق في سبيل الله بصفة أساسية للجهاد والدعوة والتعلیم الديني (وربما الحج أحياناً)، أما الإنفاق من سهم المؤلفه قلوبهم فبقصد رد كيد الأعداء وتأليف القلوب على الأسهم بكل صورته وأشكاله المباحة شرعاً. وقد يحقق الإنفاق في الرقاب في العصر الحالي - لمنع الرق - فك الأسرى وهي من أهداف حفظ النفس ومجالاته. ولم يتضمن الشكل توزيع حصة العاملين لأن هذا التوزيع يرجع إلي العاملين أنفسهم وليس لإدارة جمع وتفريق الزكاة، كما أن أجورهم تعد من وجهة نظر الإنفاق العام إنفاقاً استهلاكياً.

أما الحصص التي قد تخصص لهذه المجالات من حصيلة الزكاة فتتوقف على أسس تقسيم الزكاة بين الأصناف الثمانية .

وقد اقترح هنا أربعة اقتراحات في هذا الشأن، أولها توزيع الزكاة على الأصناف الثمانية. أما الثاني فتوزيعها على الأصناف المختلفة عدا

المؤلفة قلوبهم، والثالث توزيعها على ستة أصناف فقط باستثناء المؤلفة قلوبهم وفي الرقاب، والرابع يقوم على افتراض قام الأفراد بإخراج زكاة أموالهم دون حاجة للعاملين عليها، وهو اقتراح قد يتفق مع الظروف الراهنة حيث لا تجمع الزكاة عادة كمهمة أساسية للدولة بل أنها في الغالب متروكة لاختيار الأفراد إن أعطوها لبعض الأجهزة القائمة على الجمع والتفريق أعطوها فلا يطالب أحد بها رغم وجوب ذلك الجمع وكونه مهمة أساسية للدولة في الإسلام. كما أن هذا الاقتراح يناسب أيضا الحالات التي يقوم بها العاملون بعملهم تطوعاً.

وعلى الرغم من أن التوزيع قد يقوم على أسس عديدة ووفقاً للظروف المختلفة كما سبق القول في تقسيم الزكاة، إلا أنه لدواعي السهولة والتبسيط في تقديم الفكرة واستيعابها، فقد اقترح تساوي الأنصبة الموزعة لكل صنف ورد ذكره في الاقتراحات الأربعة بين الأصناف المذكورة من كل اقتراح.

ففي الاقتراح الأول الذي يشمل المجالات (الأصناف) الثمانية افتراض أن كل صنف يخصه ثمن الحصيلة الزكوية.

وفي الاقتراح الثاني الذي يشمل ٧ مجالات (أصناف) افتراض أن كل صنف يخصه سبع الحصيلة وفي الثالث يخص كل صنف سدس الحصيلة، وفي الرابع يخص كل صنف خمس الحصيلة.

مع التسليم بإمكان إلغاء بعض المجالات أو إثارة مجال معين بكل الحصيلة إن كانت هناك ضرورة لذلك، إلا أن ذلك لا يكون باستمرار، لذا فالأقرب إلي القبول في الأجل الطويل أن تدور حصة كل صنف حول المتوسط المقترح هنا والذي سيتبين بعد قليل.

وفي كل اقتراح فإنه بعد التعرف على نصيب كل صنف جرى تقسيمه بالتساوي على المجالات التي ينفق فيها هذا النصب.

فعلى سبيل المثال في الاقتراح الأول يخص كل من الفقراء  
والمساكين  $\frac{1}{8}$  حصيلة الزكاة. ويوزع كل  $\frac{1}{8}$  على أربعة مجالات بالتساوي  
هي حفظ النفس وحفظ العقل وحفظ النسل وحفظ المال، فيخص كل مجال:  
 $\frac{1}{8} \div 4 = \frac{1}{32}$  من الحصيلة.

وفي حالة عدم وجود أكثر من مجال للإنفاق عليه من مخصصات  
الصنف يوجه كل المبلغ لهذا المجال.

وللتعرف بصفة تقريبية على أثر الزكاة على اقتصاد المجتمع بصورة  
رقمية. ففيما يلي نستخدم ما توصل إليه باحثون في تقديم متحصلات الزكاة  
من مصادرها المختلفة في بعض الدول الإسلامية ( وفقاً لافتراضات مختلفة  
ومعروفة نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي) في بيان ذلك.

فقد قام كل من منذر قحف وسامي رمضان سليمان ومحمد هاشم  
عوض ومحمد أنس الزرقا وعبد الله طاهر بدراسات لتقدير الزكاة في دول  
إسلامية معاصرة تبعاً لافتراضات واجتهادات مختلفة ونتائج هذه الدراسات  
في الجدول التالي رقم (٧).

وقد بني قحف دراسته على افتراضات ثلاثة أحدهما على ما اتفق  
عليه الفقهاء والآخر تبعاً لرأي نسبة لابن عقيل الحنبلي والثالث تبعاً لرأي  
يوسف القرضاوي وفي الافتراضات الثلاثة استبعد القطاع العام والبنود الغير  
معروفة من ثروة الأفراد والديون بينهم. وافترض أن غير المسلمين يخضعوا  
لنفس الزكاة كضريبة.

وسنعمد من هذه الافتراضات ما هو محل اتفاق فقط بين الفقهاء وهو  
الاقتراح (أ) في الجدول. وقد نسب قيمة الزكاة المقدره إلي الناتج المحلي  
الإجمالي لكل دولة، وكذلك إلي الناتج المحلي الإجمالي المتولد عن النشاط  
الخاص فقط.

جدول (٧) مقادير الزكاة ونسبها المئوية  
للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية في بعض الدول الإسلامية

تقديرات المجموعتين من الدول الإسلامية <sup>(٥)</sup> % (١٨٥٥٥٥)	تقديرات الدول منفردة قارن بها آخرين - القيمة % الناتج الإجمالي	تفسيرات منقحة لـ ٨٠ دول			البيان الدولة والسنة	
		% للزكاة إلى إجمالي الناتج المحلي للقطاع الخاص	% للزكاة إلى إجمالي الناتج المحلي	الناتج المحلي القابل للتحويل وجزء من العملة الأجنبية		
	٢٢٢,٢ (%٦,٦) <sup>(٧٩)</sup>	٢,٢	٢,٠	٢٩٧,٥	أ	مصر ١٩٨٢/٨١
		٦,٤	٢,٩	٧٧٢	ب	
		٧,٩	٤,٩	٩٥٦,٢	ج	
		١,٤	١,٠	٥٧٣٥٠٠	أ	أندونيسيا ١٩٨٤/٨٣
		٢,٤	١,٧	٩٨٤٤٠٠	ب	
		٢,٩	٢,٠	١٣١٨٢٠٠	ج	
		٢,٢	١,٦	٦١٢٩	أ	باكستان ١٩٨٤/٨٣
		٤,٩	٢,٥	١٢٣٢٠	ب	
		٦,١	٤,٤	١٦٦٦٨	ج	
		١,٩	٠,٩	٢١٢,٧	أ	قطر ١٩٨٤
		٧,٧	٢,٧	٨٦٨,٧	ب	
		٦,٨	٢,٢	٧٦٣,١	ج	
		٢,٤	١,٣	٤٥٢٢,٧	أ	السعودية ١٤٠٤/٠٣
		٧,٥	٢,٧	١٤١٤٥,٤	ب	
		٦,٨	٢,٤	١٢٨٥١,٨	ج	
	١٦٦ (%٢) <sup>(٨٧)</sup> ١٦٥,٦ (%٢,٦) <sup>(٨٠)</sup>	٦,٠	٤,٣	٢٨٦,٩	أ	السودان ١٩٨٢/٨١
		٨,٧	٦,٢	٤١٧,١	ب	
		٨,٦	٦,٢	٤١٥,٠	ج	
	٢٢٣ (%٢) <sup>(٧١)</sup>	٢,٤	١,٥	١١٢٩,٢	أ	سوريا ١٩٨٤
		٧,٠	٢,١	٢٤٢٩,٧	ب	
		٦,٩	٢,١	٢٤١٠,١	ج	
		٢,٢	١,٩	٢٥٤١٠٠	أ	تركيا ١٩٨٤
		٧,٠	٤,٩	٨٨٤٥٠٠	ب	
		١٠,٨	٧,٥	١٣٦٦٠٠٠	ج	
٨ دول تغطي ١٠-١٤ ١٠ دول غير تغطية ٢,٥-٧		٦,٠-١,٤	٠,٩-٤,٢		أ	المدى لجميع الدول
		٦,٦-٢,٠	٨,٧-٢,٤	١,٧-٦,٢	ب	
		١٠,٨-٢,٩	٧,٥-٢,٠		ج	

(١) - تشير إلى التقدير تبعاً لرأى الفقهاء السابقين وهي على المجالات المتفق عليها.

ب - تشير إلى التقدير تبعاً لرأى نسبة حقف إلى ابن عقيل وهو يرى فرض ٢,٥% كزكاة على الماشية العاملة والأسماك والغابات ويأقضى صافي الثروة من التجارة والصناعة وعلى دخل العمل.

ج - تشير إلى التقدير تبعاً لرأى ليوسف القرضاوى.

(٤) تقدير لانس الزرقاء.

(٢) تقدير لمحمد هاشم عوض

(٢) تقدير لماسى رمضان سليمان.

(٥) تقرير لعبد الله ماهر، وقد تم من عام ١٩٨٠م إلى ١٨ دولة إسلامية تتوفر عنها بيانات النتائج المحلي الإجمالي وحساباتها القومية الأخرى.

وقد أدخل حساب زكاة النفط باعتبارها تمثل ٢٠% من قيمة الإنتاج وهو رأى غير مقبول فقهيّاً لأن القائم على إنتاجه مؤسسات حكومية.

ومن الملاحظ على كافة هذه الدراسات أنها لم تأخذ قطاع التجارة الخارجية في الاعتبار عند حساب الزكاة.

كما أنها قد حسبت على أساس المتاح من بيانات عن الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة القطاعات فيه، وهي لم تعد بصفة أساسية لتناسب حسابات الزكاة وما تتطلبه من معرفة الأموال القابلة للزكاة وما تتوفر فيه شروط فرض الزكاة من بلوغ للنصاب وتمام الحول والخلو من الديون ... الخ. فهي إذاً اجتهادية تقريبية يمكن الاستئناس بها في إعطاء فكرة تقريبية عن حصيلة الزكاة.

المصدر:

١- محمد أنس الزرقا، دور الزكاة في الاقتصاد العام والسياسة المالية، في أبحاث وأعمال مؤتمر الزكاة الأول المنعقد من ٢٩ رجب - ١ شعبان ١٤٠٤هـ، بيت الزكاة، الكويت.

2- Monzar Kahf, Financial Potential and Economics Effects of Zakah in Selected Member Countries, IDB, (n.d.).

٣- عبد الله طاهر، حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع، في: البنك الإسلامي للتنمية، موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية، جدة، ١٤٠٨/١٤٠٩هـ (١٩٨٩/٨٨م).

وتتراوح نسبة الزكاة إلى إجمالي الناتج المحلي للدول الثمانية التي درسها بين ٠,٩ - ٤,٣% بمتوسط ١,٨% وعند نسبتها إلى الناتج القومي الإجمالي الناشئ عن القطاع الخاص فقد بلغت النسبة ١,٤ - ٦,٦% بمتوسط ٣% وتراوحت نسبة الزكاة للناتج المحلي الإجمالي في دراسات الزرقا وعض وسليمان بين ٣% - ٦,٦% بمتوسط ٤,٨% وقد جمعت بين ما أتفق عليه الفقهاء وبين اقتراحات يوسف القرضاوي، لذا فإن معدلها مرتفع .

وقد قدر طاهر معدل الزكاة للناتج المحلي الإجمالي بين ٣,٥ - ٧% في عشرة دول إسلامية غير نفطية، ١٠ - ١٤% بالنسبة لثمانية دول إسلامية

نفطية لإدخاله إنتاج النفط ضمن أوعية الزكاة رغم أن إنتاجه يتم من خلال مشروعات القطاع العام في هذه الدول، وقد أخذ في حسابه في بعض المجالات برأي يوسف القرضاوي.

وبصفة عامة فإن نسبة الزكاة الخاصة بالدول النفطية قد حسبها قحف في ٣ دول منها هي قطر وإندونيسيا والسعودية وكانت تتراوح بين ٠,٩ - ٢,٤٪ من الناتج القومي الإجمالي تبعاً للاقتراح (أ) السابق ذكره. وأمامنا الآن دراسات متباينة عن نسب الزكاة للناتج المحلي الإجمالي وسبب اختلافها أما الاعتبارات المرعية لدى الباحث والمعايير التي أخذ بها في الحساب، أو درجة غني الدولة أو فقرها، أو درجة اعتماد الاقتصاد على الزراعة أو النفط أو الصناعة والخدمات كنشاط وفي توليد الناتج المحلي، أو نسبة مساهمة القطاع العام في النشاط الاقتصادي.

وبصفة عامة تتراوح النسبة بين ٠,٩ - ٤,٣٪ في دراسة فكل القائمة على الاقتراح (أ) الذي بنى على ما أتفق عليه الفقهاء، وبين ٣ - ٧٪ في الدراسات الأخرى التي جمعت بين ما اتفق عليه الفقهاء وما قال له القرضاوي، وستعتبر النسبة الأولى ٠,٩ - ٤,٣٪ هي الأوفق من بين هذه الدراسات.

فإذا ما أخذنا في الحسبان ما جرى بعد هذه التقديرات من اتجاه نحو تحويل جانب من النشاط الاقتصادي من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، وما هو متوقع من استمرار هذا الاتجاه في السنوات القادمة ولو إلى حد ما، فإنه من الممكن أيضاً أن نأخذ أيضاً النسبة الأخرى التي حسبها قحف لحصيلة الزكاة إلى الناتج المحلي الإجمالي الناشئ عن النشاط الخاص وهي تتراوح بين ١,٤ - ٦٪ ونعمل متوسطاً عاماً لكلتا النسبتين، وقد يدعم هذا أيضاً ما قد تتبرع به مؤسسات القطاع العام أيضاً من أموال لدعم حصيلة

الزكاة أسوة بما هو قائم في مصر من أن قانون مؤسسات القطاع العام يجيز لها تخصيص ٢,٥٪ من إيراداتها الصافية للزكاة<sup>(١)</sup>. فضلاً عن احتمال تعويض النقص في التقدير لغياب بعض المعلومات عن الأموال الزكوية الفردية.

وعلى هذا فإنه كمدى عام لنسبة الزكاة إلى الناتج المحلي الإجمالي يمكن القول بأنه يقع بين ٩ - ٦ ٪ بناء على دراسات قحف وفقاً للاقتراح (أ). وتزيد إلى ٦,٦ ٪ في حدها الأعلى بإدخال حسابات الزرقا وسليمان وعوض، وتزيد إلى ٧ ٪ بإدخال حسابات طاهر، إلا أنه إذا ما علمنا أن أحكام الزكاة لا بد فيها من تحري الدقة في الاستدلال وموافقتها للدليل الشرعي<sup>(٢)</sup> فإننا سنأخذ بالاقتراح ( أ ) فقط سالف الذكر، وعلى هذا فإن نسبة الزكاة للناتج المحلي الإجمالي قد تتراوح بين ٩ - ٦ ٪ في الدول الإسلامية وبمتوسط عام قدره ٣,٤٥ ٪، وهو ما سنعمد عليه في بيان أثر الزكاة على كل من الاستهلاك والاستثمار في المجتمع الإسلامي.

وبالنظر إلى توزيع الزكاة بين الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري السابق التوصل إليه، وهو من ٦٠-٧٥ ٪ بمتوسط ٦٨ ٪ للإنفاق الاستهلاكي، ٢٥-٤٠ ٪ بمتوسط ٣٢ ٪ للإنفاق الاستثماري.

فإن زيادة الإنفاق الاستهلاكي في المجتمع بفعل توجيه الجانب الاستهلاكي من إنفاق الزكاة تكون ٠,٥٤ - ٤,٥٠ ٪ بمتوسط ٢٣٥ ٪ وذلك على النحو التالي:

$$أ - ٠,٩٠ ٪ \times ٦٠ ٪ = ٠,٥٤ ٪ كحد أدنى من الناتج القومي الإجمالي.$$

$$ب - ٦,٠ ٪ \times ٧٥ ٪ = ٤,٥٠ ٪ كحد أعلى من الناتج القومي الإجمالي.$$

(١) البنك الإسلامي للتنمية، موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية، جدة، ١٤٠٨/١٤٠٩هـ، ص ٢٩١.

(٢) أنظر: محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد الإسلامي: ج ١: النظام والسكان والزكاة والرفاه، دار البيان العربي، جدة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، ص ٣٧٩-٤٠٨.

ج-  $3,45\% \times 68 = 2,346\%$  في متوسط من الناتج القومي الإجمالي.

أما زيادة الإنفاق الاستثماري في المجتمع بفعل توجيه الحاسب الاستثماري من إنفاق الزكاة فتكون  $0,23 - 2,40\%$  بمتوسط  $1,1\%$  وذلك على النحو التالي:

أ-  $0,9 \times 25\% = 0,23\%$  كحد أدنى من الناتج القومي الإجمالي.

ب-  $6,0 \times 40\% = 2,40\%$  كحد أعلى من الناتج القومي الإجمالي

ج-  $3,45 \times 32\% = 1,104\%$  في المتوسط من الناتج القومي الإجمالي.

أي أن الاستثمار يزيد بمقدار  $5\%$  من معدله الجاري حالياً (وهو  $21\%$

كنسبة من الناتج القومي الإجمالي المعمول به في البلاد العربية)<sup>(1)</sup>.

فإذا ما أخذنا في الاعتبار أنها تتركز في استثمارات خاصة لذوى الدخل المحدود لتنمية دورها في علاج مشكلة الفقر والبطالة والإفلاس والمرض ومشكلات اجتماعية مختلفة، علاوة على ما يستحقه زيادة الطلب والاستهلاك من طلب مشتق على الاستثمار. وما قد يكون هناك من صدقات أخرى عدا الزكاة، وبالطبع فإن المفروض نظرياً أن ذلك جاري فعلاً في الدول الإسلامية المعاصرة، وأن إعادة حساب أثر الزكاة على الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري يعني ازدواج الحساب، إلا أنه من الناحية العملية فإن جمع الزكاة لم يشمل كل الدول الإسلامية كما أنه لا يشمل كل الأنشطة والأموال الزكوية في الدول التي تطبق الزكاة لأن أغلب التطبيق الحالي على أساس أن جمع الدولة للزكاة اختياري، وليس إجبارياً على الأنشطة والأموال الزكوية<sup>(2)</sup>.

د- تنظيم عرض النقود كما سيأتي ضمن سوق النقود.

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 1994، ملحق 3/2 ص 227

(2) I . A. Imtiaz, - Introduction, in: IDB., Management of zakah in Moderv Muslim Society, 1410 H - 1989, PP. 27-28.

#### ٤- سوق النقود:

تقوم الدراسة في هذا المجال على دراسة كل من عرض النقود وطلبها وكيفية حدوث توازن سوق في اقتصاد إسلامي خال من سعر الفائدة على رأس المال<sup>(١)</sup>.

#### (أ) عرض النقود:

لفقهاء المسلمين آراؤهم في تنظيم عرض النقود، وذلك لما لهذا العرض من أثر على تغير القدرة الشرائية للنقود، وما يؤدي إليه ذلك من تغيير قيم الأصول أي الثروات في المجتمع وتغيير دخول الأفراد أيضاً، ويقوم هذا التنظيم على الصلة الوثيقة للسلطات النقدية في المجتمع بجهاز التمويل، وعدم إصدار النقود إلا بأسباب اقتصادية فعلية لا تؤدي إلى الإضرار بالقيم أو مكاسب للبعض على حساب الآخرين، فقد كان الفقهاء المسلمون يرون ثبات قيمة النقود لأنها وسيلة للتبادل ومقياس للقيم، ومن هؤلاء الفقهاء الغزالي وابن قيم الجوزية وابن عابدين.

فقد أوضح الغزالي أن من الظلم اختلاف قيم النقود وتباينها في الجودة والرداءة، وأن شكر الله يقتضي عدا تغيير قيمة واسطة التبادل ومقياس قيمة الأشياء وهي النقود، لذا فإن كل ما من شأنه تغيير قيمتها فقد تعدى حدود الله ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ (الطلاق: ١).

ويرى ابن قيم الجوزية أن تحريم ربا الفضل في الإسلام والذي شمل ستة أشياء هي الذهب والفضة والبر والشعير والتمر والملح يعني تحريم التفاضل فيها مع اتحاد الجنس، أي لا يباع شيء من أي جنس من هذه الأشياء بشيء مختلف عنه في الوزن أو المقدار أو الكيل من نفس الجنس.

(١) محمد عبد المنعم عفر، سوق النقود في اقتصاد إسلامي، مجلة البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة، ٥٤، عام

وبالنسبة للذهب والفضة، وهما النقدان السائدان في ذلك الوقت- ولفترات زمنية طويلة- حيث كانت الدينانير هي العملة الذهبية، والدرهم هي العملة الفضية، فإن سبب تحريم التفاضل فيهما هو كونهما أثماناً للمبيعات وحيث أن الثمن هو المعيار الذي يعرف به تقويم الأشياء فيجب في رأي ابن قيم الجوزية أن يكون محدوداً ومضبوطاً لا يرتفع ولا ينخفض، إذ لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالسلع لم يكن هناك ثمن تعتبر به المبيعات، بل الجميع سلع، في حين أن حاجة الناس إلى ثمن يعتبرون به المبيعات حاجة ضرورية عامة، ولا يكون ذلك إلا بثمن تقوم به الأشياء يستمر على حالة واحدة، ولا يقوم هو بغيره إذ يصير بذلك سلعة يرتفع وينخفض فتفسد معاملات الناس ويحدث الضرر والظلم.

أما المقربي فقد كان يرى أن النقود من الذهب والفضة (وهي السائدة آنذاك) يجب أن تكون مضبوطة غير مغشوشة، وأنه يجب الاهتمام بالنقود، وأن إصدارها من قبل الحاكم لضبطها ومنع غشها وإنقاص قيمتها، وأن الحاكم المسلمين كانوا يفعلون ذلك، وأن التوسع في إصدار النقود بدون حاجة اقتصادية ممنوع لما يحدثه من نقص قيمتها واضطراب أسعار السلع والتضخم وتأثيره الضار على توزيع الثروة والدخول في المجتمع، وهو أمر ممنوع شرعاً.

وهو يفيد أن عرض النقود في المجتمع مرتبط بحجم الناتج القومي، وقد درس ابن عابدين بعض المسائل المترتبة على تغير قيمة النقود من انخفاض أو ارتفاع أو انقطاع للنقد المتداول واستبداله بنقد آخر، وأورد في دراسته آراء كثيرة ممن سبقه من فقهاء المذهب الحنفي، وخالصة هذه الدراسة التي تنصب على أثر تغير النقود على المعاملات النقدية المؤجلة الدفع ( البيع والشراء، والإجارة، والقرض، ومؤخر مهر الزواج ) أن تأخر تسليم النقود

قد يصاحبه تغير في قيمة النقود بالانخفاض أو الزيادة، أو قد تتقطع النقود المتفق عليها من التداول. فإذا ما حدث ذلك فإننا نكون أمام حالتين<sup>(١)</sup>:

**الحالة الأولى:**

وهي حالة النقود الخالصة (أو القليلة الغش) من الذهب أو الفضة، ففي هذه الحالة ترد القروض وتسدد أثمان المبيعات والإجارة والمهر بمثلها، ولا عبرة لرخصها أو غلائها وقت السداد عما كانت عليه وقت التعاقد أو البيع، إذ أن هذه النقود نقود بالخالقة ولها قيمة ذاتية ( أي لها قيمة بنفسها )، كما أنها تتمتع بثبات نسبي في القيمة لندرتها وارتفاع قيمتها وعدم سهولة التحكم في إصدارها، فهي نقود لا تقل قيمتها التجارية كسلعة بدرجة محسوسة عن قيمتها الاسمية كنقد.

#### **الحالة الثانية:**

وهي الخاصة بالنقود التي يغلب عليها الغش من الفضة أو النحاس أو غيرها، ففي هذه الحالة ترد بقيمتها من النقود الخالصة وقت التعاقد أو البيع على الراجح من الذهب أو وقت كسادها أو انقطاعها في رأي آخر، وهذه النقود قيمتها الذاتية قليلة، ومثالها النقود الورقية والنقود الائتمانية بشكل عام، وقيمتها القانونية ( الاسمية ) أعلى من قيمتها السوقية بكثير.

ولهذه الأسباب فقد غلب عليها انخفاض القيمة المتزايد في العصر الحالي، وهو عصر التضخم وارتفاع الأسعار، مما يؤثر على العقود المؤجلة السالفة الإشارة إليها ولذا فإنه علاجاً لمشكلة التضخم وتغير القدرة الشرائية للنقود يمكن دراسة الرأي المذكور بربط الديون والمعاملات المؤجلة بقيمتها عليه وقت التعاقد، فقد يمكن المحافظة على قيمة النقود ويتحقق مبدأ ثبات

---

(١) رفيق المصري، الإسلام والنقود، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.

النقود الذي قال به الفقهاء المذكورون، وقد يقوم هذا حلاً لمشكلة الإبداع في البنوك، ببديل راجح لسعر الفائدة على الأموال المودعة في البنك بدون قصد الاستثمار، حيث أن الاستثمار له صورة تعاقدية خاصة به، وهي مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وهناك من يرى أن هذا الرأي لا يقوم على حجة واضحة ولا دليل من كتاب ولا سنة، وأنه قد يكون مدخلاً للربا.

مما سبق يتضح أن عرض النقود في المجتمع لا يتم إلا بأسباب اقتصادية وأنه لا يتم من قبل البنك المركزي للدولة، كما أن مجال خلق نقود الودائع من قبل البنوك التجارية محكوم بسياسة الدولة التي إما أن تمتلك هذه البنوك أو تشرف عليها حتى يكون إصدار النقود في الحدود التي تسمح بها الدولة وفقاً لرأي بعض الفقهاء، ولذا فإن كمية النقود في المجتمع تتفق مع الاحتياجات الفعلية ولا يكون هناك مجال لتوسع نقدي يفوق متطلبات التوسع في الاقتصاد.

وعلى هذا فإن التضخم الذي يصاحب تكوين رأس المال الاجتماعي في أولى مراحل التنمية بالدول النامية، نتيجة للإنفاق الاستثماري وزيادة المتدفقات النقدية في المجتمع دون إنتاج يقابلها قليل الحدوث ومحدود النطاق في المجتمعات الإسلامية لتقييد الإصدار النقدي بالاحتياجات الاقتصادية، واتساع نطاق النشاط الاستثماري وعدم اقتصره على التجهيزات الأساسية في الاقتصاد للدور الهام الذي يلعبه القطاع الخاص في الاستثمار، وللحاجة إلى الإنفاق الاستثماري في توفير الاحتياجات الأساسية لكافة أفراد المجتمع أيضاً، وهي تعمل جميعاً على زيادة المتدفقات السلعية في المجتمع وتقليل احتمالات ونطاق التضخم فيه.

( ب ) طلب النقود:

يقوم طلب النقود في المجتمع - وفقاً للنظرية الكينزية - على دوافع

المعاملات والاحتياط والمضاربة كما سبق القول، ولهذه الأقسام الثلاثة من التفضيل النقدي أو تفضيل السيولة اعتبارات تحكمها في هذه النظرية تبين لنا أهمها، في دراسة سوق النقود كما يراها كينز.

أما في المجتمع الإسلامي فإن طلب النقود في المجتمع بأقسامه الثلاثة محكوم باعتبارات مختلفة تجعل التفضيل النقدي في المجتمع الإسلامي أصيق نطاقاً مما هو عليه في المجتمعات الأخرى، وفيما يلي نناقش هذه الاعتبارات:

#### الطلب للمعاملات:

إن طلب النقود للمعاملات قائم في المجتمع لتمويل الأعمال المختلفة تبعاً لحجم الدخول والتركيب السلي للناتج القومي، وحجم المبيعات وعادات الدفع والعرف التجاري، إلا أنه لا يتأثر بسعر الفائدة إذ أنه قائم وقيمته في هذه الأحوال صفر، وإنما يتأثر بعائد المشاركة في الربح للمال المشارك في الاستثمار، وبالطبع فإن حجم الدخل القومي - كما في المجتمعات الأخرى - هو العامل الأساسي في تحديد حجم هذا الطلب.

#### الطلب للاحتياط:

أما طلب النقود للاحتياط فإنه أيضاً قائم في المجتمعات الإسلامية إلا أنه محدود بحد أعلى لكل فرد هو مقدار نصاب الزكاة وهو يساوي قيمة مقدار من الذهب تتراوح كميته بين ٦٣,١٠ - ٨٩,١٥ جراماً من الذهب الخالص (على اختلاف بين الفقهاء)<sup>(١)</sup>. إذ أن المال الفائض عن الحاجة إلى تمويل المعاملات الجارية، إن بلغ هذا النصاب خالياً من الديون وانقضى على وجوده لدى الفرد عام هجري كامل أو عام ميلادي إلا أحد عشر يوماً، ويجب على مالكة أداء الزكاة عنه بنسبة ٢,٥٪ من قيمته.

(١) يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، مرجع سابق.

لذا فإنه قد يعمل على توظيف الأموال في الاستثمار ليحقق عائداً يدفع منه الزكاة ولا ينقص ما لديه من أموال بمقدار هذه الزكاة، وذلك عملاً بالقاعدة المستفادة من السنة النبوية والتي مفادها: المتاجر بالمال حتى لا تأكله الصدقة، ولربما يرضى البعض بدفع الزكاة وعدم القيام بالاستثمار خشية المخاطرة وتحمل الخسارة، إلا أن الأرجح هو الاتجاه لصالح توظيف الأموال خاصة في حالة عدم وجود مخاطر مؤكدة.

ولذا فإن مقدار طلب النقود لهذا الغرض - الاحتياط - سيقال عما لدى المجتمعات الأخرى التي ليس لها حدود أو قواعد تحد من هذا الطلب، إذ رغم تأثره بالدخل القومي كما هو الحال في هذه المجتمعات إلا أن هناك عاملاً آخر هاماً يحد منه هو الزكاة.

#### الطلب للمضاربة:

أما طلب النقود لغرض المضاربة فمن الممكن التوصل إلى صورته التي يكون عليها في المجتمع الإسلامي من المناقشة التالية:  
يقوم الطلب للمضاربة في المجتمعات غير الإسلامية على ميل المنشآت والأفراد لتحقيق عوائد على أموالهم بانتهاز فرص الاستثمار المربح لتوظيف الأموال فيها، وبالمضاربة في سوق الأوراق المالية (الأسهم والسندات) بقصد تحقيق أرباح بشرائها في أوقات انخفاض أثمانها وإعادة بيعها في أوقات ارتفاع أسعارها، وإن هذا الطلب مرتبط بسعر الفائدة السائد في السوق النقدية فيزداد التفضيل النقدي لهذا السبب في حالات انخفاض سعر الفائدة، وانخفاضه في حالات ارتفاع معدلات الفائدة.

( أ ) فبالنسبة للاحتفاظ بالأموال انتظاراً لفرص الاستثمار المربح فهذا أمر مقبول ومرغوب إسلامياً لكنه محكوم بعاملين، أما الأول فهو نسبة معدل الأرباح السائدة في الأنشطة الاستثمارية المتاحة إلى المعدل المتوقع

لهذه الأرباح في المستقبل، حيث يزداد الاحتفاظ بالأموال لهذا الغرض كلما كانت التوقعات للمستقبل متفائلة، وكانت النسبة المذكورة أقل من الواحد بالتالي (مع الأخذ في الاعتبار بالطبع إمكان حدوث انخفاض في القوة الشرائية للنقود في المستقبل).

أما العامل الثاني فهو نسبة الزكاة المفترضة على الأموال المدخرة غير المستثمرة حيث تمثل نفقة على الاحتفاظ بالأموال دون توظيف - في الوقت الذي لا يؤخذ فيه هذه الزكاة من الأموال المستثمرة إلا من عائد الاستثمار - باستثناء زكاة التجارة، في رأي بعض الفقهاء<sup>(١)</sup>.

فإذا فرضنا أن متوسط الربح السائد على الاستثمار وهو متوسط حصة المال في أرباح المشروعات تبعاً لمعدلات المشاركة السائدة في الأرباح مطروحاً منه الزكاة المفترضة على هذا الربح وقدره ٢,٥٪ هو رح - ٠,٠٢٥ رح أي ٠,٩٧٥ رح ، وإن القيمة الحالية للأرباح المتوقعة مستقبلاً على استثمار الأموال مطروحاً منها نسبة الزكاة المستحقة عليها هي:

$$\frac{\text{رح } ٠,٩٧٥}{\text{س ف}} \quad \text{أي} \quad \frac{\text{رح } ٠,٠٢٥ - \text{رح}}{\text{س ف}}$$

حيث س هي معدل الخصم تبعاً للفترة الزمنية المأخوذة في الاعتبار ف في تقدير العوائد المتوقعة والمقدر تبعاً لمعدل العائد الداخلي على الاستثمار السائد في المجتمع وهو يحسب من المعادلة السابق ذكرها عن معادلة الخصم باختلاف سماتها على النحو التالي:

(١) يوسف القرضاوى، مرجع سابق.

$$\frac{ع ن}{(س+1)} + \dots + \dots + \frac{٢ع}{(س+1)} + \frac{١ع}{(س+1)} = ص$$

حيث ص تكاليف المشروع، ع١ ، ع٢ ، .... ، ع ن العائد المتوقع لرأس المال في السنوات ١ ، ٢ ، .... ، ن على التوالي.  
س معدل الخصم، (ويراعى أن يكون صافياً بعد خصم الزكاة الواجبة).

أما الزكاة التي تفرض على الأموال في حالة تأخير استثمارها لمدة عام هجري كامل وقدرها ٢,٥٪ من قيمته فتكون ز، وفي حالة تعدد السنوات تكون ز ن ولذا فإن الطلب على النقود بغرض الاستثمار مستقبلاً يتوقف على:

$$\left[ \frac{٠,٩٧٥ \text{ رم}}{س ف} - ز ف - ٠,٩٧٥ \text{ رح} \right]$$

$$\left[ \frac{٠,٩٧٥ \text{ رم}}{س ف} - ز ف \text{ عن} ٠,٩٧٥ \text{ رح} \right] \text{ فزيادة}$$

تؤدي إلى زيادة هذا الطلب واطراد هذه الزيادة كلما زاد الفرق أما نقصه فيعمل على إلغاء هذا الطلب.

(ب) أما بالنسبة للطلب على المال للمضاربة في سوق الأوراق المالية أو غيرها من الأسواق فإنه محكوم بعاملين أيضاً هما:

(١) نوع الأوراق المتعامل فيها في السوق المالية (أسهم مشروعات مختلفة، سندات) والعقود المتعامل بها في سوق العقود.

(٢) منع التدخل في الأسواق بقصد رفع الأسعار وتحقيق أرباح

بالتالي:

وبالنسبة للعامل الأول فالأوراق التي يتم التعامل فيها في هذه الأسواق هي الأسهم والسندات، أما السهم فهو حصة في رأس مال شركة أو مؤسسة وهو معرض للربح أو الخسارة فما كان من هذه الأسهم ضمن شركات أو مؤسسات اقتصادية تتعامل على أسس شرعية مباحة فإن تبادله في السوق مباح، ولا يتم فيها تبادل أسهم الشركات أو المؤسسات ذات النشاط غير المشروع (وهي موجودة بالطبع في المجتمعات غير الإسلامية) ، أما السند فإنه قرض تحصل عليه جهة الإصدار مقابل فائدة لحامل السند فهو إذاً من الأعمال المحرمة ولا يتم تبادله في السوق.. ولذا فإن نطاق المضاربة في هذا المجال محدود عما هو عليه الحال في الاقتصاد غير الإسلامي، ومرتببط بحجم الدخل في المجتمع، باعتباره محصلة لنشاط المشروعات الإنتاجية التي يتم التعامل في أسهمها، أما العقود المتعامل بها في سوق العقود فإنه يخضع للقواعد التالية:

قال حكيم بن حزام: نهاني رسول الله ﷺ عن بيع ما ليس عندي، وقال حكيم: يا رسول الله يأتيني الرجل فيريد مني بيع ما ليس عندي فأبتاع له من السوق، قال: «لا تبيع ما ليس عندك».

لذا يرى البعض من الفقهاء أن أعمال المضاربة في البورصات التي يقوم بها المضاربون لشراء وبيع عقود للسلع - في بورصات العقود - دون تسليم أو استلام لهذه السلع تدخل في هذا النهي، وذلك لما تحدثه هذه المضاربة من تذبذب في الأسعار واضطراب في التعامل فضلاً عما تؤدي إليه من ارتفاع الأسعار مقابل الأرباح التي يحصل عليها المضاربون دون تقديم خدمة إنتاجية مقابلها، إلا أن بعض الفقهاء يرى أن النهي يسري على الحالات التي

لا يمكن فيها الحصول على السلع أو ليست هناك ثقة في إمكان الحصول عليها للوفاء بالبيع الذي قام به، أما إن كان عنده ثقة في الوفاء بهذا البيع فإنه لا يدخل في هذا النهي، وذلك ما دامت تتحقق فيه شروط السلم المباح، وهو البيع المقدم الذي يحصل فيه البائع على ثمن السلعة مقدماً ثم يعطي السلعة بعد ذلك مؤخراً، ويشترط في هذا البيع تحديد السلعة وجودتها وكميتها ووقت التسليم، ولا بد فيه من دفع الثمن وقت عقد الصفقة وإلا بطلت، كذلك فإنه لا بد من تسليم السلعة كما هو عليه الاتفاق في موعد التسليم ولا يجوز سداد قيمتها في ذلك الوقت وإلا كان هذا نوع من الربا إذا اختلفت القيمة عند عقد الصفقة عنها عند وقت استيفاء السلعة، وذلك بناء على قول ابن عباس: قدم النبي ﷺ المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين فقال: «من أسلف في ثمن فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم» (صحيح مسلم).

أما ما لا يتحقق فيه هذه الشروط من العقود فلا يتم التعامل فيه، ولذا يقل عدد العقود التي يتم التعامل فيها في هذه الأسواق، ويقل الطلب على النقود أيضاً لهذا الغرض.

أما العامل الثاني المتعلق بمنع الأنشطة التي يترتب عليها ارتفاع الأسعار بقصد تحقيق الأرباح فمنه شراء السلع بقصد تخزينها لحين ارتفاع أسعارها، حيث يعد ذلك احتكاراً - من وجهة نظر الإسلام - ويدخل في قول رسول الله ﷺ: «من احتكر فهو خاطئ» (صحيح مسلم).

### (ج) توازن سوق النقود:

مما سبق يتضح أن الطلب على النقود للمعاملات هو أهم أقسام الطلب على النقود في المجتمعات الإسلامية وأنه مرتبط بحجم الدخل القومي أما القسمين الآخرين فأولهما وهو الطلب بدافع الاحتياط فإنه محدود بكل من الدخل ومقدار النصاب الخاص بالزكاة على النقود، لذا فهو يشكل نسبة

صغيرة من الطلب للمعاملات، وأما الثاني وهو الطلب بدافع المضاربة لا يتأثر بالفائدة على رأس المال لأنها غير موجودة في الاقتصاد، كما أنه محدود لمحدودية مجالات المضاربة المباحة بشروطها الشرعية، وهو يعتمد على معدلات المشاركة في الربح.

أما عرض النقود فقد سبق القول باعتماده على حجم الدخل القومي، لذا فإن شرط توازن سوق النقد في المجتمع الإسلامي هو:

$$ع_n = ط_n = ط_t (ل) + ط_ط (ل، ن) + ط_m (ر، ز)$$

حيث  $ع_n$  عرض النقود،  $ط_n$  الطلب الكلي على النقود،  $ط_t$  الطلب للمعاملات ويرتبط بالدخل النقدي  $ل$ ،  $ط_ط$  الطلب للاحتياط ويرتبط بكل من الدخل  $(ل)$  والقيمة النقدية لنصاب الزكاة  $ن$ .

$ط_m$  الطلب للمضاربة ويرتبط بعائد المشاركة في الربح  $ر$ ، ومدفوعات الزكاة  $(ز)$  وهناك طريقة أخرى لتحقيق التوازن في سوق اقتراحها  $د$ ، مختار متولي، وهي ضريبة الأموال الاقتصادية كما سبق، وسيأتي مزيد من التفصيل فيما بعد أيضاً.

## ٥- العمالة وسوق العمل:

### (أ) العمالة الكاملة:

يعمل الإسلام على تحقيق التوظيف الكامل لقوة العمل المتاحة وتحسين نوعيتها ومن ثم كفاءتها، وزيادة إمكانيات التقدم الفني واستخدام وسائله الحديثة في الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية الموارد الاقتصادية المختلفة وزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته بالتالي، فيقول رسول الله ﷺ: «إن الله يحب

المؤمن المحترف» (رواه الطبراني في الكبير والبيهقي) ويقول عليه الصلاة والسلام: «من أمسى كالأل من عمل يده أمسى مغفوراً له»<sup>(١)</sup>.

وقد منع الإسلام ألوان اللهو التي لا تتفق مع ما يجب أن يلتزمه الإنسان من جد واستمرار للعمل المنتج (مع السماح بالترويح عن النفس بأمور أباحها حتى لا يصاب الإنسان بالسامة والملل)، كذلك فقد منع الأعمال العقيمة والضارة كالمقامرة والسحر والشعوذة، حتى لا تستنزف طاقات الإنسان في أمور غير نافعة، وقد منع الإسلام لذلك أيضاً الغش والخيانة والسرقة واستغلال النفوذ والرشوة، فيقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (المائدة: ٩٠)، ويقول أيضاً: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (الأنفال: ٢٧).

ويقول رسول الله ﷺ: «إن لربك عليك حقاً وإن لنفسك عليك حقاً ولأهلك عليك حقاً، فأعط كل ذي حق حقه» (رواه البخاري)، وعنه أيضاً: «من غش أمتي فليس مني»، وقال ﷺ: «اجتنبوا السبع الموبقات، قيل يا رسول الله وما هن، قال الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل مال اليتيم، وأكل الربا، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات»، وقال رسول الله ﷺ: «من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه، فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة، فقال رجل: وإن كان شيئاً يسيراً يا رسول الله؟ فقال: وإن كان قضيياً من أراك» (رواه البخاري)، وقال عليه الصلاة والسلام: «إن رجلاً يتخوضون في مال الله بغير حق فلهم النار يوم القيامة» (رواه مسلم)، ويتخوضون في مال الله بغير حق أي يتصرفون

(١) المنذرى، الترغيب والترهيب، ج ٢، ص ٥٢٤ .

في أموال المسلمين بالباطل - وقد لعن رسول الله الراشي والمرتشي والرائش».

وقال رسول الله ﷺ: «من يكفل لي ألا يسأل الناس شيئاً أتكفل له بالجنة» (رواه البخارى).

ومن تعاليم نبي الإسلام أيضاً: «لأن يأخذ أحدكم حبله، ثم يأتي الجبل فيأتي بحزمة من حطب على ظهره فيبيعها فيكف الله بها وجهه خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه» (رواه البخارى).

ويعني ذلك حرص الإسلام على العمالة الكاملة لكافة أفراد قوة العمل المتاحة، وتوجيهها نحو الجهاد الإنتاجية المفيدة والنافعة للفرد وللمجتمع حتى تزداد قدرة المجتمع الإنتاجية وتنمو بصفة مستمرة.

#### (ب) الطلب على العمل:

تتطلب الإفادة من عنصر العمل رفع كفاءته وزيادة مهارته، ويعد توفير فرص العمل للكفاءات وإسناد الأعمال إليها أهم العناصر لحث القوى العاملة على تحسين كفاءتها وزيادة مهارتها، وفي هذا يقول ﷺ: «من ولي من أمر المسلمين شيئاً فولى رجلاً وهو يجد من هو أصلح منه فقد خان الله ورسوله» (رواه الحاكم)، ويقول الله تعالى: ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ (القصص: ٢٦).

وقد قال عمر بن الخطاب: من ولي من أمر المسلمين شيئاً فولى رجلاً لمودة أو قرابة بينهما فقد خان الله ورسوله والمسلمين.

كذلك فإن هذه الكفاءات لا بد لها وأن تنمي مهاراتها بصفة مستمرة، وأن تؤدي عملها وفقاً لأحدث الأساليب العلمية في مجالات العمل المختلفة، إذ يقول رسول الله ﷺ: «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه» (رواه البيهقي)، يقول الله تعالى: ﴿وَأَعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (سبأ: ٢٩)

هذا، ويتطلب أداء العمل بكفاءة توفير الإمكانيات لأدائه، وتنظيم  
مواعيد العمل والراحة ورعاية العمال في حالة إصابات العمل.

وفي هذا يحدثنا القرآن (يوسف: ٥٤، ٥٥): ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ  
أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدِينَا مَكِينٌ أَمِينٌ ﴿٥٥﴾ قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى  
خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴿٥٦﴾.

فلقد أعطى الملك ليوسف سائر السلطات التي يتطلبها نجاحه في  
العمل، واختار يوسف من العمل ما يناسب مؤهلاته وإمكانياته من أمانة وعلم  
ومحافظة على العمل.

وهو يعني أن الطلب على العمل مرتبط بإنتاجيته.

### (ج) عرض العمل:

يرتبط بعرض العمل وتشجيعه توفير الحوافز الاقتصادية لذلك لتسير  
النشاط الاقتصادي، لذا يقول الله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ مِّمَّا عَمِلُوا وَكُيُوفِّيهِمْ  
أَعْمَالَهُمْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿١٩﴾ (الأحقاف: ١٩)، ويقول تعالى: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ  
مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴿٣٠﴾ (الكهف: ٣٠).

ويعني هذا وجوب مكافأة كل عمل يتم تنفيذه ضماناً لاستمرار  
مشاركة العاملين في الجهود الإنتاجية وحرصهم على أدائه بأقصى كفاءة  
ممكنة حتى تتحقق الكفاءة من استخدام قوة العمل المتاحة.

ولا يعني ذلك الانتصار على الحوافز المادية العاجلة فقط، بل أن  
الإسلام يجمع في مكافأته للعاملين بين الحوافز المادية والأدبية في الدنيا،  
والتواب الأخروي في الحياة الآخرة والذي ليس له حدود لارتباطه بفضل الله  
العظيم في الدار الآخرة، مما يزيد من عرض العمل إلى أقصى حد ممكن  
طلب الآخرين.

فبالنسبة للحوافز المادية، فإنه لما استخدم عمر بن الخطاب أصحاب رسول الله ﷺ لجباية الخراج قال له أبو عبيدة بن الجراح: دنست أصحاب رسول الله ﷺ ، فقال له عمرو: يا أبا عبيدة إذا لم أستعن بأهل الدين على سلامة ديني فبمن أستعين، قال: أما إن فعلت فأغنهم بالعمالة عن الخيانة (أبيوسف: الخراج)، أي أجزل لهم العطاء.

ومن هذا يتضح أن الأجر يجب أن يكون مجزياً حتى لا ينصرف بعض العاملين ويلجأ إلى الرشوة أو الاختلاس أو يقل اهتمامه بالعمل، ويحدث الاضطراب في الإنتاج أو غير ذلك مما يضيع على المجتمع موارده، وبالطبع فإن هذا الأجر يتحدد وفقاً لإمكانيات المجتمع وظروفه.

ولذا فإنه ضمناً للحوافز المناسبة لدى القوة العاملة كي تشارك في العمل بأقصى كفاءة ممكنة، فإن نظرية التوزيع الإسلامية تشمل قواعد لمكافأة عناصر الإنتاج المختلفة تضمن العائد المجزي لكل هذه العناصر، وتشمل من بين قواعدها قواعد الأجر المناسب للعمل والجهود المبذولة في الإنتاج، وهو دافع هام للعمل واكتساب المهارات وبذل الجهود الإنتاجية.

فالأجر في حالة العمل في مؤسسات الدولة وهيئاتها يحدد من جهة بالحد الأدنى المطلوب لمستوى معيشة العامل وفقاً لمسئولياتها الاجتماعية، ومن جهة أخرى بالجهد المبذول في الإنتاج وكفاءة العامل وخبرته وتدريبه، أما إن كان العمل في المشروعات الإنتاجية الفردية فإن الأجر يخضع لظروف المساومة والمنافسة في سوق العمل، فإن وجدت الدولة أن الحالة تستدعي تسعير الأجور وتحديد لها لوجود احتكار واستغلال فإنها تتدخل بتحديد لها، وأيضاً فإن المجتمع بحقوق الكفالة ملتزم بتحقيق المستوى المعيشي

اللائق لأفراده<sup>(١)</sup> أي أن عرض العمل إذن مرتبط بالأجر الحقيقي وليس النقدي، وأن هذا الأجر يتحدد بالتفاعل الحر بين قوى العرض والطلب. ولقد نهى رسول الله ﷺ عن استئجار الأجير حتى يتبين له أجره (رواه أحمد)

ويعمل ذلك على الحد من المشكلات بين الإدارة والعاملين وتسوية الوقت للعمل المنتج.

ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل أنه يجب أداء حقوق العمال وغيره من عناصر الإنتاج إلى أصحابها من فور انتهاء العمل، حيث قال رسول ﷺ: «أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه» (صحيح البخاري)، قال عليه الصلاة والسلام: «قال الله تعالى: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حراً فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره» (رواه البخاري).

وبالطبع فإن ذلك يتطلب تيسير العمليات الإدارية والحسابية، ويستلزم أيضاً عدم وجود قيود وتعقيدات إدارية ومالية، حتى ينجز العامل العمل في سرعة وإتقان طلباً لأجره، حتى لا يتعرض لضياح حقه أو احتياجه للاستدانة رغم استحقاقه للأموال، وحتى لا يفقد الجو المناسب للعمل المثمر.

ولا يؤدي التأخير في استلام الحقوق إلى ضياعها مهما طال الزمن، لما ورد في حديث رسول الله ﷺ: «وقال الثالث اللهم إني استأجرت أجراً فأعطيتهم أجرهم غير واحد ترك الذي له وذهب فتمرت أجره حتى أكثرت منه الأموال، فجاءني بعد حين فقال: يا عبد الله أد إليّ أجري، فقلت له: كل

---

(١) محمد عبد المنعم عفر، السياسة الاقتصادية في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية، معهد البحوث العلمية والإحصاء وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، سلسلة بحوث الدراسات الإسلامية رقم (٢٠)، مكة المكرمة، ١٤١٥هـ، ص ص ٣٠٢ - ٣١٠.

ما ترى من أجرك من الإبل والبقر والغنم والرقيق فقال: يا عبد الله لا تستهزئ بك فخذته كله» (رواه البخاري).

وقد حرص الإسلام على صيانة حقوق العاملين حتى بعد وفاتهم ونقلها إلى ورثتهم من بعدهم حتى يقوموا ببذل أقصى الجهود، لأن حقوقهم مكفولة لهم ولمن يعولون من بعدهم، ولهذا شرعت المواريث (ولغيره من الأغراض الاجتماعية الأخرى)، ويعمل ذلك على زيادة عرض العمل.

أما الحوافز الأدبية والمعنوية فمنها الترغيب في العمل النافع وتحقيق مصالح المجتمع ونيل رضا الله من جراء ذلك.

والترهيب من الخروج على الجماعة والإضرار بمصالحها والتعرض لعقاب الله المرتبط بذلك، أما المكافأة في الدار الآخرة فتقع تحت قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ﴾ ويقول تعالى: ﴿اللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ﴾.

ومن جهة أخرى فإن لتنظيم العلاقة بين العمال وصاحب العمل، وساعات العمل اليومية والأسبوعية، وتنظيم العمل ولوائحه وقوانينه بما يناسب العمال ويمكنهم من أداء مسئولياتهم الاجتماعية أثرها في تهيئة الجو الملائم للعامل كي يبذل أقصى جهده ويلتزم بخطة الإنتاج ويحقق أهدافها، فعلاوة على ما سبق ذكره فإن للعامل حقه في الراحة من عناء العمل عملاً بقول رسول الله ﷺ: «إِنَّ لِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا وَإِنَّ لِرَجُلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا وَإِنَّ لِعَيْنِكَ عَلَيْكَ حَقًّا» (رواه البخاري)، كذلك فإن مواعيد العمل يجب أن تسمح بأداء العبادات وقضاء المصالح ومواجهة أعباء المعيشة.

فإذا أسند عمل يزيد عن ذلك ورضى به يجب تعويضه بالأجر الإضافي وتيسير أدائه لهذا العمل بكافة الوسائل، وهو يعني ارتباط ساعات العمل أيضاً بمقدار الأجر المخصص لها.

وفي ذلك يقول رسول الله ﷺ: «إخوانكم خولكم جعلكم الله فيه تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه وليلبسه من لباسه ولا يكفه مالاً يغلبه، فإن كلفه ما يغلبه فليعنه» (رواه أحمد).

فإذا أصيب العامل أو ضعف عن العمل لكبر أو مرض أو غير ذلك، تكفل به المجتمع وحصل على حقه كاملاً من بيت مال المسلمين، فلقد صالح خالد بن الوليد أهل الحيرة على كفالة كل عامل ضعف عن العمل فكبر أو مرض أو افتقر بطرح الجزية عنه وإعالته هو وعياله من بيت مال المسلمين، وإذا توفي العامل قام المجتمع برعاية أسرته من بعده لقول رسول الله ﷺ: «من ترك مالاً فلورثته، ومن ترك ديناً أو ضياعاً فعليّ وإليّ وأنا أولى بالمؤمنين» (رواه ابن ماجه).

ولذا يحض العاملون على القيام بأعمالهم على خير وجه ويخلصون في هذا العمل ولا يستهينون بما يوكل إليهم، فتحقق العمالة الكاملة للاقتصاد والكفاءة القصوى من التشغيل.

#### (د) توازن سوق العمل:

مما سبق يتضح أن سوق العمل في الاقتصاد الإسلامي يتحقق له التوازن بتساوي الطلب على العمل مع عرضه وإن سوق العمل يتسم بالمنافسة وأن هناك ضمانات لسيادتها بتدخل الدولة لتحقيق ذلك.

أي أن سوق العمل - والأمر كذلك - ولا يخضع للجمود في الأجور الحادث في الاقتصاد الرأسمالي نتيجة لتأثير نقابات العمال، أو تدخل الحكومة لتحديد الحد الأدنى للأجور، أو إيجاد قيود على التفاعل الحر لقوى العرض والطلب في سوق العمل بأي صورة كانت، وإذ ترتب على ذلك انخفاض في أوقات زيادة البطالة ونقص فرص العمل - فإنه سيعمل على تحقيق التوظيف لليد العاملة في المجتمع، وأن المجتمع يمكنه بعد ذلك تعويض العاملين عن

انخفاض أجورهم بمخصصات الزكاة وغيرها من الموارد المستخدمة في إعادة توزيع الدخل السابق الإشارة إليها دون تدخل في مرونة أي من الأجور أو الأسعار.

لذا فإن عرض العمل الذي يتوقف على مستوى الأجر الحقيقي، سيتساوى مع الطلب على العمل الذي يرتبط بإنتاجيته، أي أن:

$$\left(\frac{ج}{س}\right) = ع م (ج ق) = ط م (ت)$$

حيث ع م عرض العمل.

ط م الطلب على العمل.

ج الأجر النقدي.

س المستوى العام للأسعار.

ج ق الأجر الحقيقي.

ت الإنتاجية.

وشرط التوازن هو ع م = ط م.



## الفصل الثاني التوازن العام للاقتصاد الإسلامي

أوضحت الدراسة أن التوازن في الاقتصاد الإسلامي ذو معالم محددة وواضحة يختلف بها عن غيره من الاقتصاديات الأخرى كالأسمالية أو الاشتراكية، وأن التوازن في الاقتصاد يقوم على التوازن في الأسواق الثلاث الرئيسية وهي سوق السلع والخدمات، وسوق النقود، وسوق العمل، وفيما يلي نوضح محاولة من الباحث لبيان كيف يتحقق التوازن للأسواق الثلاثة معاً والعلاقات المتداخلة بينها، وبذلك يمكن التعرف على الصورة التوازنية العامة للاقتصاد ككل.

### (أ) التوازن في سوق السلع والخدمات:

يوضح الشكل رقم (٢٢) كيفية تحقيق هذا التوازن، يقوم التوازن في سوق السلع والخدمات على تساوي كل من الادخار والاستثمار المخططين (قسم أ) أما الادخار فيحدد بمستوى الدخل (قسم ب)، وأما الاستثمار فيتحدد كما سبق القول بكل من عائد المشاركة المتوقع من الاستثمار والدافع الإسلامي للاستثمار لتحقيق منافع للمجتمع (الاستثمار التطوعي وتأثير الزكاة... الخ).

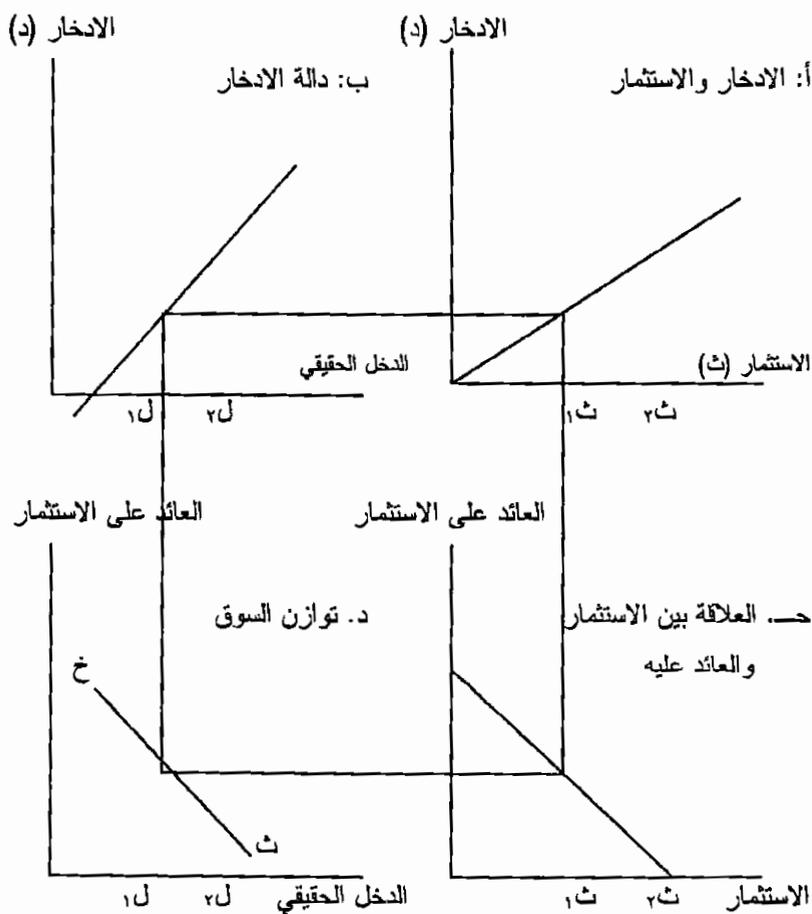
ولصعوبة صياغة هذا الجزء من الاستثمار (أي التطوعي) في صورة علاقة دالية يمكن قياسها، فسوف يفترض وجود استثمار في المجتمع الإسلامي حتى عند معدل للعائد المتوقع (عائد المشاركة في الربح على الاستثمارات السالفة الإشارة إليه) مساو للصفر - (قسم ج من الشكل) تمثله المسافة أ ب.

أما الدخل فإنه يشبه أيضاً الاستثمار في تحقيق جانب منه ذاتياً دون علاقة له بمعدل العائد المتوقع على الاستثمار.

ومن الممكن التعبير عن العلاقة بين الاستثمار (ولذلك الدخل) ومعدل تكلفة التمويل في الاقتصاد (في سوق السلع والخدمات) والذي يمكن افتراض أن يكون هو متوسط مرجح للعوائد الممكن تحقيقها من جراء استثمار النقود في أوجه مباحة وهذه العلاقة بالطبع علاقة عكسية لأنه كلما زاد معدل تكلفة التمويل (وهي قائمة على تكلفة الفرصة البديلة المباحة في الاقتصاد الإسلامي وليس سعر الفائدة الربوية) كلما قل حجم الاستثمار في الاقتصاد بعكس الحال لو انخفض معدل تكلفة التمويل المذكور وهو افتراض سليم من الناحية النظرية، إذ أنه انخفضت تكلفة التمويل كلما زاد إقبال المستثمرين على توظيف الأموال، وكلما زادت التكلفة كلما قل إقبالهم على ذلك، ومن الناحية الواقعية فإن الاقتصاد الإسلامي لأعمال فيه لاستثمار مالي بالمضاربة في سوق الأسهم والسندات أو الإيداع في المصارف لأن سوق الأوراق المالية محدودة في الاقتصاد الإسلامي كما أن الإيداع في البنوك مرتبط باستثمار حقيقي تقوم به المصارف فعلاً بالمشاركة مع المنظمين والمستثمرين، فزيادة المال (وهو حصة المال المشارك مع المستثمر في أرباحه)، من حجم الاستثمار بالنسبة لكل من المستثمر.... والمال (المدخر) أيضاً لأنه مطنّ..... المزيد من الربح لكل منهما.

إلا أنه من الممكن أيضاً القول بأن حصة المال في..... هي التي قد تمثل تكلفة على المستثمر والمقصود من ذلك هي النسبة المتوقعة من هذا الربح التي تعود على الممول من جراء استثمار أمواله من قبل المستثمر وهذه بالطبع هي التي تؤثر عكسياً على حجم الاستثمار في الاقتصاد، فكلما زادت حصة الممول في الربح نقصت أرباح المستثمر من استثمار سيقل إقباله على الاستثمار فينخفض حجم الاستثمار..... كلها نقصت حصة الممول في هذا الربح زادت أرباح المستثمر فيزيد إقباله على الاستثمار

فيزداد الاستثمار في الاقتصاد، وهذه صيغة تعاقد ..... لا تحددها الشريعة الإسلامية بل ترجع لظروف السوق ..... المتعاقدين وبالتالي فإنها صيغة مرنة تحقق للسوق توازنه في ..... ( الإنفاق الكلي ) بانخفاض الأسعار.

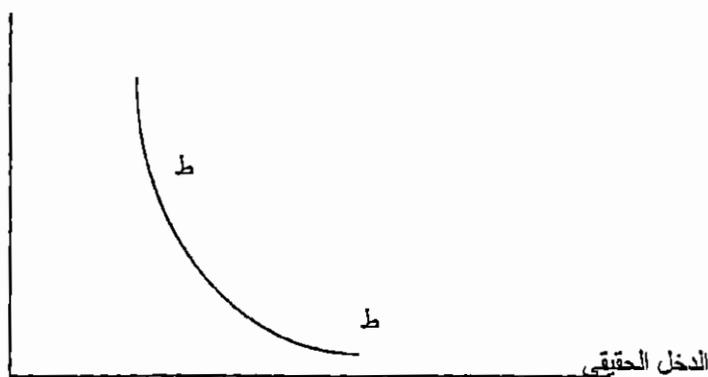


شكل بياني رقم (٢٢)

توازن سوق السلع والخدمات في اقتصاد إسلامي

ومن الملاحظ أن منحنى الطلب لا ينتج رأسياً قرب نهايته كما هو الحال في مصيدة السيولة لكيّنز لعدم تأثر النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي بسعر الفائدة الربوية.

المستوى العام للأسعار

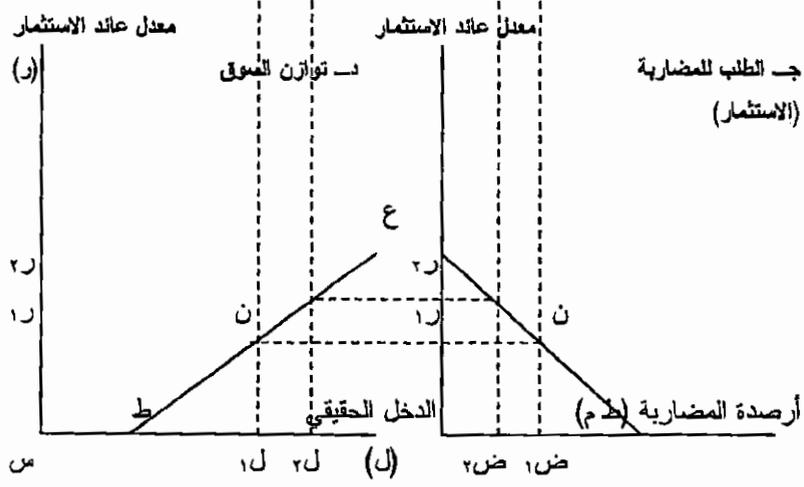
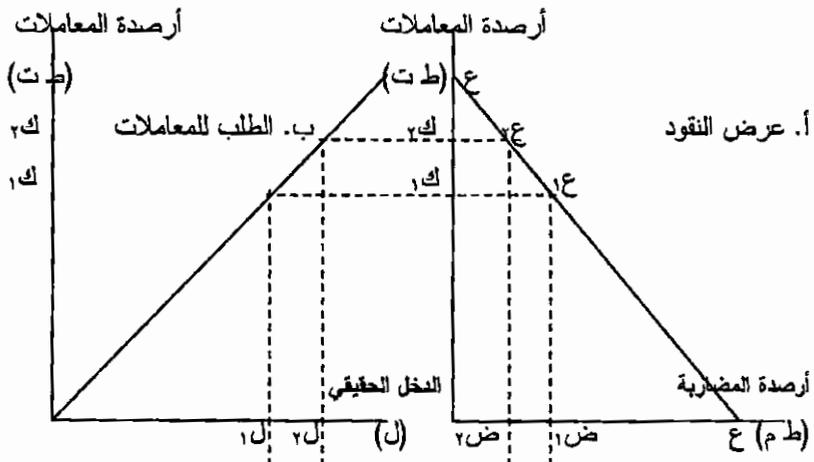


شكل بياني رقم (٢٣)

#### (ب) التوازن في سوق النقود:

اعتبر في هذا السوق أن الطلب على النقود للمعاملات يشمل أيضاً الطلب للاحتياط، وكما سبق فإن الدخل القومي يتحدد في الجزء د من الشكل (٢٤) عند النقطة ل<sub>١</sub>، وعند هذا المستوى من الدخل يتحدد الطلب على النقود للمعاملات عند ك<sub>١</sub> (القسم ب) كما يتحدد عرض النقود عند ع<sub>١</sub> (قسم أ)، أما الطلب للمضاربة فيمثله ص<sub>١</sub>.

ويعني ذلك أن كلاً من الطلب على النقود للاستثمار وعرض النقود للاستثمار يحددان معاً التوازن في هذا السوق حيث يعملان على تحقيق تعادل عرض النقود والطلب عليها عند مستوى معين للعائد على الاستثمار (النقطة ن) في القسم جـ، وهو يمثل معدل العائد على الاستثمار في سوق النقود معدل تكلفة الاحتفاظ بالنقود سائلة بدون استثمار تبعاً لكافة الفرصة البديلة.



شكل بياني رقم (٢٤)

ويتغير الدخل إلى ٢ل يرتفع منحنى عرض النقود إلى ٢ع ، ويزداد الطلب على المعاملات إلى ٢ك ويتحدد الطلب للمضاربة عند ٢ر مع تغير عائد

الاستثمار المحقق للتوازن إلى ر ٢ أى أن زيادة الدخل يصحبه زيادة في كل من عرض النقود والطلب عليها، والعكس بالعكس، ويتحقق التوازن في سوق النقود، ويتقابل عرض النقود للاستثمار مع الطلب عليها لهذا والملاحظ أن العلاقة هنا بين العائد على الاستثمار وكل من الاستثمار والدخل طردية إذ بزيادة معدل العائد يزداد عرض النقود للاستثمار ومن ثم يزيد الاستثمار في المجتمع فالدخل بالتالي أما نقص العائد فنقل مع فرص الاستثمار ومن ثم الدخل المستحق.

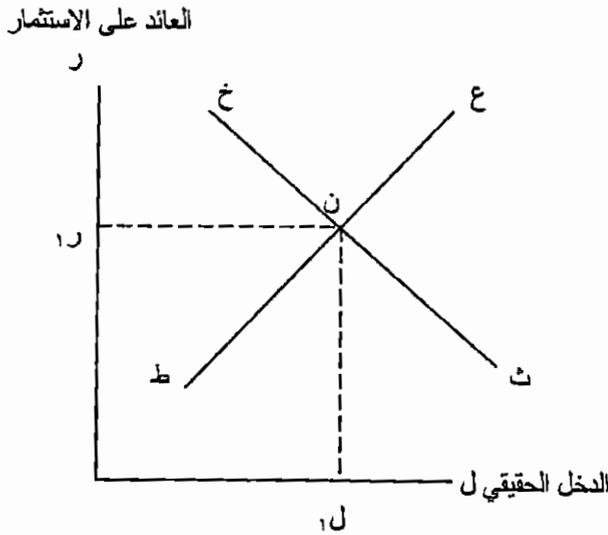
وهي عكس العلاقة القائمة في سوق الإنتاج (السلع والخدمات) لأن العائد على الاستثمار هناك يمثل تكلفة على الاستثمار والإنتاج.

### (ج) التوازن المشترك لسوق السلع والخدمات، والنقود:

بناء على ما سبق تقديمه من أثر لحصة الممول في العائد على الاستثمار على كل من الاستثمار والدخل، فإنه من الممكن تصور توازن مشترك لسوق السلع والخدمات وسوق النقود معاً بتقابل منحنى التوازن في سوق الإنتاج (السلع والخدمات) وبمنحنى التوازن في سوق النقود عند النقطة ن كما هو موضح بالشكل رقم (٢٥).

## شكل بياني رقم (٢٥)

### التوازن المزدوج لسوقى الإنتاج والنقود



وتمثل النقطة ن نقطة توازن كلا السوقين عند معدل للعائد على

الاستثمار مقداره ر ١ ، ودخل توازنى ل ١ .

وانتقال أى من المنحنيين أو كلاهما إلى اليمين يؤدي إلى الوصول إلى نقاط توازنية أخرى تمثل مستويات من الدخل مصحوبة إما بثبات معدل العائد أو زيادته أو نقصه تبعاً لمقدار الزيادة الحادثة في المتغيرات الاقتصادية المختلفة فزيادة الإنفاق الاستهلاكي تعمل على انتقال منحنى خ ث إلى اليمين مصحوباً بزيادة معدل العائد على الاستثمار، وزيادة كمية النقود تعمل على نقل منحنى ع ط إلى اليمين مصحوباً بانخفاض في معدل العائد على الاستثمار.

وقد سبق التعرض لضوابط الإصدار النقدي وتوازن سوق النقود،

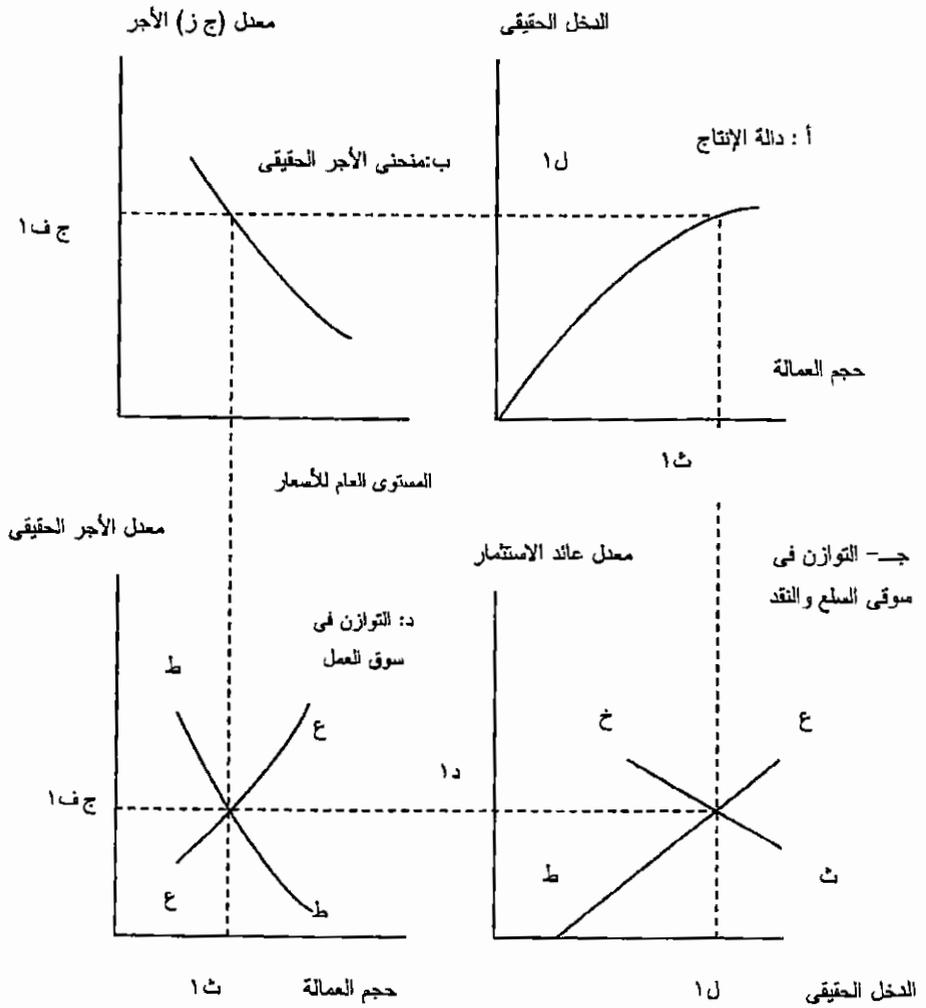
وكذلك ضوابط الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار الاقتصادي الإسلامي، كما

سيأتي ما لكل ذلك من أثر على كل من السياستين المالية والنقدية فى الاقتصاد الإسلامى.

#### (د) التوازن فى سوق العمل:

يتحقق التوازن فى سوق العمل بتعادل كل من عرض العمل والطلب عليه أما الطلب على العمل فإنه يتحدد كما سبق القول بالإنتاجية الخاصة بعنصر العمل وهي تشتق من دالة الإنتاج فى القسم أ من الشكل (٢٦). ويمثل منحنى الطلب على العمل (قسم د) العلاقة العكسية بين الطلب على العمل والأجر الحقيقى، أما منحنى العرض فيتحدد بمستوى الأجر الحقيقى فى ( القسم ب ) من الشكل، وهو يزيد بزيادة الأجر الحقيقى. فعند مستوى ل<sub>١</sub> من الدخل القومى - وهو يساوى مستوى الدخل التوازنى المتوصل إليه فى السوقين السابقين - يكون الأجر الحقيقى المساوى لإنتاجية العمل هو ح<sub>١</sub>، ويتحدد حجم العمالة عند النقطة التي يتساوى فيها الأجر الحقيقى مع الإنتاجية، وهو ت<sub>١</sub>، وهي نقطة التقاء منحنى كل من العرض والطلب (قسم د).

شكل بياني رقم (٢٦)



وإذ يرتبط العرض الكلي في المجتمع بمستوى التشغيل (العمالة) فإنه من الممكن اشتقاق منحنى العرض الكلي من نقطة التوازن المتعددة بين مستويات مختلفة من الدخل القومي الحقيقي ومعدلات الأجر الحقيقي. هذا ويتجه العرض الكلي للزيادة بزيادة المستوى العام للأسعار.

#### (هـ) التوازن الكلي:

يتحقق التوازن الكلي للاقتصاد بحدوث التوازن في الأسواق الثلاث السابقة حيث يتساوى الطلب مع العرض من السلع والخدمات في سوق السلع، ومن النقود في سوق النقود، ومن العمل في سوق العمل، ولذا يتحقق للاقتصاد كله التوازن، حيث أن التوازن في هذه الأسواق يتضمن تساوي الادخار مع الاستثمار والإنفاق مع الدخل، أي الطلب الكلي مع العرض الكلي.

#### الإنفاق الحكومي وأثره على التوازن في الاقتصاد الإسلامي:

نتلخص الموارد المالية في الدولة الإسلامية في موارد المشروعات العامة للدولة والزكاة والعشور والخراج والجزية والفيء والغنائم وخمس الركاز وبعض الموارد الأخرى التي قد يتبرع بها الأفراد أو التي قد تتطلبها ظروف خاصة تمر بها الدولة، وتلجأ إلى الضرائب كمورد عادي لميزانية الدولة لكنها قد تلجأ إليها أحياناً وبشروط خاصة.

وهذه الإيرادات في مجموعها تختلف عن الضرائب في كونها ليست من أعمال السيادة للدولة، كما أن حصول الدولة عليها لا يخفض من مستوى الطلب الكلي في المجتمع مثل الضرائب، فإيرادات المشروعات العامة ليس لها هذه الصفة، كما أن الزكاة ليست ضريبة ولا تستطيع من الدخل بل تؤخذ

في فضول أموال الأغنياء فلا تخفض إذا من طلبهم على السلع والخدمات والخراج مقابل مالي لاستخدام أصل إنتاجي تملكه الدولة هو الأراضي الخارجية، والفيء والغنائم والركاز ليست اقتطاعاً من دخول أفراد المجتمع بل إنها موارد إضافية أما من الخارج - الفيء والغنائم - فهي تشبه في أثرها الصادرات أو من الداخل - الركاز - فهي تشبه في أثرها المدفوعات التمويلية، وأما الجزية فإنها تفرض على غير المسلمين من أهل الذمة مقابل ما تقدمه الدولة لهم من خدمات.

وهي وإن شابته رسوم الخدمات المؤداة من قبل الجهاز الحكومي للمواطنين فإنها تؤثر على طلب الأفراد بنسب متفاوتة تبعاً لمعدلات فرضها ومقادير دخولهم، وبصفة عامة فإن أثرها محدود في خفض الطلب الكلي في المجتمع لأن المفروض عليهم الجزية لا يمثلون أكثرية في الدولة الإسلامية، وأما العشور فهي تفرض على الواردات وهي تمثل الزكاة على تجارة المسلمين ومعاملة بالمثل مع رعايا الدول غير الإسلامية.

وبالنسبة لإنفاق الحكومة في مجالاته المختلفة فإن له أثره على الإنفاق بما قد يشابه الأثر المعروف في الاقتصاديات الأخرى، وإن كان المتوقع أن يكون أثره أكثر فعالية لاتجاهه نحو الأهم فالمهم من مجالات الإنفاق المختلفة وعدم اتجاهه نحو المجالات غير النافعة والصرف والتبذير المعهود في بعض الاقتصاديات الأخرى، فضلاً عن غياب الربا من مدفوعات الدولة، وقلة حالات التضخم ومحدودية نطاق ما حدث منها في الظروف العادية للاقتصاد الإسلامي عن غيره، مما يقلل من عوامل التسرب من هذا الإنفاق.

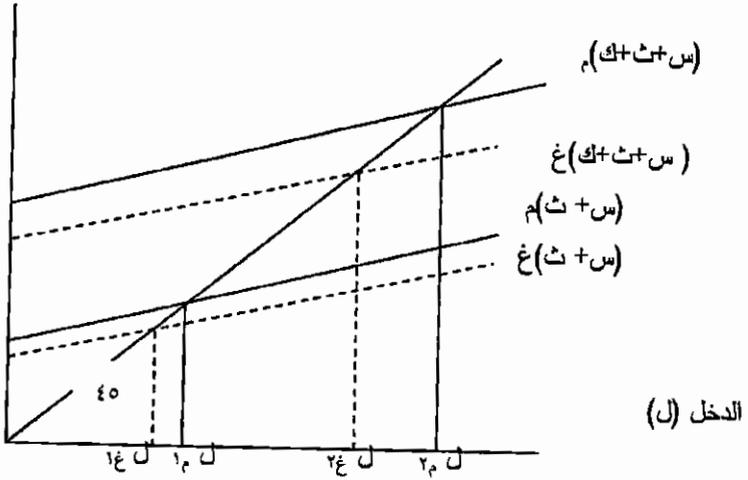
وبيين الشكل البياني رقم (٢٧) التالي الأثر المتوقع للإنفاق الحكومي في الاقتصاد الإسلامي تبعاً لهذه الاعتبارات مقابل الأثر المعروف للإنفاق

الحكومي في الاقتصاد غير الإسلامي، في تحسين أحدهما باستخدام العرض الكلي والطلب الكلي والأجر باستخدام دالتي الادخار والاستثمار. وهو يوضح أن الدخل التوازني في الاقتصاد يكون أكبر من الدخل التوازني في الاقتصاد غير الإسلامي سواء بإدخال الإنفاق الحكومي أو بدون ذلك.

فالدخل التوازني باستخدام دالة الإنفاق الكلي (ص+ث) هو ل م في الاقتصاد الإسلامي، ل غ في الاقتصاد الإسلامي، وواضح أن ل م، ل غ. والدخل التوازني بإضافة الإنفاق الحكومي إلى الإنفاق الاستهلاكي (س) والإنفاق الاستثماري (ث) في الاقتصاد الإسلامي ل م وهو أكثر من الدخل التوازني المقابل في الاقتصاد غير الإسلامي ل غ. وعلى الرغم من أن الادخار في الاقتصاد الإسلامي أكبر من الادخار في الاقتصاد غير الإسلامي (في القسم ب من الشكل) إلا أنه نظراً لارتفاع الطلب الكلي في الاقتصاد الإسلامي على المساحات عن ما يقابله من طلب كلي في الاقتصاد غير الإسلامي، وزيادة الاستثمار الحقيقي وهو جزء من هذا الطلب الكلي، وفي الاقتصاد الإسلامي في المساحات عما يقابله في الاقتصاد غير الإسلامي (لزيادة الاستثمار المالي فيه ووجود الربا والتضخم)، ووجود الضرائب أيضاً بصفة أساسية في الاقتصاد غير الإسلامي فإن الأثر النهائي لكل هذه العوامل هو انخفاض مستوى الدخل التوازني في الاقتصاد غير الإسلامي عن الدخل التوازني في الاقتصاد الإسلامي.

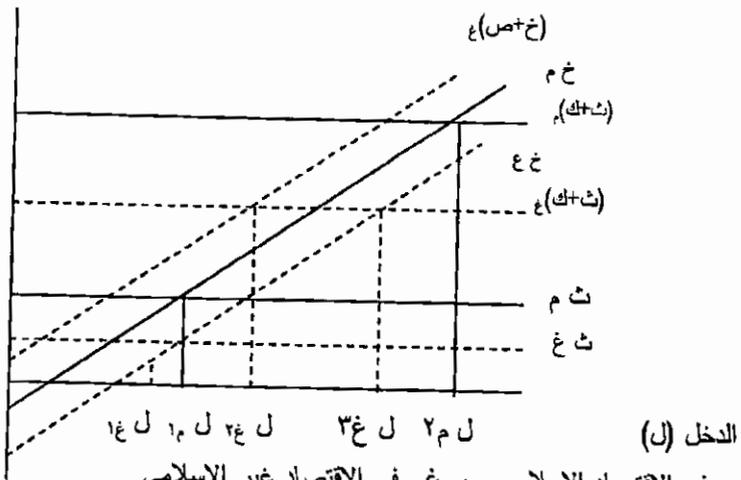
شكل بياني (٢٧) الإنفاق الحكومي والتوازن في الاقتصاد الإسلامي

قسم أ: العرض الكلي والطلب الكلي



الإنفاق

قسم ب: الانخار والاستثمار



م في الاقتصاد الإسلامي ، غ في الاقتصاد غير الإسلامي

س الإنفاق الاستهلاكي ، ث الإنفاق الاستثماري.

العلاقات الاقتصادية الخارجية وأثرها على التوازن في الاقتصاد الإسلامي:  
يعمل الإسلام على تقليل اعتماد المجتمع الإسلامي على العالم الخارجي حيث يعين خلال تنظيماته للنشاط الإنساني بكافة جوانبه في المجتمع الإسلامي إلى تحقيق الاستقلال الذاتي للفرد المسلم والمجتمع بالتالي ما أمكن ذلك في إطار من التعاون إلى أقصى حدوده بين أفراد المجتمع المسلم وتبادل المنافع مع غيره من المجتمعات لكن بلا تبعية أو ذلة لهذه المجتمعات.

وهو يدفع المسلمين إلى تحقيق وحدتهم وتكاملهم في كافة الأنشطة ومنها الاقتصادية والاجتماعية بالطبع مما يحقق لهم أقصى إنتاج اقتصادي واجتماعي ممكن في حدود مواردهم المتاحة، بل ويدعوهم ويبين لهم السعي الحثيث في تنمية مواردهم والأساليب الفنية والعلمية المختلفة لتحقيق السبق للمجتمع الإسلامي واقتصاده، لذا فإن العوامل النظامية والذاتية هذه لها دور أيضاً إلى جانب العوامل الموضوعية سائلة الذكر المؤثرة في أي من الصادرات والواردات، لذا فإنه إن تساوت الظروف الاقتصادية لمجتمعين أحدهما إسلامي والآخر غير إسلامي فإن المجتمع الإسلامي يكون أكثر إنتاجاً ودخلاً وتصديراً كما يكون أقل استيراداً أيضاً من المجتمع الأخر.

وذلك لقول رسول الله ﷺ: «من يكفل لي أن لا يسأل الناس شيئاً وأتكفل له بالجنة». (رواه أبو داود).

ولقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغَفَّلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ﴾. (النساء: ١٠٢).

ولطلب عمارة الأرض والربط بينهما وبين العمل الصالح والثوبة من الله، وتحقيق العزة والكرامة للمسلم والمجتمع الإسلامي بأسره، ولتنظيم

كل من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري كما هو مبين في مواضيع دراستها.

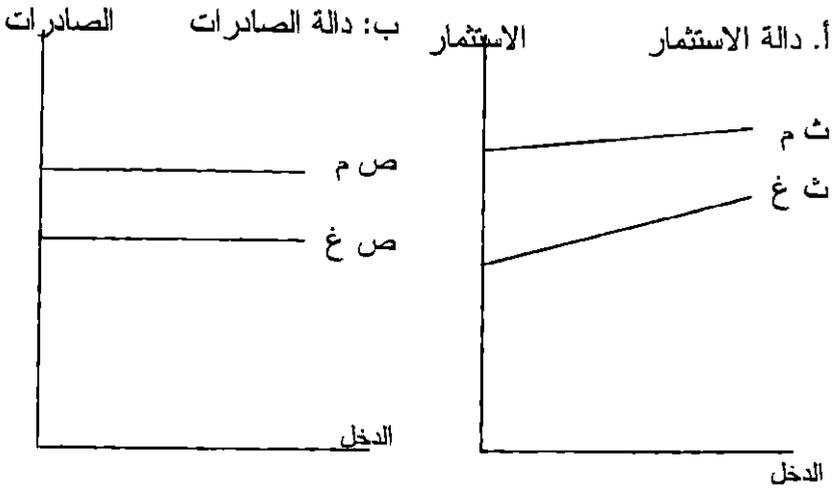
ومن الممكن توضيح أثر ذلك على توازن الاقتصاد الإسلامي مقارناً بغيره في صورة دالة الإضافات ودالة التسربات ثم توازن الاقتصاد الإسلامي في ظل علاقات خارجية مقابلاً مع الاقتصاد غير الإسلامي.

يبين الشكل البياني رقم (٢٨) دالة الإضافات في الاقتصاد الإسلامي مقابلاً بدالة الإضافات في الاقتصاد غير إسلامي، ففي القسم أ دالة الاستثمار وهي أعلى في الاقتصاد الإسلامي عنها في غيره لعوامل سيأتي تفصيلها فمن الإنفاق الاستثماري.

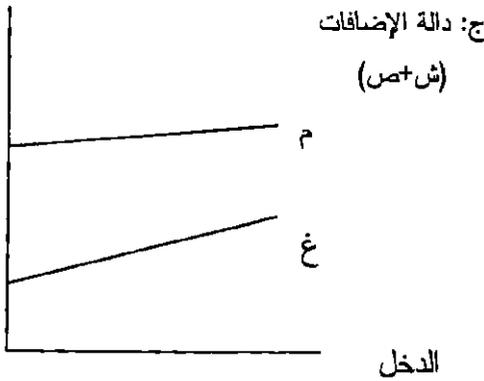
وفي القسم ب دالة الصادرات وهي أعلى في اقتصاد إسلامي منها في اقتصاد غير إسلامي للاعتبارات السابقة.

ويبين القسم ج الأثر التجميعي لكل من الاستثمار والصادرات حيث أن دالة الإضافات في الاقتصاد الإسلامي (م) أعلى منها في الاقتصاد غير الإسلامي (ع).

شكل بياني رقم (٢٨) دالة الإضافات

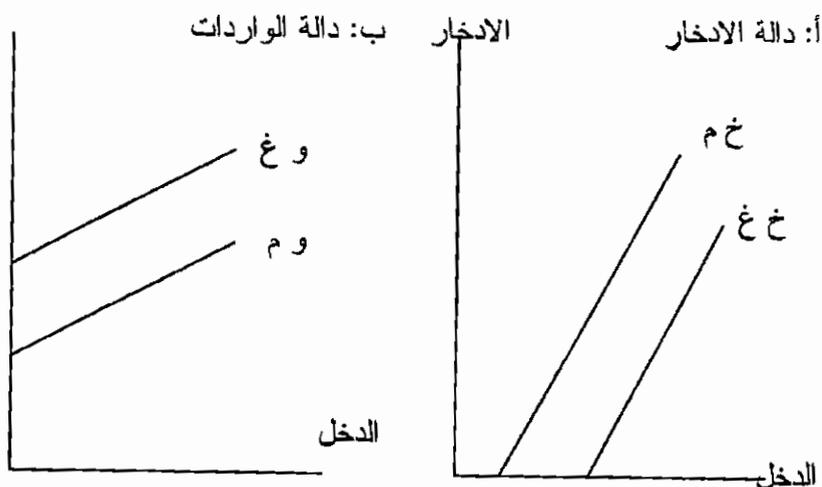


الاستثمارات  
والصادرات

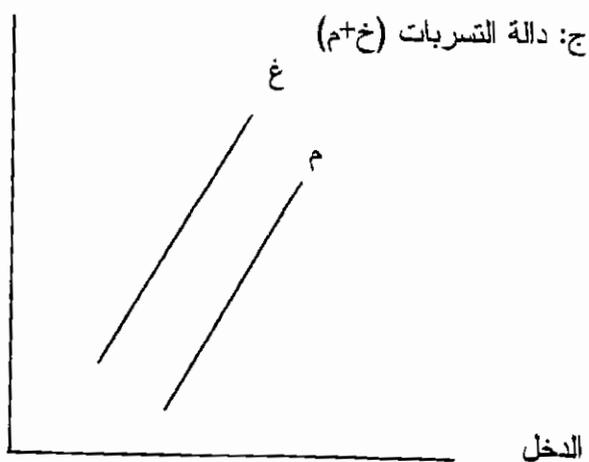


م في الاقتصاد الإسلامي  
غ في الاقتصاد غير الإسلامي  
ث الاستثمار ، ص الصادرات

شكل بياني رقم (٢٩) دالة التسربات



الادخار والاستيراد



م في الاقتصاد الإسلامي  
 غ في الاقتصاد غير الإسلامي ، خ الادخار

أما دالة التهربات فيبينها الشكل البياني رقم (٢٩)، ففي القسم أ منه دالة الادخار وهي في الاقتصاد الإسلامي أعلى منها في الاقتصاد غير الإسلامي، وعلى الرغم من أن هذا الارتفاع ينظر إليه على أنها زيادة في التهربات في الاقتصاد الإسلامي عن غيره، إلا أن هناك عوامل كثيرة في الاقتصاد الإسلامي تجعل هذا الادخار يتجه نحو الاستثمار ما يرفع من دالة الاستثمار ويجعل تقابلهما معاً عند مستوى دخل أعلى مما يحدث في الاقتصاد غير الإسلامي، وهي ما يجد تفصيله في دراسة الإنفاق الاستثماري في الاقتصاد الإسلامي.

وفي القسم ب دالة الواردات وهي في الاقتصاد الإسلامي أعلى منها في الاقتصاد الغير إسلامي.

وفي القسم ج الأثر النهائي التجميعي لكل من الادخار والواردات حيث أن دالة التهربات في الاقتصاد الإسلامي أقل منها في الاقتصاد الإسلامي.

ولبيان أثر العلاقات الاقتصادية الخارجية على التوازن في الاقتصاد الإسلامي، فإن الشكل رقم (٣٠) يوضح الدخل التوازني لهذا الاقتصاد مقابلاً بالاقتصاد غير الإسلامي باستخدام دالتي الإضافات التهربات.

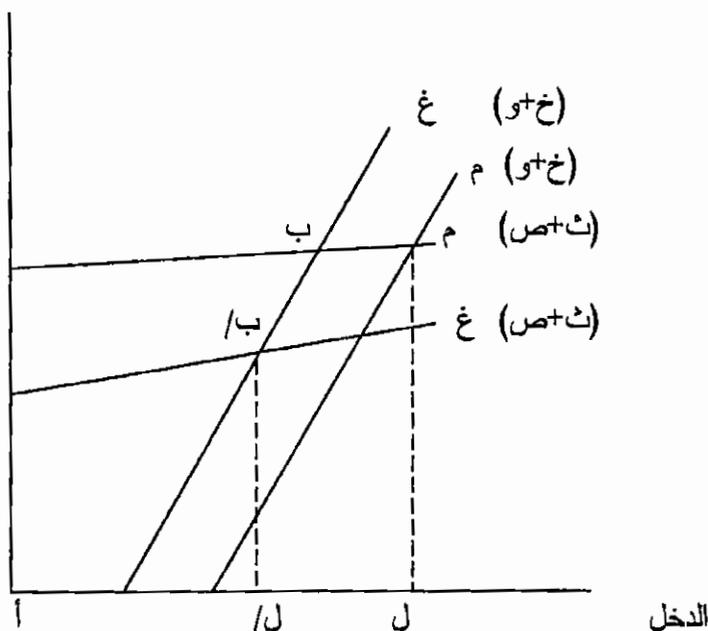
حيث يتضح من هذا الشكل نقطة تقابل دالتي الإضافات والتهربات في الاقتصاد الإسلامي هي ب وأن الدخل التوازني المتحقق في مقابل ذلك هو ل.

أما نقطة تقابل دالتي الإضافات والتهربات في الاقتصاد غير الإسلامي فهي ب/ وهي عند مستوى منخفض عن النقطة ب، كما أن الدخل التوازني لهذا الاقتصاد هو ل/ وهو أقل من الدخل التوازني للاقتصاد الإسلامي ل بالمسافة ل ل/.

شكل بياني رقم (٣٠)

توازن الاقتصاد الإسلامي في ظل علاقات خارجية

الإضافات والتسريبات



غ للاقتصاد غير الإسلامي.  
ث+ص الإضافات.

م للاقتصاد الإسلامي.  
خ+و التسريبات.

وبذلك ينتهي الكتاب الثالث ويليه إن شاء الله الكتاب الرابع ويشمل موضوعات التقلبات الاقتصادية بكافة أشكالها وإمكانية حدوثها في الاقتصاد الإسلامي من عدمه، ورفع مستوى التوازن (التنمية والتوظيف) في الاقتصاد الإسلامي في الأجل الطويل، وبعض سياسات الاستقرار الاقتصادي وأوجه الاختلاف بين المتبع منها في الاقتصاد الإسلامي عن غيره وأثار ذلك على مسار الاقتصاد.



# الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة.....	٥
الباب الأول: نظريات التوظيف فى المدارس الاقتصادية المختلفة.....	١٩
مقدمة.....	١٩
الفصل الأول: النظرية الكينزية فى العمالة والنقود وسعر الفائدة.....	٢٥
مقدمة.....	٢٥
التوازن والعمالة.....	٢٧
الإتفاق الكلى.....	٣٠
الإتفاق الاستهلاكى.....	٣٣
دالة الاستهلاك فى الأجل القصير.....	٣٤
العوامل الأخرى المؤثرة فى الاستهلاك.....	٤١
دالة الإبخار.....	٤٥
الإتفاق الاستثمارى.....	٥٢
الكفاءة الحدية لرأس المال.....	٥٢
الاستثمار وتوازن الدخل.....	٥٩
الإتفاق وتوازن الدخل.....	٦١
نظرية المضاعف.....	٦٧
الإتفاق الحكومى.....	٨٩
الإتفاق الخارجى.....	٩٩
الفصل الثانى: تحليل هيكلسى وهاتسن للتوازن العام للاقتصاد.....	١١٩
خاتمة.....	١٣٨
الاشتراكية والتوازن.....	١٣٩
الباب الثانى: نظرية التوظيف فى الاقتصاد الإسلامى.....	١٤١
الفصل الأول: معالم نظرية التوظيف والتوازن العام للاقتصاد الإسلامى.....	١٤٣
مقدمة.....	١٤٣

١٤٧	التوظف والتوازن قصير الأجل فى الاقتصاد الإسلامى.....	١٤٧
١٤٧	العوامل المؤثرة فى توازن الاقتصاد.....	
	العوامل المؤثرة فى الإتفاق الكلى فى الاقتصاد الإسلامى فى	
١٤٨	مقابل غيره.....	
١٥٣	الإتفاق الاستهلاكى ودالة الاستهلاك.....	
١٦١	دالة الاستهلاك فى الأجل الطويل.....	
١٦٣	توقع الطلب فى الاقتصاد الإسلامى.....	
١٦٧	الإتفاق الاستثمارى.....	
١٨٣	دالة الاستثمار الدخلىة فى اقتصاد إسلامى.....	
١٨٤	دور الدولة فى النشاط الاقتصادى.....	
	الزكاة والإتفاق فى الاقتصاد الإسلامى وأثرها على كل من الاستهلاك	
١٨٦	والاستثمار.....	
٢٠١	سوق النقود.....	
٢١١	العمالة وسوق العمل.....	
٢٢١	الفصل التالى: التوازن العام للاقتصاد الإسلامى.....	
٢٢١	التوازن فى سوق السلع والخدمات.....	
٢٢٤	التوازن فى سوق النقود.....	
٢٢٦	التوازن المشترك لسوقى السلع والخدمات والنقود.....	
٢٢٨	التوازن فى سوق العمل.....	
٢٣٠	التوازن الكلى.....	
٢٣٠	الإتفاق الحكومى وأثره على التوازن فى الاقتصاد الإسلامى.....	
	العلاقات الاقتصادية الخارجية وأثرها على التوازن فى الاقتصاد	
٢٣٤	الإسلامى.....	
٢٤١	الفهرس.....	



طبع بمطبعة مركز صالح كامل  
للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر بمدينة نصر  
٢٦١٠٣٠٨ : 

رقم الإيداع: ٢٠٠٥/٢٢٩٥٨  
الترقيم الدولي: 977-355-044-3